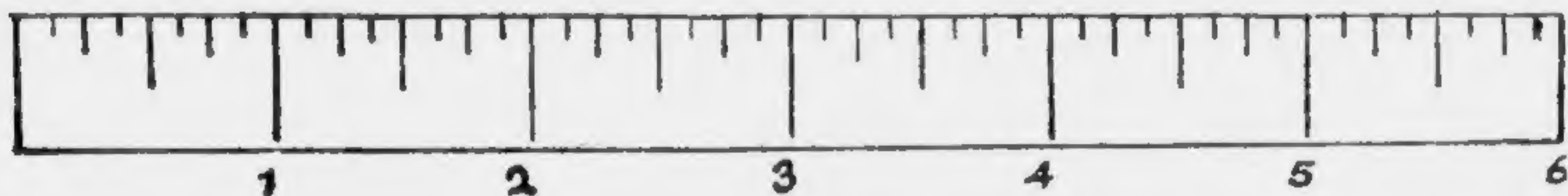


MICROFILMED  
AT  
PRINCETON UNIVERSITY  
LIBRARY



# Reduction Ratio

1:14

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY  
PRINCETON, NEW JERSEY 08540

Date: 6/1/81

Arabic Manuscript volume no. N.S. 1314  
from the New Series of Arabic Manuscripts in the  
Princeton University Library

This microfilm is for reference use only.  
Permission to reproduce in whole or in part, in  
any manner, must be obtained from Princeton  
University Library.



۱  
۱۷۸۴  
۱۷۸۴

۱۷۸۴

۷

×

MS 1314



فراقتك يا سيد الدنيا  
ابن الوهم من هو في الوجود

فَدَانَقُلْ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ  
وَأَنَا أَمْلِي الطَّبِيبَةَ

هو العالم الغريب  
فهرست رسائل این مجموعه نفیسه  
رساله : رساله  
فی صلوٰۃ المسافرين : فی بیان بعض مناسبات  
و ما یتعلق بها : المتعلقة بالدعای  
رساله

في بيان الحلال والحرام

وغير ذلك  
تمام بخلاف مصنف اسرار  
١١٢٦

داخل کتابخانه محمد الیون شد  
نمبره ۹۸



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي فتح لنا ابواب رحمته وتفضلت به وسهل لنا سبل المطالب  
 له به قارا حلالا في نيل نواله قريب المسافة والمصلوة والسلام على من  
 ما صلواتنا مقصورة عليه وعلى اله اعلام الهدى ومصابيح الدجى  
 ما دام الليل سحى والنهار تجلى ما بعد هذه رسالة في صلوته الحارة  
 وما يتعلق بها فنقول صلوته الحارة مقصورة بالشرايط الآتية للكتاب  
 والسنة والاجماع قال الله تعالى في سورة النساء واذا حضرتم في الارض  
 فليس عليكم جناح لتقصروا من الصلوة ان خفتم من الغتكم الذين كفروا  
 لمن الكافرين كما لو انكم عدوا مبينا اذا ضربتم اى طرف من الارض جناح الى  
 صرح وانتم في نية تقصروا الصلوة زيادة من او ايام مع عودته صفة لم يذكر شيئا  
 من الصلوة وثبت في الاستحباب ان يغتسل في موضع نصب على المفعول به خفتم وقيل  
 اى كراية ان يغتسل وقراءة اى بن كعب بدون ان خفتم ففعل المفعول به لا يغتسل  
 او كراية ان يغتسل لقوله تعالى يبين الله لكم ان تغسلوا مبينا اى ظاهر العداوة وحمل  
 عدو على الجمع لان لفظة فعل تقع على الواحد والجماعة ثم الضرب الارض شارة  
 لا ما هو شرط باجماع العلماء والمفسرين في بيان هذه الآية كفاية الخروج من البيت كالمثل  
 لكنه للتقصير من الارض على ما يحى والتعبير الواجب له ايات المتواترة من الجانبين بنظر اجماع  
 مع انه يتحقق في المروج ايضا لانه قد اتم ان ينقص من ثوابهم شيئا قال في ذلك كانه  
 ايقنوا الاتام فكان مظنة لان يخطى بها لهم لم عليهم نقصا في التقصير فخرج عنهم الجناح  
 لتطيق انفسهم بالتقصير ويطلبوا اليه ثم دفع الجناح عن التقصير فاقابا بغير إطلاق  
 السفر بالمباح منه كما هو مقتضى الاخبار والاجماع في البيمار قال في مجمع البيان في  
 المراد من قصر الصلوة هنا قوله الاول انه معناه ان تقصر في الرعايات وكعتين وكعتين  
 عن جهاد وجاعة من الغنم وهو قول الفقهاء وقد ذهب الى البيت عليهم السلام الثاني  
 وذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين منهم جابر بن عبد الله وحذيفة بن اليمان وغيره  
 ثابت وابن عباس وابو هريرة وكعب بن عمرو بن جبير السدي في المعنى قصر صلوته الخوف  
 من صلوة السفر من صلوة الاقامة لان صلوة السفر عندهم ركعتان تام غير قصر قال فيهما

اى ان خفتم ففتم الذين  
 كفروا في القسم انهم  
 قالوا انهم الذين  
 قالوا انهم الذين  
 قالوا انهم الذين

قصران قصر الامن من اربع ركعتين وقصر الخوف من ركعتين لا ركعة واحدة وقد رواه  
 اصحابنا ايضا ان الله لما اراد التقصير من حدود الصلوة عن اربع ركعات الى ركعة واحدة  
 رواه اصحابنا في صلوة شدة الخوف انما يصح اياها في سجودا خففت الركوع فان ايقن  
 على ذلك الشيع المخصوص كاف عن ركعة الا ان الله لما اراد الجمع بين الصلوتين قال في الصحيح  
 الاول ثم ما يظهر من الآية من اشتراط خوف ايضا للتقصير محارب بان معذور الشرط  
 ولنه كان محتمل لكن بشرط عدم ظهور فائدة للتقصير سوى المعذور ويحتمل ان يكون  
 ذكر الخوف لوحده عند نزولها او يكون قد خرج من الاعمال الاعلى عليهم في  
 كسارهم فانهم كانوا ينفون الاعذار في عامتها كما قيل في سورة القرآن كما قيل في  
 في القرآن كبر مثل ولا تكثر ما فيها من البقاء ان اردن نقصا في خفتم من لا يغتسل  
 حدودا من فلا جناح عليها فيما افدت به ووربا يدعوا لزم الخوف للسفر على ما علم  
 لانه المفهوم انما يعتبر اذ لم يعارضه اقوى منه والمعارض هنا من الاجماع ومطلق  
 الاجماع من الخاصة والعامة اقوى قال البيضاوى وقد نظرت السنن على حوازه  
 ايضا في حال الامن ترك المصنوع بالمطلق ولنه كان المفهوم جهة لانه اقوى وقيل  
 قوله ان خفتم منفصل عما قبله روى عنه الى ايوب البضاوى انه قال زلت  
 على قوله ان تقصروا من الصلوة ثم بعد حوالى ما رواه رسول الله صلى الله عليه واله  
 صلوة الخوف فترى ان خفتم من يغتسل الذين كوفوا الآية هذه الظاهر كالمقتضى  
 وهو منفصل عنه وعلى هذا يجوز ان يكون التقدير اقصر من الصلوة ان خفتم  
 او لا جناح عليكم لانه تقصروا من الصلوة ان خفتم بقرينة السؤال ودفعه في المصنف  
 بعد ذلك قيل في هذا توجه القول الثاني اذ ان الله في القصر بالنسبة لا الخوف  
 مع الاول بالنسبة لا السفر ويوجه ايضا قول اصحابنا انه كلام من السفر والخوف  
 موجب للتقصير كما يتوجه على قراءة ترك ان خفتم على الاجماع والاجازة فكلوا ذلك  
 في البيمار العياش عن مرق قال قال زرارة ومحمد بن مسلم قلنا لا يجمع عليهما ما تقول  
 في الصلوة في السفر كيف روى عن مرق قال انه اسرى يقول اذا حضرتم في الارض فليس عليكم  
 جناح لانه تقصروا من الصلوة فصار التقصير في السفر واجبا كوجوب التام في حضره قال  
 قلنا انما قال اسر عن رجل فليس عليكم ولم يقل افعلوا فكيف اوجب ذلك كما اوجب التام

في قوله ان خفتم من يغتسل  
 في قوله ان خفتم من يغتسل  
 في قوله ان خفتم من يغتسل

قال قلت



شہزاد

والصلوات

حكم من التمسوة القذرة  
والا تم كذا في كذا  
الاسم كذا

الميم

اليوم فليعد ولم يذكر حتى يخلص اليوم فلا إعادة عليه وجه الدلالة لمن ظاهر في  
المراد باليوم بياض النهار فقد لا ينطبق المشهور في الظهور وحكم الشريعة  
منها فان كان مراد الصدوق ذلك فنعلم الوفاق والافلا تدل على ذلك الاستدلال  
بالاحتمال البعيد غير موجود واجتنب القائلون بالاعادة مطلقا بانها زيادة في الصلوة  
وجز العياشة ايضا لا يخفى من دلالة عليه وكذا العمومات لبعض الروايات الاخرى  
لكنها مخصوصة بامر ورأى بقليل يجربان حكم التمام الزايدة في الكثرة بعد لينة فقد مقدرا  
بعد الرابعة في الزايدة هنا بعد التمام الاول فيتمشكل باسكان اعتبار الخصوصية  
لكون الحكم مخصوصا بالرابعة فلا يبعد حتى غير ذلك من الخصوصيات فلا يعدي واذا اتم  
جاءه بوجوب التقصير فالمشهور بين اصحاب انه لا يعيد مطلقا وحكى عن ابن ابي عمير  
الصالح انها وجبا الاعادة في الوقت ومن ظاهر من العقيل الاعادة مطلقا والاول  
اقرب رواية زرارة ومحمد بن مسلم العمري في سائر الكتب وفي السجائب الحكم في الجاهل  
ببعض الاحكام توقفت العلامة في النهاية فيه وظهر رواية حكم الجاهل بوجوب التقصير  
من اصله ولو انعكس الفرض بان صلي من رخصه التمام قصر جاهلا فليل بالطلاق  
لعدم تحقق الاشتغال وقيل بالعمية وهو اختيار صاحب الجامع وروى الشيخ في الصحيح  
عن مسعود بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا التيت بلدة او ازمنت لمقام  
عشرة فاتم الصلوة فان ترك جاهلا فليس عليه الاعادة وهو دال على العمية ونعنع  
صور الامتثال والعمل به نتيجة وفي التقدي عن اشكال والحق لبعضهم بالجاهل بالامانة  
فحكم بانها اعادة عليه وهو فرض عن النص وسيعي في الفقه لمن قصر في موضع التمام  
تاسيكا يعيد مطلقا ولعله يحمل على ما اذا وقع بعد التسليم المبطل عمدا وسهوا  
باسناده عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله  
استبرأ من الله تعالى اهدرك والى متى هدية لم يهده لا احد من الامم كرامة من الله  
لنا قالوا وماذا قال رسول الله قال الاطعمة السوء والتقصر في الصلوة فمن  
لم يفعل ذلك فقد رة على الله عز وجل هدية العليل يسهو ومنه عام في كل  
مشكلة العيون بالاسانيد الثلاثة عن الرضا عن آباءه عليهم السلام عن الصادق عليه السلام قال  
سئل ابي عليه السلام عن الصلوة في السفر فذكر ان اياه عليه السلام كان يتقصر الصلوة في السفر

سرکافیل

وہابی

[illegible]



صحيحة ايضا باسناد عن علي بن ابي طالب عليه السلام  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اذنوا في الصلاة اذا ساءوا فافترقوا وانفردوا  
 كتابا في احياء عن ابي جعفر عليه السلام فيه انني بدلتكم في باسناد من روى عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال من صلى في سبعمائة ركعة متصلا فاما في السفر فكل صلاة  
 منه برئت من الحنيفة من كل صلاة ومن لم يصلي في سبعمائة ركعة متصلا فاما في السفر فكل صلاة  
 انه قال من قصر الصلاة في السفر وانظر فقد قبل تحقيقه انه صلى في كل صلاة ركعتين  
 صلوات الله عليه في رسول الله صلى الله عليه واله في تمام الصلاة في السفر ومن جاوز  
 هذه صلوات الله عليه انه قال انما يرى من يصلي في السفر اربعا وعنه عليه السلام انه  
 قال الغرض على المسافر من الصلاة ركعتان في كل صلاة الا المغرب فانها غير  
 وعن ابي جعفر محمد بن علي صلوات الله عليه انه قال من صلى اربعا في السفر اذ كان  
 لم يكون لم يقرأ ولا في عليه ولم يعلمها فلا اعادة عليه في كل صلاة الا في السفر  
 وعنه عليه السلام انه قال ليس في السفر في النهار صلاة الا ركعتان في كل صلاة  
 ان شئت من اول الليل في اخره ولا تقع في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 على استصحاب قضاء نوافل النهار بالليل في السفر واما خلاف المشهور وقد روي في عدة  
 روايات كقصة محمد بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اقطع صلاة النهار بالليل  
 في السفر فقال نعم فقال له اسمعيل بن جابر اقطع صلاة النهار بالليل في السفر فقال  
 لا فقال انك قلت نعم فقال ان ذلك يطيق وانت لا تطيق وفي حصة سري كان  
 ابي يقطع في السفر نوافل النهار بالليل في تمام الصلاة في ركعتين ويجازيها روايات في  
 على المنع والبيع حمل الروايات في اذلة تارة على الجواز واخرى على من سافر في كل  
 الوقت والظاهر عندي حملها على التقيد كما يرد اليه الاخبار المعتبرة  
 عن ابي عبد الله عليه السلام في عدة من الروايات في ان قال في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 الليل في كل صلاة لا تقصر فيها فلا تقصر في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 فلا تقصر فيها بعد ما من المتطوع وكذا في كل صلاة لا تقصر فيها قبلها من المتطوع  
 فان قال في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 من احسنه وانما هي زيادة في احسنه فلو علم بانها في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة

حكم ان صلاة في السفر

من الزايل فان قال فلم يجز في ذلك وهو المفضل في الصلاة في الليل في اول الليل  
 قيل لا شغل في صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 وارتماله وسخره المشهور بين اصحاب سقوط الركعة في السفر وتعلق ابن ادريس عليه  
 الامام وقال الشيخ في النهاية يجوز فعلها وقواة في الذكر في هذا الخبر ولا يكون من قوة  
 اذا كان في السفر لا يجزى سقوط نوافل الصلاة المعصورة فيكون الركعة نافذة للفتا  
 غير معلوم بل الظاهر انها تقسم للوتر وبدل عنها فكانت قبلها نافذة للمغرب في كل صلاة  
 قوله ليس قبلها نافذة فكذا بعد ذلك **باب في صلاة في السفر** باسناد عن محمد بن جابر بن النعمان  
 قال كان الرضا عليه السلام في طريق فاسان يصلي في الركعتين ركعتين في كل صلاة في كل صلاة  
 فانه كان يصليها ثلثا ولا يدع نافلتها ولا يدع صلاة الليل والشفع والوتر وركعتي الفجر  
 في سفر ولا حضر وكان لا يصلي من نوافل النهار في السفر شيئا وكان يقول بعد كل صلاة  
 بقصر سبعمائة ركعة واحمد لله ولا اله الا الله واتقوا الله في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 هذا تمام الصلاة وما رايته حيا الفجر في سفر ولا حضر وكان لا يصوم في السفر شيئا  
 وكان اذا قام ببلدة عشرة ايام صائما لا يفطر فاذا جئ الليل بدأ بالصلاة  
 قبل الاطوار التسبحات الاربع ثلثين مرة بعد المقصودات في السفر ما قطع  
 الاصحاب باستحبابه وروى خبر المروزي بلفظ الوجوب في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 الصدوق في المتقن والفقيه في المسافر في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 الوجوب وظاهر الاخبار اختصاص المعصورة واصل الصلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 يستحب في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 احضر من باسناد عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الصلاة في السفر ركعتان في كل صلاة  
 قبلها ولا بعد ما شئ الا المغرب فان بعد ذلك اربع ركعات وليطوع بالليل ما شئ  
 لا بد من في حضر ولا سفر وليس عليك قضاء صلاة النهار وصل صلاة الليل في كل صلاة  
 كائنت عن سماعة قال سالت عن الصلاة في السفر فقال ركعتين ليس قبلها ولا بعد  
 شئ الا انه ينجز لما في الصلاة بعد المغرب اربع ركعات وليطوع بالليل ما شئ  
 لم كان نافلة لم كان ركعتا في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة  
 وليكن ركعتان في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة في كل صلاة







ان يسجد بنى امية قال الصادق عليه السلام لم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله يمشي في مكة  
 بالحقير قال له النبي صلى الله عليه وآله والى ذلك فقال بريد قال ذلك البربر قال يا بني  
 ظل غيرك في غير فذرتك من امية ثم فرده على اثني عشر سبلا فكان كل سبيل الف  
 وخمسة ذراع وهو اربعة فراسخ لقد رايت في هذا الحديث ثمانية فذرتك في الحديث  
 السابق من كنه الغصة واحدة فقد نظر في السيرة احدكم مني والظلم المحسوب  
 الثاني لان الاول لا قرب له ما هو المشهور في تقديره بين الامم بده الامم اربعة  
 الاف ذراع ولا ما قدره به اهل اللغة قال صاحبنا لما قيل قد رما البصر وتنازع  
 لما فراد مسافة من الارض مترخية بلاعة او مائة الف اصبع الاربعة الاف اصبع  
 فان مرادهم بالذراع ذراع اليد الذي طوله اربعة وعشرون اصبعاً غالياً فكان  
 موافقاً لكلام اصحابنا واما الاصبغ فهو سبع شعيرات عرضاً وقيل ست والشيرة  
 سبع شعيرات من شرا البردون واما لقد رايت في السيرة من الارض فقد ضبط بعضهم  
 بما يقينه من العار من اجل البصر المتوسطة الارض المستوية واما تقدير الفرس فيكون  
 اميالاً فتقن عليه عن ابن عباس عليه السلام قال سئل عن هذا الاميال التي يجب فيها  
 التقصير فقال ابو عبد الله عليه السلام لم يزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمشي في مكة  
 من ظل غيرك ظل وغيره ما جلا من بالمدنية فاذا طلعت الشمس وقع ظل غيرك ظل وغير  
 وهو الميل الذي وضع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه التقصير عن الحرام قال سمعت  
 ابا عبد الله عليه السلام يقول يقصر الرجل العدة في مسيرة اثني عشر ميلاً عن ابن بكير قال  
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفريضة اليها اتم ام اقصر قال نعم فقلت في ذلك  
 رايت قال فقلت لعل الفريضة كانت اربعة فراسخ فصاعداً عن ابن عباس عليه السلام عن  
 التقصير فقال في اربعة فراسخ عن ابن بكير قال قلت لابي جعفر عليه السلام فيكم التقصير فقال  
 في بريد عن ابن عباس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فيكم التقصير فقال فيكم التقصير فقال  
 لم اهل مكة اذا فرغوا الى عرفه كان عليهم التقصير عن ابن عباس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام  
 فيكم التقصير فقال في بريد عن ابن عباس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فيكم التقصير فقال  
 عن ابن عباس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان اهل مكة يقولون العدة بغير فقلت قال  
 ويلمهم او يحكم في سوا شدة لا تهم كما يسمع ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام

قال اهل مكة

قال اهل مكة اذا زادوا البيت ودخلوا من ذلهم انما اذا لم يدخلوا من ذلهم فقصروا  
 عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال اهل مكة اذا زادوا البيت ودخلوا من ذلهم  
 انما اذا لم يدخلوا من ذلهم فقصروا عن ابن عباس عليه السلام قال لئن اهل مكة  
 اذا فرجوا حجاجاً قصروا واذا زادوا ورجعوا الى مناه لم انما انما انما عن ابن عباس  
 عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال حج النبي صلى الله عليه وآله فقام بمكة ثلثاً  
 يصلي ركعتين ثم يصنع ذلك ابو بكر ثم يصنع ذلك عمر ثم يصنع ذلك عثمان سبعمائة  
 ثم اكملها عثمان اربعاً فصلى الظهر اربعاً ثم قاضى ليشد بك بركة فقال للمؤمنين  
 اذهبوا الى محافلهم فليصل بالناس العصر فاني المؤمنون علياً عليه السلام فقال له  
 لئن امير المؤمنين عثمان يامر كل من يقضي بالناس العصر فقال اذن لا اصلي الا ركعتين  
 كما صلي رسول الله صلى الله عليه وآله فاذم المؤمنين فاذم عثمان باقاً على علي عليه السلام  
 فقال اذهبوا الى محافلهم فليصل بالناس العصر فاني المؤمنون علياً عليه السلام فقال له  
 علي عليه السلام لا واسر لا افعل فخرج عثمان فصلى بهم اربعاً فلما كان في صلاة موعظة  
 واجتمع الناس عليه وقتل امير المؤمنين عليه السلام حج موعظة فصلى بالناس ركعتين  
 الظهر ثم سئل فنظرت بنو امية بعضهم لا يعينون وتقيف ومن كان من شيعة عثمان  
 ثم قالوا قد قضى ما صابكم وخالف واشتد به عدوه فقاموا فدخلوا عليه  
 فقالوا انما ترى ما صنعت ما روت على ان قضيت ما صابنا واشتد به عدوه  
 ورغبت عن نصيحتهم وسنته فقال ويحكم ابا عبد الله عليه السلام في هذا المكان ركعتين  
 في هذا المكان ركعتين وادبر وعمر وصلى ما صابكم سبعمائة كذا فقاموا ان  
 ادع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وما صنع ابو بكر وعمر وعثمان قبل لم يثبت  
 فقالوا لا واسر ما رضى عنك لانه لك قال فاقبلوا فاني متبعكم وراجع الى سنة جدي  
 فصلى العصر اربعاً فلم تزل الكفلاء والامراء على ذلك اليوم جميلين وراج  
 عن زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن التقصير فقال بريد اذهب وبرد جاني  
 وكان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا اتى ذباباً قصر وذباب على بريد واما فقل  
 ذلك لانه اذا رجع كان سبعة بريدين ثمانية فراسخ عن ابن عباس قال قلت لابي عبد الله  
 ادنى ما يقصر فيه العدة فقال بريد ذاباً وبرد جانياً عن محمد بن ابي جعفر عليه السلام

اختار عباد المسافة  
بالذات الاية



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
الذين هم  
أركان  
الدين  
الذين هم  
أركان  
الدين

قال سالت عن التقصير قال في يوم قال قلت بريد قال انه اذا ذهب بريد او رجع بريد  
شغل يومه البصر والكشف في الرجال بالسناء من محمد بن مسلم عن ابي جعفر عن ابيه عليه السلام  
عن النبي صلى الله عليه وآله قال التقصير كجذب بريد بن تحف العقول عن الرضا عليه السلام في  
كتاب الامامون قال والتقصير في اربعة ايام بريد اذا بدا بريد جانيا اشاعه مبلدا وانما التقصير  
انزلت المصلحة قال الصادق عليه السلام ويل لاولئك القوم الذين يقولون الصلوة بركات  
انما يكون استيفاء له وهو سوز قال والى سوز منه المقتنع مثل ابو عبد الله عليه السلام  
عن رجل الى سوقا يتسوق بها ومنه من له على اربع ايام قال هو انما على الدابة انما في  
بعضين ولم يركب السفن لم يات في يوم قال يقيم اراكب الذي يرجع من يوم هو ما يقتصر حاج  
السفن قال ان شاء الله من السرور اعلم ان اجمع العلماء كافة على ان المسافة شرط في التقصير  
اختصاصا في تقدير ما قد ذهب على ما اجمع عليه العلماء كافة على ان المسافة شرط في التقصير  
اربعه وعشرون ميلا وتدل عليه ايات كثيرة واختلفت الامامية في مسير اربعة ايام فذهب  
جماعة من اصحابنا منهم المرتضى واب ادريس وكثير من المتأخرين الى ان يجب عليه التقصير اذا اراد  
الرجوع من يوم والمصلحة منه لم يرد ذلك قال الصادق في الفقيه اذا كان سفره اربعة  
ايام وادار الرجوع من يومه فالتقصير عليه واجب وان كان سفره اربعة ايام ولم يرد الرجوع  
من يومه فهو بانيا ومنه ما اتم وان شاء الله وقصده قوله قال لعفيد الشيخ في يومه الا انه من التقصير  
في الصوم فيما اذا لم يرد الرجوع من يومه وقال الشيخ في كتابي الاخبار ان المسافة اذا اراد الرجوع من يومه  
فقد وجب عليه التقصير اربعة ايام ثم قال عليه السلام في قوله ذلك انما يجب عليه التقصير اذا  
كان بعد المسافة ثمانية ايام واذا كان اربعة ايام كان بانيا في ذلك لانه اذا اتم وان شاء الله  
قصر وظاهر هذا الكلام العدول الى القول بالتخيير وان اراد الرجوع من يومه فلهذا العمل الشهيد  
في الذكرى عن الشيخ في التمهيد للقول بالتخيير في تلك الصورة وتعلق ذلك بحكم المبسوط وعمر ابن بريد  
في كتابه الكبير وقوله اقول ان السفر المبسوط لعل يشبهه اذ فيها عندنا خمسة عشر ميلا او حدة المسافة  
التي يجب فيها التقصير ثمانية ايام اربعة وعشرون ميلا فان كانت اربعة ايام وادار الرجوع  
من يومه وجب ايضا التقصير وان لم يرد الرجوع من يومه كان غير بين التقصير والادام انما انما  
الكبير للعدول لم ينظر عليه ثم ظاهر كتابي الاخبار ان ذلك لا ينافي ما قبلين للشيخ ويل وقال ابن  
ابن عتيق كل سفر كان مبلغا بريدين وهو ثمانية ايام بريد اذا بدا بريد جانيا وهو اربعة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
الذين هم  
أركان  
الدين  
الذين هم  
أركان  
الدين

فراخ

فراخ في يوم واحد او امدون عشرة ايام ففراخ مسافره عند آل الرسول عليهم السلام اذا خلف  
حيطان مسافره او قسوة واداه ظهره وغاب عنه منها صوت الاذان قطع مسافره  
عند آل الرسول يعني صلوة السفر وكنتين وتعلق في السفر مسافرا انه كان المسافة  
اربعه ايام وكان راجعا من يومه قصر واجبا وان كان من غيره فهو غير بين التقصير والادام  
وتعلق عمر ابن بريد بريد فراهم بالعدول كان معناه كالتقصير كان قوله او وانه كان المراد  
ما هذا اليوم كان بعينه قول لعفيد وقد المسافة ابن كعبه بمسير يوم لما شئت وراكب مسينة  
ومشاة هذا الاختلاف خلق للاخبار فخر كثير منها انما في التقصير ثمانية ايام في ذلك  
منها بربعة ايام واختلفت في اجمع بينها في الشيخ في اوجه وجهه وجاعته اخبار لا اربعة على  
ما اذا اراد المسافر الرجوع من يومه واجبو اجماعا ذلك يعني زيادة التي استعملت على ان يكون  
ذبا با واما لاهل لاهل فيها على رجوع اليوم بوجه بل على حاله انما في الخبر في  
معاذ مسافة البريد من مع لاهل ايات المتضمنة لتبين اهل عرفات على عدم التقصير  
قال من هذا العمل اذا كان له في وجهه لم يلح بل بعضها من ذلك ولا يتحقق فيها  
رجوع اليوم نعم في فقه الرضا عليه السلام ما يدل على هذا الوجه ولعل الصدوق واخذه  
منه وبتبعه القوم وجميع الشيخ وغيره بينها يومه او هو من منزل بل اخبار الثمانية على  
الرجوع والاربع على احوال وحمل الشهيد الثاني اخبار اربعة على استحباب وادوم  
فانه السبب بالتخيير على التركيب المار بالفعل ولم كان لعفيد ايضا اذ التمهيد بالاولى والتخفيف  
بالعذاب لا ينافي ترك الاحتياط الاكتمال في التخيير والتهديد لا اعتقادهم تعيين الادام  
وايقظهم ذلك على وجه التعيين واللزوم والاطهرة اجمع بينها لمن بين المعتبر في السفر  
الموجب للتقصير لم يكون المسافة التي اراد المسافر ثمانية ايام ولم كان يجب انما  
والعوده محافظا اراد السفر اربعة ايام وادار الرجوع الى المحل الذي سافر عنه من غير ان ينقطع  
سفره بالاحول لا منزله او اقامه عشرة ايام بين ذلك كان عليه التقصير ولم يرد الرجوع  
من يومه لعقد المسافة التي هي ثمانية ايام في تنطبق الاخبار وتحتاج من غير  
مناصرة ويؤيده رسالة معز ان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج من بلد  
بريد لم يلحق رجلا على مسيل فلم يزل يتبعه حتى بلغ النهران وادار اربعة ايام  
من بعد اذ انقطع اذا اراد الرجوع ولعقصر قال لا تقصر ولا ينقطع لانه خرج من منزله وليس

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين  
الذين هم  
أركان  
الدين  
الذين هم  
أركان  
الدين



يريد السفر ثمانية فرائض انما فريج يريد ان يلقى صاحبه في بعض الطريق فتدري المسير  
 الى الموضع الذي بلغه وترا في فريج من منزله يريد النهران ذاهبا وجائيا كان  
 عليه ان يتي من الليل سواد الاظفار فان هو اصبح ولم يتوال سفر فباله من بعد  
 يصبح في السفر قصير ولم يقصر يومه ذلك اما ذكره ابن ابي عمير رحمه الله ان  
 كان مراده ما ذكرنا فمستحب له ان يكون حيا لانه الظاهر من اخبارهم ان لا يفر  
 لتقصير العشرة ايضا اذ يمكن ان يرجع بعد عشرين يوما مثلاً ولم يقصر سفره بقصد  
 العشرة في موضع وتوابع الاربعه من احدى اهلها لغيره لم يقصر به ومنهم من قال  
 بالثمانية في التقدير من الاربعه بالثمانية يمكن ان يكون نوع من التقدير التقدير  
 يريد ارجوع كما عرفت واما اهل القولون فالادعاء ان ثمانية فرائض وقال الشافعي  
 ستة وعشرون فرساً ومنهم من قال ستة واربعون ميلاً وقال ابو حنيفة واهلها  
 والثوري اربعة وعشرون فرساً وقال ابو داود يلقى الحكم بالسفر القصير كما هو عليه في  
 سنة النبي صلى الله عليه واله كان اذا سافر فرساً قصر الصلوة وعلم ان سلكه رسول الله  
 اذا فرج ثلثة اشياء او ثلثة فرائض صلي ركعتين وقال الحسين بن سعيد في شرح السنة  
 ذهب قوم الى اربعة القصير السفر القصير روي عن علي عليه السلام انه فريج في العجدة  
 فحط بهم الظهر ركعتين ثم رجع من يومه وقال عمرو بن دينار قال جابر بن زيد  
 اقصر بفرقة واهامة العقبة فلا يجوزون القصير السفر القصير  
 اختلفوا في حده قال لا ذراع عانة الفقهاء يقولون مسيرة يوم تام وهذا ما اخذ  
 قلت وروى سالم بن عبد الله عن عمر بن الخطاب ان قصير في مسيرة اليوم الثام وقال محمد بن اسمعيل  
 سئل النبي صلى الله عليه واله يومه وليلته سفر اذ نادى ياروي عن النبي صلى الله عليه واله  
 قال لا يخل المرأة يومه بالليل واليوم الا قولن في مسيرة يوم وليست ليس بها  
 ثم نقل سائر الاخبار المتقدمة واما حديث المقنع فعينه دلالة على ان من سافر اربعة  
 فرائض لا يقصر من رجع من يومه ولا في قصره لعل هذا ما لم يقل به احد ويمكن حمل على انه  
 اراكب يمكنه ان يرجع قبل ان يفرغ من ركاب السفينة وسائر الكلام فيه  
 كذا في العموم انما اسرتم انما انما ورد في كثير من الروايات مسيرة يوم واعتبره المقنع  
 في المعتمد والعلامة في المنقول وغيره ما يفيد وجوبه ان يبل السفر العام يجوز القبول على كل ما في

دوا جرت

ولو اعتبر المسافة بها واختلفا فمنهم من اكثر ببلوغ احدى واحمل الشهيد الثاني  
 تقديم السير وبما لا يخفى من الذكرى تقدم التقدير وعلل اولى لا يكتفي بالافوتوب  
 ولنه كان الاول لا يخفى من قوة والآخرة في ما به الاختلاف يجمع ثم اعلم انه ذكر في واحد  
 من اصحابنا بعد التقدير من اربعة خلة في البلد في المعتدل وافر محلة في المتسع عرفا  
 ولم نطلع على دليل وقيل بعد التقدير من اربعة بقصد السفر وقيل لا يجوز كالمبرور  
 قطع المسافة في ساعة واحدة لان التقدير بالاذيع كاف في ثبوت الترخص  
 قال في المستدرک في ذلك خلافا لرواية في ثلثة فرائض ذاهبا وجائيا فان  
 بلغ في الرجوع الى موضع الاذان ومساواة الجدران فالظاهر انه لا خلاف في عدم  
 التقصير ولم يبلغ في المقطوع به في كلام الاصحاب ان لم يخرج القصر وخالف فيه  
 العلامة في التخيير والاول اولى اذ الظاهر من اخبار المسافة كون ذلك جهة  
 واحدة واما اعتبارها في خصوص الاربعه الايام مع الزايد للاخبار الكثيرة الدالة  
 عليه فلا يتقدم منه ولم يكن ليق اذا ظهر في تلك الاخبار كون الايام محسوبة مع  
 الزايد فهو كاف في ذلك لان البلد طريقا واحدا يبلغ المسافة فان سلك  
 الا بعد لعلته الترخص قصر اجماعا ولنه كان للتخص لا غير فالمشهور انه يقصر ايضا  
 وقال ابن البراج يتم لانه كالمسيرة وهو كما ترى وكذا في بلوغ المسافة  
 التقدير المعتمد في القصر فالمقطوع به في كلام الاصحاب ان يتم ويؤوب ويلجج  
 مع اجماع البلوغ فيه وجهان والعمد اولى ان سلك الامام في كلامه ان في ثلثة من الا  
 ما سئل النبي صلى الله عليه واله في رجل سافر في وجه اجمع بين الثمانية والاربعه هو قطع  
 الغنص قدس سره في الواضحة وكذا هو مختار صاحب الكفاية وحملته واخار صاحب المدارك  
 مختار جده المعتدل منه كلام الاستاد وطالب نظام العلل والعيون عن عبد الله بن  
 عبد رس عن علي بن محمد بن قتيبة في علل الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال قال  
 فلم وجبت اجماع مما يكون مما في تخمين لا اكثر من ذلك قيل لان ما يقصر فيه الصلوة يريد  
 ذاهبا ويريد ذاهبا وجائيا والرب اربعة فرائض فوجب اجماع على من هو على نصف  
 البريد الذي يجب فيه التقصير وذلك ان في تخمينين ويثبت تخمين فذلك بقية فرائض  
 وارضفت طريق المسافة فان قال فلم تقصر الصلوة في السفر قيل لان الصلوة في السفر

في السفر ثمانية فرائض  
 انما فريج يريد ان يلقى  
 صاحبه في بعض الطريق  
 فتدري المسير الى  
 الموضع الذي بلغه  
 وترا في فريج من منزله  
 يريد النهران ذاهبا  
 وجائيا كان عليه ان  
 يتي من الليل سواد  
 الاظفار فان هو اصبح  
 ولم يتوال سفر فباله  
 من بعد يصبح في السفر  
 قصير ولم يقصر يومه  
 ذلك اما ذكره ابن ابي  
 عمير رحمه الله ان كان  
 مراده ما ذكرنا فمستحب  
 له ان يكون حيا لانه  
 الظاهر من اخبارهم ان  
 لا يفر لتقصير العشرة  
 ايضا اذ يمكن ان يرجع  
 بعد عشرين يوما مثلاً  
 ولم يقصر سفره بقصد  
 العشرة في موضع  
 وتوابع الاربعه من  
 احدى اهلها لغيره لم  
 يقصر به ومنهم من قال  
 بالثمانية في التقدير  
 من الاربعه بالثمانية  
 يمكن ان يكون نوع من  
 التقدير التقدير يريد  
 ارجوع كما عرفت واما  
 اهل القولون فالادعاء  
 ان ثمانية فرائض وقال  
 الشافعي ستة وعشرون  
 فرساً ومنهم من قال  
 ستة واربعون ميلاً وقال  
 ابو حنيفة واهلها  
 والثوري اربعة وعشرون  
 فرساً وقال ابو داود  
 يلقى الحكم بالسفر  
 القصير كما هو عليه في  
 سنة النبي صلى الله  
 عليه واله كان اذا سافر  
 فرساً قصر الصلوة وعلم  
 ان سلكه رسول الله  
 اذا فرج ثلثة اشياء  
 او ثلثة فرائض صلي  
 ركعتين وقال الحسين  
 بن سعيد في شرح السنة  
 ذهب قوم الى اربعة  
 القصير السفر القصير  
 روي عن علي عليه  
 السلام انه فريج في  
 العجدة فحط بهم الظهر  
 ركعتين ثم رجع من  
 يومه وقال عمرو بن  
 دينار قال جابر بن  
 زيد اقصر بفرقة واهامة  
 العقبة فلا يجوزون  
 القصير السفر القصير  
 اختلفوا في حده قال  
 لا ذراع عانة الفقهاء  
 يقولون مسيرة يوم  
 تام وهذا ما اخذ قلت  
 وروى سالم بن عبد الله  
 عن عمر بن الخطاب ان  
 قصير في مسيرة اليوم  
 الثام وقال محمد بن  
 اسمعيل سئل النبي صلى  
 الله عليه واله يومه وليلته  
 سفر اذ نادى ياروي عن  
 النبي صلى الله عليه واله  
 قال لا يخل المرأة يومه  
 بالليل واليوم الا قولن  
 في مسيرة يوم وليست  
 ليس بها ثم نقل سائر  
 الاخبار المتقدمة واما  
 حديث المقنع فعينه دلالة  
 على ان من سافر اربعة  
 فرائض لا يقصر من رجع  
 من يومه ولا في قصره  
 لعل هذا ما لم يقل به  
 احد ويمكن حمل على انه  
 اراكب يمكنه ان يرجع  
 قبل ان يفرغ من ركاب  
 السفينة وسائر الكلام  
 فيه كذا في العموم انما  
 اسرتم انما انما ورد في  
 كثير من الروايات مسيرة  
 يوم واعتبره المقنع في  
 المعتمد والعلامة في  
 المنقول وغيره ما يفيد  
 وجوبه ان يبل السفر  
 العام يجوز القبول على  
 كل ما في



اولا انها عشر ركعات او سبع انا زدت فيها بعد فقلت اسرع من ذلك لزيادة لموضع سورة وقص  
 ونصبه وشغاله بالرغم وقصه واقامة لتلا الشغل عما لا بد من معيشة رحمة من الله تعالى  
 وتقطعا على الاصلوة المغرب فانها لم تقصر لانها صلوة معقرة في الاول فان كان في وجب  
 التقصير في ثمانية فرائض لا اقل من ذلك ولا اكثر قيل ان ثمانية فرائض ميرة يوم الجمعة والتوافل  
 والاشغال وجب التقصير في ميرة يوم فان قال فلم وجب التقصير في ميرة يوم قيل لا في كل يوم  
 في ميرة يوم لا وجب ميرة سنة وذلك في كل يوم يكون بعد هذا اليوم فانما هو نظير هذا اليوم  
 فلم يجز في هذا اليوم لما وجب نظيره اذا كان نظيره مثله لا فرق بينهما فان كان قد خلت  
 الميرة وذلك في سائر الايام هو اربعة فرائض وسائر الفرائض شرين فاما في حبلات ميرة  
 يوم ثمانية فرائض قيل ان ثمانية فرائض هي سائر ايام القوافل وهو ليس كذلك في سائر ايام القوافل  
 والمكاريون اقول يجب في الشرط الثاني ان اسرعتا خبر يدل على ضم الايام في الاربعة  
 مع الزمان مع الفاصل ثانيا تصد الاقامة الشرط الثاني تصد المسافة اجمع  
 العلماء كافة كما قال في المراك على انه يعتبر في التقصير تصد المسافة ولو قصد دون المسافة  
 ثم قصد كلك لم يقصر في ذهابه ولو قطع اضعاف المسافة وكذا لو فرج غير ذهابه ولو كان مضافا  
 على الاجماع على اعتبار هذا الشرط لانه اعتبار المسافة اما بقصد ما ابتداء وتقطعها اجمع وان  
 غير معتبرا اجماعا فحين الاول وانما من جزئها ان من الرضا عليه السلام قال من لم يزل  
 فرج من منزله وليس يريد السفر ثمانية فرائض وانما لا يجزى به بل يعلق صاحبنا في بعض الطرق في  
 به السير الى الموضع الذي بلغه واما رواة الشيخ في التمهيد في الموتى عن عمار بن موسى الباطر  
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في حاجة له وهو لا يريد السفر فيمضي في ذلك  
 ويتأذى به المضي حتى يمضي به ثمانية فرائض كيف يصنع في صلوة قال يقصر ولا يتم الصلوة  
 حتى يرجع لا منزله والشيخ رحمه الله على الحكم فيه على الرجوع خاصة لانه في قصد المسافة لانه الزمان يدل  
 بالمعنى على عدم العسر في الذهاب فذلك لا لعدم قصد المسافة وروى في الكتابين عن ابي البطر  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل يخرج في حاجة فيمضي خمسة فرائض او ستة فرائض  
 فيأتي قرية ينزل فيها ثم يخرج منها فيمضي خمسة فرائض او ستة فرائض لا يجوز ذلك ثم ينزل في  
 ذلك الموضع قال لا يكون مسافرا حتى يسير من منزله او قرية ثمانية فرائض فليتم الصلوة في ذلك  
 حله على من فرج من بيته من غيرنية السفر في السير الى ما صار من غيرنية فاما انما اذا التقصر

اذ

بقدر المسافة لا يطول

بقصد المسافة لا يتقطعها ويشمل عليه رواية صفوان ثم الظاهر كفاية قصد المسافة الكلية  
 المتحققة في حق الفردين او الافراد كمن لا حاجة له احد البلدين من غير تعيين فيخرج بقصد  
 واحد منها سو كولا شخص احد الطريق المشترك اليهما مكان صدق قصد الخروج الى  
 المسافة كما ان الشرط فاذن لا يترتب الاكثر ان يكون المسافة شخصية وتكون بعد بعض التحجير  
 ببعض الافراد كان البعضان مسافة كما لو حلتك قصد مسافة معينة فذلك بعضهما ثم  
 يرجع لا قصد موضع او بحيث يكون ثمانية مع ما مضى مسافة قبل لزوم التقصير في هذه المسافة  
 في ارضى في ذلك بناء على كفاية قصد المسافة الكلية لصدق السفر لا المسافة المقصودة واجهته  
 ولما تغيرت شخصها في احوال زوالها لخص لا يرجع لبطان المسافة الاولى الرجوع عنها  
 وعدم بلوغ المقصد الثاني مسافة القول لا بد لصدق الكلية من مسافة الشخص تمامه لا من تركب  
 بعضه ثم شخص ببعضه فافترقا البدن الكلي من الاتان يصح في عبادته بغيره وبين غير  
 لا على نصف بدن زيد لوضعه لا نصف بدن عموما فلو كان هذا الاحوال الاخير في البيمار العلل  
 باسناده عن البرقة عن محمد بن عمار الكوفي عن محمد بن اسلم الجعفي عن ابي كنداه عن ابي جعفر بن عمار  
 قال سالت ابا الحسن بن محمد بن جعفر عليه السلام عن قوم فرجوا في سفرهم فلم ينزلوا في الموضع  
 الذي يجب عليهم فيه التقصير قصر وقلنا ان صاروا على اس فرسخين او ثلثة او اربعة فرائض  
 خلت عنهم رجل لا يتقصر لهم السفر الا بحجته اليهم فاما ما عدا ذلك ما لا بد من  
 هل يحضرون في سفرهم او يصرفون هل ينزلون في الطريق او يقيمون في الموضع او يقصرون فقال  
 لم كانا في ميرة اربعة فرائض فليقيموا في الموضع او يقيموا في الطريق او يقيموا في الموضع او يقيموا في الطريق  
 ساروا اقل من اربعة فرائض فليقيموا في الموضع او يقيموا في الطريق او يقيموا في الموضع او يقيموا في الطريق  
 وهل تدرك كيف حاربت بكذا قلت لا ادري قال لان التقصير في مريد ولا يكون  
 التقصير في اقل من ذلك فلما كانا قد ساروا بريرا وارادوا ان يقيموا في الموضع او يقيموا في الطريق  
 قد ساروا سفر التقصير وان كانا قد ساروا اقل من ذلك لم يكن لهم الا ان يقيموا في الموضع او يقيموا في الطريق  
 الصلوة قلت اليس قد بلغوا الموضع الذي لا يسمعون فيه اذان مصرهم الذي فرجوا  
 منه قال بلى انما قصروا في ذلك الموضع لانهم لم يشكوا في سيرهم ولما سيرهم في  
 السفر فلما جاءت العلة في مقامهم دون البرية صاروا هكذا ان من عن الى ثمانية فرائض  
 على عن محمد بن اسلم مثله

فاذا  
 سفره فليقصر  
 سيرهم







لا يصح احد مما لا الاخر وفيه نظر الشرط الثالث عدم قطع السفر بنية اقامة العشرة  
او الوصول الى وطنه ولا خلاف بين الاكابر في كلام من يذهب الى ان طاعة السفر كما ذكره  
وغیره وقابل على الاول بنقل الواجب عن زيارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لارائه  
من قدم بلدة الى متى ينبغي له ان يكون مقصدا متى ينبغي له ان يرجع قال اذا دخلت او صلت  
فاليقت لك بها من العشرة ايام فاقم الصلوة فان لم تدركها معك بها تقول  
عذرا فخرج او بعد عذرك فاجتنبك وبينك لم يخف شهر فاقم لك شهر فاقم الصلوة وان  
اردت ان تخرج من ساعتك كسب الله عن اخرا قال سأل محمدا بن عبد الله بن محمد بن  
اسمعيل عن المسافر ان تلت ثلثه باقامة عشرة ايام قال فليقيم الصلوة ولينزل بها بنية  
او اكثر فليقم بنية يومين او ثلثه او ايام يوم او صلوة واحدة فقال له محمد بن علي بن ابي  
خساف قال قلت ذاك قال لا يجوز فقلت انما جعلت هذا كمن يكون اقل من خمس قال لا  
اي تلت يوم الصلوة اذا نوى الا انه فليقل قوله عليه السلام قد قلت ذاك ثم لا يملك عليه فخرج  
اقام بكة او المدينة فسا فانه يستحب له الاقام كما ياتي في حديث محمد بن ابي جازي اطلاق ذلك كما  
كان في احد البلدين الثلثة عن علي بن يقطين عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل فريضة  
سفره ببذلة الا انه وهو في صلوة قال نعم اذا بدت له الاقامة او من حضر من اهل بيته  
سالت ابا الحسن عليه السلام في مثل ما في غير اللفظ عن ابي بصير قال اذا قدمت ارضا  
تريد ان تقيم بها عشرة ايام فقم واما لو كنت تريد ان تقيم اقل من عشرة ايام فادخل  
بابينك وبين شهر فاذا دخل الشهر فاقم الصلوة والصيام وان قلت في كل عدة عذرك  
عن البركة عن علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن رجل يدرك شهر رمضان  
السفر فيقيم الايام فاما كان عليه صوم قال لا حتى يجمع على مقام عشرة ايام واذا اجمع مقام  
عشرة ايام صام ونظر اتم الصلوة قال وسالت عن رجل يكون عليه ايام من شهر رمضان  
وهو في طريقه اذا اقام الايام في المكان قال لا حتى يجمع على مقام عشرة ايام الا جازي المخرج  
عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله اذا غزم الرجل ان يقيم عشرة ايام في المكان او كان  
في شك لا يرى ما يقيم فيقول اليوم او غدا فليقم ما بينه وبين شهر فان اقام بذلك  
البلد اكثر من شهر فليقم الصلوة عن محمد بن سالت عن المسافر يقدم الارض فقال ان  
حدثته نفسه ان يقيم عشرة ايام وان قال اليوم افرج او غدا افرج ولا يدرى فليقم

بابه

بابه وبين شهر فان مضى شهر فليقم ولا يتم في اقل من عشرة الا بكة والمدينة وان اقام  
بكة والمدينة حسنا فليقم من حان من ابي عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا دخلت البلدة  
فقلت اليوم افرج او غدا افرج فاستتمت عشرة ايام فقلت انما يجب عليك ان تجتنب السفر  
لن يخلو له فاستتمت عشرة ايام فاستتمت عشرة ايام فاستتمت عشرة ايام فاستتمت عشرة ايام  
احسن من هذا من ابن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخلت بلدة او اقامت في مقام  
عشرة ايام فاقم الصلوة حين تقيم وان اردت المقيم دون العشرة فقم وان اقامت  
تقول غدا افرج وبعد غد ولم يجمع على عشرة نقص ما بينك وبين شهر فاقم الشهر فاقم  
الصلوة قال قلت دخلت بلدة الاول يوم من شهر رمضان ولست اريد ان اقيم عشرة ايام  
قصر وانظر قلت فاني كنت كذلك اقول غدا او بعد غدا فانظر الشهر كله واقصر قال  
نعم مما اذا قصرت افطرت واذا افطرت فقم بنية من مضى من حازم من ابي  
قال سمعت يقول اذا اتيته بلدة فاقم مقام عشرة ايام فاقم الصلوة فان ترك رجل  
جاها فليس عليه اعادة الا رجوع العزم بنية الى ولا وانما طاقا قلت لابي عبد الله عليه السلام  
ان كنت نويت حين دخلت المدينة ان اقيم بها عشرة ايام فاقم الصلوة ثم بدت بعد  
لن لا اقيم بها فترى لي اتم ام اقصر فقال ان كنت دخلت المدينة صليت بها  
فريضة واحدة بتمام فليس لك ان تقصر حتى تخرج منها وان كنت دخلتها على نيتك المقيم  
ولم تصل فيها صلوة فريضة بتمام حتى بدا لك ان لا تقيم فانت في ذلك الحال بالخيار  
ان كنت فاقم المقيم عشرة ايام وان لم تنو المقيم عشرة ايام فاقم شهر فاذا  
مضى شهر فاقم الصلوة بنية من مضى من حازم من ابي عبد الله عليه السلام قال قلت  
ان غرت من منى نيت المقيم بكة فاقمت الصلوة حتى جازي من المنزل فلم اجد بدا من  
المصير الى المنزل فلم ادر اتم ام اقصر واذا كان عليه يوم من بكة فاقم فليقم عليه  
القصه فقال لا رجوع الى المقصر حمله في سبيل ما اذا حصل ما اذا فخرج مما هو فيه  
عن زارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من قدم قبل التوبة بعشرة ايام وجب عليه ان اتم الصلوة  
وهو بمنزلة اهل مكة فاذا فخرج لا معنى وجب عليه التقصر فاذا اتم التوبة اتم الصلوة  
وعليه اتم الصلوة اذا رجع لا معنى حتى ينوي انما وجب له قدم بكة قبل التوبة بعشرة ايام  
اقام الصلوة لانه لا بد من اقامة عشرة ايام حتى يخرج وانما وجب عليه التقصر اذا فخرج لا معنى لانه

صا  
شرا

بابه وبين شهر فان مضى شهر فليقم ولا يتم في اقل من عشرة الا بكة والمدينة وان اقام  
بكة والمدينة حسنا فليقم من حان من ابي عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا دخلت البلدة  
فقلت اليوم افرج او غدا افرج فاستتمت عشرة ايام فقلت انما يجب عليك ان تجتنب السفر  
لن يخلو له فاستتمت عشرة ايام فاستتمت عشرة ايام فاستتمت عشرة ايام فاستتمت عشرة ايام  
احسن من هذا من ابن وهب عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخلت بلدة او اقامت في مقام  
عشرة ايام فاقم الصلوة حين تقيم وان اردت المقيم دون العشرة فقم وان اقامت  
تقول غدا افرج وبعد غد ولم يجمع على عشرة نقص ما بينك وبين شهر فاقم الشهر فاقم  
الصلوة قال قلت دخلت بلدة الاول يوم من شهر رمضان ولست اريد ان اقيم عشرة ايام  
قصر وانظر قلت فاني كنت كذلك اقول غدا او بعد غدا فانظر الشهر كله واقصر قال  
نعم مما اذا قصرت افطرت واذا افطرت فقم بنية من مضى من حازم من ابي  
قال سمعت يقول اذا اتيته بلدة فاقم مقام عشرة ايام فاقم الصلوة فان ترك رجل  
جاها فليس عليه اعادة الا رجوع العزم بنية الى ولا وانما طاقا قلت لابي عبد الله عليه السلام  
ان كنت نويت حين دخلت المدينة ان اقيم بها عشرة ايام فاقم الصلوة ثم بدت بعد  
لن لا اقيم بها فترى لي اتم ام اقصر فقال ان كنت دخلت المدينة صليت بها  
فريضة واحدة بتمام فليس لك ان تقصر حتى تخرج منها وان كنت دخلتها على نيتك المقيم  
ولم تصل فيها صلوة فريضة بتمام حتى بدا لك ان لا تقيم فانت في ذلك الحال بالخيار  
ان كنت فاقم المقيم عشرة ايام وان لم تنو المقيم عشرة ايام فاقم شهر فاذا  
مضى شهر فاقم الصلوة بنية من مضى من حازم من ابي عبد الله عليه السلام قال قلت  
ان غرت من منى نيت المقيم بكة فاقمت الصلوة حتى جازي من المنزل فلم اجد بدا من  
المصير الى المنزل فلم ادر اتم ام اقصر واذا كان عليه يوم من بكة فاقم فليقم عليه  
القصه فقال لا رجوع الى المقصر حمله في سبيل ما اذا حصل ما اذا فخرج مما هو فيه  
عن زارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من قدم قبل التوبة بعشرة ايام وجب عليه ان اتم الصلوة  
وهو بمنزلة اهل مكة فاذا فخرج لا معنى وجب عليه التقصر فاذا اتم التوبة اتم الصلوة  
وعليه اتم الصلوة اذا رجع لا معنى حتى ينوي انما وجب له قدم بكة قبل التوبة بعشرة ايام  
اقام الصلوة لانه لا بد من اقامة عشرة ايام حتى يخرج وانما وجب عليه التقصر اذا فخرج لا معنى لانه



يذهب على عرفات ويبلغ سوره بريد من واما اتم الصلوة اذا دار البيت لان اتمام مكة  
 احب من التقصير واما لانه اتمام اذا رجع لا معنى لانه قد تم مكة لطواف الزايرة وكان في  
 عزه الا انه بها بعد الفراغ منها كما يكون في الاكثر من مكة اقل من بريد وفيه نظر لان سفر  
 الى عرفات قد هدم اقامته الاولى واقامته الثانية لم تحصل بعد الا انه في ارادة  
 ما دون المسافة لا تشاء عزم الاقامة وعليه الاعتناء وتوابعها يؤيده في باب اتمام الصلوة  
 في الحرم الاربعة ان شاء الله تعالى جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل  
 مكة اذا ارادوا عليهم اتمام الصلوة قال نعم والمقيم لا شهر بمنزلة اتمام اهل مكة اتمام  
 الصلوة اذا ارادوا الا انها بلدة اقامتهم واما كان المقيم لا شهر بمنزلة لان من اقام بلدة لا  
 شهر فهو بمنزلة المقيم كما مر في جزاء بلاد اتمت في الازمان وما يدل على الثاني ايضا روايات  
 الروافد كما عن النضر بن علي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج الى ضيعة ويقوم اليوم  
 واليومين والثلاثة فيقصر ام يتم قال يتم الصلوة كلها الى ضيعة من ضياعه كما يجب  
 عن الرجل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يكون له الضياع بعضها قريب من بعض يخرج  
 فيقيم فيها يوم او يقصر قال يتم في بيت ويترك في بيت بل فيقيم في بيت واحد ويترك في بيت اخر  
 اقامته اليوم واليومين كما في الحديث السابق او اقامته العشرة مجموع الضياع والا  
 فلا وجلس سأل سب عن الهاشمي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل سافر من ارض  
 الى ارض واما ينزل قراه وضيعة قال اذا نزلت فراك وضيعة فاقم الصلوة  
 واذا كنت في غير ارضك فقصص محمد بن احمد عن الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام  
 الرجل يخرج في سفر فيبقى في بلد او ما فينزل فيها قال يتم الصلوة ولو لم يكن له الا  
 نخلة واحدة ولا يقصر وليعلم اذا حضره الصوم وهو فيها عن موسى بن اخذرج  
 قال قلت لابي الحسن عليه السلام اخرج الى ضيعة ومن منزلي اليها اثنا عشر فرسخا اتم الصلوة  
 ام اقصر قال اتم عن حذيفة بن منصور عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول  
 فوجت الى ارض فقصرت ثلثا وانتمت ثلثا فقلت انتمت ثلثا فقلت انتمت ثلثا فقلت انتمت ثلثا  
 واما اتم في المنزل ويكنى على التخيير عن محمد بن محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت  
 فذاك ان لي ضيعة على خمسة عشر ميلا فاستخرجت بها فوجت اليها فاقم فيها ثلثة ايام  
 او سبعة ايام فاقم الصلوة ام اقصر فقال اقصر الطريق واتم في الضيعة هذا الحديث

مسئل

شكل للضيق في خمسة فراسخ اذا لا باب منها غير معتبر لانه سفران الا انه على التقدير  
 في الضيعة عن موسى بن حمزة بن بزيع قال قلت لابي الحسن عليه السلام جعلت فذاك لاني  
 ضيعة دون بعد او كما فرج من الكوفة اريد بعداد فاقم في تلك الضيعة اقصر ام اتم  
 فقال ان لم تنو المقام عشرة ايام فقص عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان  
 الى ضيعة ثم لم يرد المقام عشرة ايام فقص فان اراد المقام عشرة ايام اتم الصلوة  
 عن عمار بن يقطين قال قلت لابي الحسن الاول عليه السلام الرجل يخرج من منزله فيمضي الى ارض  
 قال كل منزل لا تستوطنه فليس لك بمنزل وليس لك من ثمنه عن حماد عن ابي عبد الله عليه السلام  
 في الرجل ياتي فيقيم بالمنزل في الطريق يتم الصلوة ام يقصر قال يقصر انا هو المنزل  
 الذي توطئه عن محمد بن ابي خلف قال سالت عمار بن يقطين ابا الحسن الاول عليه السلام عن  
 الدار يكون للرجل بمصر او الضيعة فيمضي بها قال ان كان ما قد سكنه اتم في الصلوة  
 وان كان عالم يسكنه فليقص عن عمار بن يقطين قال قلت لابي الحسن الاول عليه السلام ان  
 لي ضياعا وما زال بين القرية والقرية الغرسان والثلث فقال كل منزل من تلك  
 لا تستوطنه فليكن في التقصير عمار بن يقطين قال لا الا الحسن الاول عليه السلام كل منزل  
 من ذلك لا تستوطنه فليكن في التقصير عن ابن يقطين عن اخيه قال سالت ابا الحسن  
 الاول عليه السلام عن رجل يربى بعض الامصار وله بالمصردار وليس بالمصر وطنة اتم  
 صلوة ام يقصر قال يقصر الصلوة والضيايع مثل ذلك اذا مر بها عن ابن بكير  
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون بالبصرة وهو من اهل الكوفة له بها  
 دار ومنزل فيمضي بالكوفة واما هو مجتهد لا يريد المقام الا بقدر ما يجتهد يوما او يومين  
 قال يقيم في جاني مصر ويقصر قلت فان دخل اهلها قال عليه السلام عن الباق  
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المسافر ينزل على بعض اهلها يوما وليلة قال يقصر الصلوة  
 عن الباق عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المسافر ينزل على بعض اهلها يوما وليلة  
 او ثلثا قال ما احب له يقصر الصلوة ابن محبوب عن محمد بن سهل عن ابيه قال سالت ابا  
 عبد الله عليه السلام عن رجل يسير الى ضيعة على بريد او ثلثه وتمر على ضياع بني عمار يقصر ولا يقصر  
 او يتم والصوم قال لا يقصر ولا يقصر عن ابن بزيع عن ابي الحسن ارضا عليه السلام قال  
 عن الرجل يقصر في ضيعة فقال لا بأس لم ينو مقام عشرة ايام الا انه يكون له فيها منزل وتوطئه







ان حدث نفسه كحدث قد مضى واجب عنه بان غير والى اقامة اقامة محنة صريحا لا محال  
 عود الاشارة الى الكلام السابق وهو الاقام مع العشرة ولا يخرج من بعد واقعة الشيخ  
 بوجوب احد ايامه محمول على ما اذا كان بكرة والمدينة المحسنة للصحيح من محمد بن مسلم قال  
 سالت عن المسافر حديث وقد مر وما بها استحب بالتمام من والمقام خمسة ايام ولا يخرج  
 من وجه والمناقبه بان القصر عند الشيخ عن غير ذلك فيصير رخصة ضعيفة لا تستلزم  
 القول بالتخيير بين الاقام والقصر مطلقا مع ثبوت ذلك في مواضع لا يمكن انكارها والظاهر  
 عندى حمله على التقية لان الفرو وجاعة منهم قالون باقامة الاربعه ولا يجوزون الخروج  
 ويوم ارجل فيحصل خمسة طرفة وبما ان الخبر ايضا يدل عليها كما لا يخفى على الجليل  
 في العشرة التوالى بحيث لا يخرج بينها لا محال لخص ام لا فيه وجها وقطع بالاشارة  
 الشهيد في البيان والشهدا الثاني في حمله من كسبه وقال في بعض مواضع بعد لم يصرح  
 باعتبار ذلك وما يؤيد في بعض النسخ من ان الخروج لا خارج كذا ومن العود ولا  
 موضع الاقامة كيوم اوليلة لا يؤيد في اقامة الاقامة ولزم في اقامة عشرة متانقة لا حقيقة  
 له ولم نقف عليه مستدلا لاحد من المعبرين الذين يعتبرونهم فيجب لكم باطرا حجة لو كان  
 ذلك في خمسة من اول الاقامة لكان باقيا على القصر لعدم الجزم باقامة العشرة فان الخروج  
 لا يوجب قطعها بقطعها ونيتة استبانة يبطلها انه وقيل المعبر صدق اقامة العشرة في  
 البلاد وما لا يمكن عدم التوالى في اكثر الاحيان فيصدق في صدق المعبر المذكور عرفا ولا يصدق  
 فيه احيا كما اذا خرج يوما او بعض يوم في بعض البساتين والمزارع المقامة في البلد  
 كان في حاشاها ولا بأس به فالمشكوك في حقه موافق لاجتباط والظاهر في بعض اليوم  
 لا يجب يوم كامل بل يفيق فلو تولى المقام عندا والى كان منتهاه في اليوم كذا في  
 وهل يشترط عشرة غير يوم او اقل من ذلك فلا يكون التفتيق فيه وجها واستشكل العلامة  
 النهاية في التذكرة احتسابا من المدة حيث انها من نهاية السجدة بآية الاستسقاء في الاول  
 باسباب الاقامة وفي الاخير بالسجدة صدق الاقامة في اليومين واحمل التفتيق وتعل التفتيق  
 اظهر ولا فرق في وجوب اقامة بينة الاقامة بين لم يكون ذلك في بلد او قرية لعموم بعض الجاهل  
 كما في حاشاها اذا دخلت ارضا فافتت لم يكن بها مقام والظاهر ان خلاف فيه  
 ولو عزم على اقامة طرفة في رستان يتصل فيه من قرية لا قرية ولم يزم على اقامة العشرة

في واحدة منها لم يبطل حكم سفره لانه لم ينو الاقامة في بلدين فكان كالمستقل في سفره منزل  
 لا منزل قال العلامة في المسافر وغيره وتوقف الاقامة في بلد ثم خرج بقصد المسافة لا  
 حرجا والا فان لم يرجع الى محل الاقامة لم يخرج من بقاء نية السفر فالتوقف على حكم التفتيق  
 كلف ما لو كان الرجوع الى بلده ولو رجع عن نية السفر اتم في الموضعين كذا في  
 ولو حصل بتفتيق نوى الاقامة في اثنا عشر يوما ونقل في التذكرة الاتفاق عليه وهذا المستقل  
 بالحكم الاول من الخبر وانما الحكم الثاني وهو من تردد الاقامة بقصر شهر ثم يخرج فلا يعلم  
 فيه خلافا بين الاصحاب فعمل بعض المتأخرين عليه الاجماع وتدل عليه اخبار كثيرة بعضها  
 بلفظ الشر وتفتيقا بلفظ الشلثين يوما فلهذا يجوز الاكتفاء بالشهر المسمى اذا حصل التردد  
 في اقله كعمل ذلك في صدق الشهر عليه وهو مقتضى إطلاق كلام اكثر الاصحاب في ثلثين  
 عمول على الغالب من عدم كون مبدأ التردد مبدأ السفر واعتبر في التذكرة الشلثين  
 لم يعتبر الشهر المسمى ولما وجد في الاطواط في يوم الشلثين اجمع قرب الشلثين احد  
 محمد بن عيسى عن احمد بن محمد بن ابي نصر البرقي عن ابي الحسن عليه السلام عن ابي جعفر لا  
 الضيقة فيقيم اليوم واليومين والشهرا ثم او كغيره قال في ثلثين يوما ومنه عن محمد بن الحسن  
 الى الخطيب عن البرقي قال سالت ارضا عليه السلام عن الرجل يريد السفر لا ضياعه  
 في كم يقصر قال في ثلثة نعلك ثلثة محمول على ما اذا لم يبلغ حد مسافة التفتيق قبلها  
 فان من يخرج في ضيقة للثلاثة ليس متانيا ومنه رجاء ويكنى حمله على التقية في  
 قريب من مذهبنا في حنفية واصحابه ويكنى حمله على اقامة ثلثة في الضيقة فان رتب  
 جماعة من العامة الى انه لن يولى الاقامة ثلثة ايام قصر ولزم اذا عليها اتم ثم اعلم كنه  
 المشهور بين المتأخرين انه المسافر اذا دخل بلدا او قرية له في احد ما منزل او طرفة  
 ستة اشهر يزم ولزم ان كان عازما على السفر قبل انقضاء العشرة والاكثر لم يفرق في  
 الملك بين المنزل وغيره حتى صرحوا بالاكتفاء في ذلك بالثبوت الواحدة وتبعهم  
 اعتبر المنزل خاصة وقال الشيخ في النهاية ومن خرج في ضيقة له وكان له فيها موضع  
 نزل وسيوطه وجب عليه التمام فان لم يكن له فيها سكن فانه يجب عليه التفتيق  
 اعتبار المنزل وعدم اعتبار ستة اشهر بل لا يستيطان وقريب من عبارة ابن البرقي  
 في الكامل وقال ابو الصلاح ولزم دخل مصر له فيه وطن فنزل فيه فبطل التمام ولو

ما ذكرنا من الاخبار كلها بلفظ الشر  
 ان غير واحد بلفظ الشلثين



صلوة واحدة والكل منا منزلة لا يسهل سواه كان له الام لا وقال ابن البراج انها  
من مرة طريقة على مال له او ضيعة يملك او كان له في طريقه اهل او من جري مجازم من  
عليهم ولم ينو المقام عند عشر ايام كان عليه التقصير وهو قول المشهور  
مطلقا كما على منة وقال في طوازا في مرة طريقة بضيعة له او على مال له او  
كانت له اصابه او زوجة فنزل عليهم ولم ينو المقام عشرة ايام تقصر وقد روي  
لنه عليه التام وقد بينا اجمع منها وهو انه روي انه اذا كان منزله او ضيعة  
ما قد استوطنه بسنة اتمرها عدا تيمم وتنه لم يكن استوطن ذلك قصر اشهر واجوز  
ابن ابي عمير منزلا لزوجته والاب والابن والاخ مع كونهم لا يزعمون جري منزلهما بملك  
الا قال في هذه المسئلة مختلفة وكذا الروايات في ذلك غاية الاختلاف فيها  
صحيح ابن بزيغ عن ابي الحسن عليه السلام حديث وقد تروى في موضعها من ابي عبد الله ارجل  
يخرج في سفر الحديث وقدم مستندا مشهور هذا ان ابن ابي عمير روى ان في مطلق  
الملك والاول على استيطان سنة اشهر وروى في الاول انه مع عدم قوة سند معارض  
باخبار كثيرة والله على له المعبرة في الاقام له يكون له منزل يستوطنه لا مطلق الملك  
وعلى الثاني في المنظار اخبارا عتبارا قامة سنة اشهر في كل سنة وبهذا الصريح  
في الغنية حيث قال ابي داود وصحبه اسمعيل بن الفضل قال سالت ابا عبد الله ع  
عن الرجل يفر من ارض الى ارض وانما نزل قراه وضيعة قال اذا نزلت قرا  
وضيعة فاقم الصلوة واذا كنت في غير ارضك تقصر بغير ذلك اذا ارد  
المقام في قراه وارضه عشرة ايام ومن لم يرد المقام بها عشرة ايام قصر الا ان يكون  
له بها منزل يكون فيه في السنة ستة اشهر فان كان كذلك كما تيمم في دخلها  
وقصر بغير ذلك رواه محمد بن اسمعيل بن بزيغ وادركه الاول وصحبه ابي الفضل  
المستقدم تدل على الاقام في مطلق الملك الضيعة وصحبه ابن نظر الى افرحنا كذا  
قوله لا سناد ايضا تدل على ذلك من الاخبار ما يدل على مطلق الاستيطان كصح  
عليه بن يقطين قال قلت لابي الحسن عليه السلام الرجل يخذ المنزل فيمزمع الحديث وقدم وصحبه  
الحسين بن علي قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل يبعث بعض اصحابه في الحديث وقدم  
والذي يفتحه اجمع بين الاخبار القول بان الوصول الى بلدة او قرية او ضيعة له فيها منزل

يستوطن

يستوطن بحيث يصدق الاستيطان عرفا او وكذا وثق بها بحيث يصدق عرفا  
وطنه وبلده كاف في الاقام واجبا للصيغة والملك المطلق محمول على ذلك او على التقية  
لان قول جماعة من العامة قال في شرح السنة ذهابا عن عباس بن محمد المصنف في اقامته على اهل  
او ما شئت اتم الصلوة وبه قال احمد وهو احد قولنا في منزله المصنف اذا دخل بلدة اهل  
ولنه كان تحتها انقطعت رحمة السفر حتى انشروا لا يحوط فيها اذا وصل بلدة او قرية  
او ضيعة استوطنها سنة اشهر لم يكتف باجمع بين الصلوتين رعاية للشهور ثم لم  
جماعة من القائلين بالملك للشهيد بن ابي عمير واسبق الملك على الاستيطان وبه الملك  
ويستوطن جماعة في السنة لم يكون مقيما فيها ولم يكون اقام الصلوة عليه فيها الاقامة  
على يكون مطلق الاقامة كما لو اقام في مكان ثم اتم من غير نية الاقامة ولا التمسك به  
السفر او المعصية او شرف البقعة نعم لا يضر مما هو فيها لانه لا يشترط التمسك  
ولا السكنى في ملكه بل يكون الاستيطان في البلد او القرية ولا يتبدل بغيره ذلك عدم الخروج  
عن حدائقه ولا يكون استيطان الوقف العامة كالحارس ووجه تسمية الاستيطان بالي  
ويستوطن الشهيد ملكا لثبته فلا تجزى الاجارة وفيه تأمل والحق العلامة ومن تابعه  
بالملك اتفقوا في البلد دار مقام على الدوام ولا يكس به وهل يستوطن استيطان السنة  
قال في الذكر الاقرب ذلك هو غير بعيد ولا شك في اننا من شهادة العرف بانها طينة  
او سكنة لا يدخل تحت الاخبار الواردة في ذلك وانما كان في دخوله فيها فاما جياط  
فيه سبيل النجاة فحقه الرضا قال عليه السلام ان نويت المقام عشرة ايام وصليت  
واحدة بتمام ثم بدا لك المقام وارادت الخروج فاقم وان بدا لك المقام بعد ما نويت  
المقام عشرة ايام ونمت الصلوة والصوم ان في قوله ولم يبدالك وصليته ولا خلاف  
فيها بين اصحابنا انه لا نوى قاصد الاقامة عشرة السفر قبل ان يعطى صلوة بتمام يرجع  
على التقصير ولو صلى صلوة بتمام لم يخرج من الاقامة ولا الحاشية ولا ظهر الاصابا لا يشترط  
في الرجوع الى القصر صورة العدول من نية الاقامة من غير صلوة كون الباقى مسافة  
وقراه الشهيد الثاني رده واحتمل المشراط والطلاق هذه الرواية وغيرها لو بد المشهور  
ثم انهم اختلفوا في انه هل يلحق بالصلاة الرضوية الصوم الواجب فيثبت حكم الاقامة  
بالسكون في مطلقا اذا زالت الشمس قبل الرجوع من نية الاقامة ام لا فيلزم وجهه والله







والا تمام بالبلد المسمى في منزله اكثر من خمسة ايام عالم يفتي به احدا صاميا  
 فيما علم الا انه الاستعداد كما اشترنا اليه مع حكمهم بصحة الحديث وعلمهم بانه  
 وانه لا يخال من هذا الحكم يسب من يوسر به عبد الرحمن من بعض رجاله من ياتي  
 عليهم قال سألته عن هذا الحكم الذي يصوم ويقيم قال يا سكارا قام في منزله او  
 في البلد الذي يدخله اكثر من عشرة ايام ففعل في التقصير والافطار وانشر في الراه  
 اقول اعلم انما عدلنا في عنوان الشرط عن طريق المشهور من ذكر كثرة السفر والكثرة  
 لان مقصود الشرط الاحتراز عن هؤلاء المذكورين في تلك الاخبار فلا بد من جعل  
 المنفى عبارة تيسرهم ويكون مفادها منشأ الحكم الخالف حكم القصر والحكم في الاغيا  
 معلق على الاسم ومعلق يكون السفر عليهم او يوسرهم معهم وانما الكثرة فلا دخل في  
 مفهوم الاسم ولا في علمية الحكم بيان ذلك في المكارى من الذي يكرى دابة لغيره  
 ويناسب معها اي المعنى نفسه لك على ما في قوله الشاهد الثاني في كونه ولا يدخل الكثرة  
 في هذا المفهوم بان ينظر في الذي يكرى دابة ثلثا او اكثر معلق على هذا المفهوم لا يتوقف  
 الا على صدقه وبعد تحققه لا يعود في شيء الا بدليل خارجي وكون الكثرة خارجا عن  
 المفهوم لانه لا يخلو لا يمكن ان يكون بوجوده انما هو منشأ الحكم المعلق على الاسم  
 به دليل خارجي اذ الكثرة بوجوده انما هي متوفرة عن تحقق المفهوم والمفهوم مستقيم  
 عليها زمانا وانما الحكم المعلق على المتقدم زمانا لا يتوقف على المتأخر الا بدليل يتم كونه  
 لم يكون هذا المتأخر زمانا في الخارج بوجوده الذي هو المتقدم حكمه الحكم المتقدم على  
 الوجود انما هو في المكارى يجوز صدق الاسم يتم كونه غالبا في السفر في شأن  
 ذلك لانه المكارى بعد صدق الاسم يؤخر الا تمام على انه لا يتحقق له وصف الكثرة  
 بالفعل في الخارج فانه لا يتم بوجود الاسم بل به وبالا تصاف بوصف كثرة السفر  
 في الخارج وهذا ليس لقول الاخبار بل لتحقيق المفهوم فقط فانه لا يخصص للخالين  
 بالكثرة الا باثبات كون الكثرة واحدة في مفهوم الاسم او خارجة من مفهومه لا المفهوم  
 في علمية الحكم واذ ليس ليس لقول وجه توضيح نقول اذ كان فيه اختيارا لكتيبته  
 حوت المكاراة والتمتع ودابة وانما وسافرة وكان هناك في حوت المكارين او  
 مصرفة المكارين كوقف عليهم فطلب زيرة تلك السفر ليعطوا اياها فخذوا في الاستماع من

المجموع

ذلك

هذا الخبر يدل على انهم قروا  
 في السفر ليس في السفر  
 في السفر ليس في السفر

كلامه في خبره

ذلك اعتدنا بان لم احصر كما يابعد وانما احصر كما راي في السفر الثالثة وقلنا في خبره  
 ذلك غير صحيح فانه قوله في مدخل المكارين وسلكه مسلكهم وصدق الاسم عليه عرفا ثم نقول  
 اذ كان احصر به ورواه في المارته وانظام امره في ملكته في كل سنة او سنوات مرة في جريته من  
 زمان السنة بخط مستد بزيادة مئة في السنة او بخط مستقيم او غير ذلك من الاشكال فهل يتوقف  
 صدق الدوران عليه على وقوع ذلك من ثلث مرات في ثلث سنين ام لا بل بعد في السنة  
 الاولى في الدوران الاول وكان لا شك في صدق الاخير وكذا الحكم اجماعا في جباية كل سنة  
 وانما في الدائرة في الاسواق في كل سنة لتفصيل معيشة السنة ولما كان الحكم شرطيا على الاسم  
 فلو كان طبيعيا يدور في الاسواق لا تتأثر الادوية التي مرضها في طبائعه ثم يرجع لادوية  
 ويستعمل بامر الطبيب فيكون حكم المسافر والمقصر لعدم صدق اسم هؤلاء المذكورين في الطبية  
 عليه وكذا الحكم ارباب الحرف الا في كذا راعى والكتاب في التفصيل اذ اربابهم ولو فرض  
 لزم البناء مثلا فيقتل شغل في الدوران في البلاد والاشغال بحرفة في كل بلد وله وكذا الطبيب  
 في شغل طبائعه فيقال من حيث لزم شغله في المسافة والدوران في البلدان فيقتصر  
 مثل التوجه في الاسواق ومن حيث ان خارج عن المذكورين في الاخبار ثم اعلم ان المسافر  
 على قسمين قسم شغل في تفصيل معيشة في المسافة سائر الشغل في متن المسافة طبائعا  
 كالمكارى والملاح والبريد يعني الاول اذ اخرجهم في طر المسافة وبقيتهم في ذلك لا مشر  
 المسافة اذ في غايات المسافات كالمسير بدور الجايد في التوجه في الاسواق اذ شغلهم  
 في المسافة في حدود المسافات وموضعها لا في طر اصل المسافة اذ يوسر في المسافة  
 اجنبية بالبيع وقسم ليس شغله ووفته في المسافة بل المقصود على من سفر المسافة  
 يابعد ليعمل في مقصوده هناك والقسم الاول يشقيه مقصودا لا اخبار مع صدق الاسم  
 والقسم الثاني خارج عنها ثم في اخبار تشكل في ذلك كلام البهاري في كتابه  
 في المقام البحار في خبره عن اربابهم عن ابيه عن النوفلي عن السكوني عن ابن ابي عمير  
 قال قال ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقصر عن الصلوة اجماعة الذين  
 يدورون في جبايتهم والذين يروون في كذا راعى في سوق لا سوق والامر الذي  
 يدور في المارته والامر الذي يطلب مواضع القطر ومبني النور والرجل يخرج في طلب  
 الصيد يجر لهوا لينا والامر الذي يقطع الطريق يستعد اراغب عنه عليه السلام

حكم مسافر

وصدق التعليل بان السفر عليهم

او في تفسيره  
 في السفر ليس في السفر  
 في السفر ليس في السفر







ومنه ما رواه الشيخ قال المكارى اذا لم يستقر في منزله الا عشرة ايام  
او اقل قصر في سفره بالنهار واما صلاة الليل وعليه يوم شهر رمضان فان كان له  
مقام في البلد الذي يذهب اليه عشرة ايام او اكثر ونصير في منزله ويكون له مقام  
عشرة ايام او اكثر قصر في سفره وافطر والظاهر في رواية الشيخ سقطت هذه  
الفقرة ومقتضى هذه الرواية اجباة العشرة في المنزل الذي يذهب اليه ايضا  
والقول بغير معرفته بين الاصحاب لا في العمل بمقتضى هذه الرواية العمي بغير نص  
وآفته ذلك بعض افاضل المتأخرين ولم يعنى بما لفظ المشهور وترسله يوشى  
البيان على ذلك حيث قال عليه السلام اياما مكارا قام في منزله او في البلد الذي يحل  
اكثر من عشر ايام فعليه التقصير لكنها تدل على الاكتفاء باحدهما ويمكن حمل خبر الاول  
عليه والسنة محل اشكال وقيل مكارا يعنى في بلده او في البلد الذي يذهب اليه  
عشرة ايام وقال في المدارك ظاهر الاصحاب الاتفاق على انه اقامة العشرة ايام  
في البلد فاطمة لكثرة السفر موجبة للقصر والظاهر ان محل الاحتياط والحق الفاضل  
ومن تأوهنا باقامة العشرة في البلد العشرة الحقة في غير بلده وهو محتمل  
العشرة في رواية يوشى على الحوية لا جامع المنقول على عدم تأثير غير الحوية والحق  
الشهيد العشرة كما حصلت بعد التردد وتبين في التردد وتبين خلافه والاقرب  
عدم الاحتياط كما اختاره الشهيدان ومتروجا للقصر على كثير السفر باقامة العشرة  
ثم سافر مرة ثانية بدون اقامة في لانه وجوب التمام عليه مع بقاء الاسم كما صرح  
ابن ادريس وغيره واجبه في الذكرى المرة الثالثة وهو ضعيف واما اقامة الحجة  
فقد روى الشيخ وابن البراج وابن حمزة على انه يتم صلوة الليل خاصة للرواية المقتدة  
والمشهور انه لا تأثير لذلك صلا واجيب عن الرواية بانها متروكة الظاهر فانها  
تتضمن المساواة بين الحجة والاقبال منها والاقبال يصديق على يوم وبعض يوم  
بمع أنها معارضة بقوله عليه السلام في صميم موته ومن سبها واحدا فاضرت  
افطرت فاذا افطرت قصرت وقال بعض افاضل المتأخرين في العمل بآول  
اخباره ان المداويث احكم المداويث انهم خمسة اياما واطل منه اياما اربعا  
المداويث اقل فاقرب الحجة والظاهر الصدوق في العمل بعدم الاشتباه بين المتأخرين

مخفض

غير ضار وبما يحمل اجتهاد المتقي لان الشخوص جماعة كثيرة من العامة فحمل  
لله الاكتفاء لانهم باقاة اربعة ايام سوى يوم القدر والمخرج وذات جماعة  
منهم لا احتساب اليومين وفيه تأمل والمسئلة مشككة ولعل الاحتياط في الجمع  
كتاب المسائل باسنادة عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن  
المكاريخ الذين يختلفون في السيل هل عليهم تمام الصلوة قال اذا كان مختلفين  
فليصوموا وليتموا الصلوة الا لمن يجد بهم السيرة فليقطعوا وليقصروا وان كان  
التمام السيل بالكسرة من صرورة بالكونة وآفرية وبكديين بعدا و  
واسط اشترطه عليه السلام اذا كان مختلفين اي يختلفون اختلافا ثم المعهود  
بالكراه او من غير جهة واعلم انه هذا وصيحي محمد بن مسلم وصيحي الفضل بن عبد  
الملك مثل حاله المكاري واجمال اذا جده بها السيرة يقصران وطاهر اجده في  
السيرة زياته عن القدر المعتاد في سفارهما غالبا واكثر فيه واخصه فبذلك  
تخصيص الاخبار بالبقية هذه الاخبار او القول بالتحية في صورة اجوده  
السيرة ولعل الاول اقوى واختلف كلام الاصحاب في تنزيل ما بين الروايتين  
فتا لا يشيخ في التذيب الوجهة في هذا الخبر ما ذكره محمد بن يعقوب الكوفي  
رحمه الله قال هذا محمول على من يجعل المنزلة في منزلة في قصره في الطريق خاصة ويتم في  
المنزل ويشكل ما رواه عمر بن عثمان الاخرى عن بعض اصحابنا رفعه الى عبد الله  
قال اجالها المكاري اذا جده بها السيرة فليقطعها في ما بين المنزلة وبينها في هذه  
الرواية مع عدم قوة سند ما غير ذلك على ما ذكره كوارثه يكون المراد بالمنزلة المنزل  
الذي يتباعد عنه والذي يجر اليه وتا في لفظ لا قرب عندي حمل الحديث على انها  
اذا اقام عشرة ايام قضا وعملها في ذلك على ما اذا ان المكاري واجمال اخرا  
غير صنفها قال ويكون المراد بجدة السيرة ان يكون سيرا ميسرا متصلا كالجوالج في  
المنزلة لا يصعد عليها صنفه واحمل ايضا ان يكون المراد للمكاري ان يتمكن من ادائها  
يتروون في اقل من المسافة او في مسافة غير مقصورة فاذا قصد مسافة قصره وقال  
ولكن هذا لا يخص المكاري واجمال بل كل من قصر قيل ولعل ذلك مستند ابن ابي عمير  
حيث علم وجوب القصر عليها الشاهد الثاني على ما اذا قصد المكاري واجمال المسافة

وعام الكلام عن صلوات عليه  
انه قال سمعت رسول الله يقول في حق  
لا تقصر عن الصلوة الا تيمم بورد الماء  
والا تيمم بورد جابتة وصاحب العبد  
والخيار يبعن فاطم الطير والناظر  
على المسلمين والسارق وانما لهم في  
يد وند تجارة والبدوي يدور يطلب  
القطر والزراعي فكل هؤلاء المراد منهم  
اذا كانوا يدورون في موضع لا موضع  
لا يمتنع ولا في السفر كذلك دونت عن  
جعفر بن محمد عليم انه قال في الحكماء  
والخلة وهو النوفى لا يقصران لان  
ذلك واهما ذروة العلم الخلة قال  
فيها يد النوفى الخلة الذي يد العفة  
في البحر وقد نأت منوت وانا اذا تأمل  
في الفلاس كان النوفى يميل السفينة  
من جانب لا جانب من



في حق الكثرة وربما يخلو يتم في المنزل على المفسر ثم اذا سافر منه لا يخرج  
 بعد هذه الوجوه ولا يظهر ذلك الا ان لم يكن تخصيص هذا السير بما ذكره الكشي لان من  
 اراد بالخصوص مع انه غير بعيد عن الاطلاق المراد بالشرط ان لا يكون  
 سفره معصية فيكون واجبا او مندوبا او مباحا او مكروها او كايه عن عار  
 بن مردان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول من سافر ففطر فافطر الا ان يكون  
 رجلا سفره الى صيد او ذبيحة او سوا ذلك لم ينعى استرا في طلب شواء  
 او سعاية من رجل قوم مسلمين في بعض النسخ او رسول في رسالة فانه ينجى البعث  
 والسمك والعداء والسعاية الوشي والبقعة في شخص عند آفة يرب او ضرر  
 وهو اوضح وفيه اختلافات اقول لميت بواضحة وقال عليه السلام لا يفطر الرجل في شهر  
 رمضان الا بسبيل من كسبه عن ابن كير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
 يصيد اليوم واليومين والثلثة يصير الصلوة قال لا الا ان يشيع الرجل اخاه  
 في الدين ولنه التقيد مسير باطل لا يصير الصلوة فيه وقال لا يصير اذا شيع اخاه  
 فابى عن عبيد بن ذرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج الى الصيد فيصير  
 ام يتم قال يتم لانه ليس بمسير حتى كماله عن احمد بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام  
 اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يخرج الى الصيد مسيرة يوم او يومين  
 او ثلثة يصير او يتم فقال يتم فخرج لقوته وقوت عياله فيفطر ولا يصير وان خرج لطلب  
 الفضول فلا ولا كرامة في الانسان من الوقت عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في قول  
 استترقا من اضطر غير باغ ولا عاد قال الباغي باغي الصيد والحادى السارق ليس  
 له باكل الميتة اذا اضطر اليها من غير ان عليها ليس عليها كراهة على المسلمين وليس لها  
 ان يصير في الصلوة بين مسيرين عن ابان عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت  
 عن يخرج من اهله بالصلوة والبناء والكلاب يتنزه البيلة والليلتين والثلث  
 هل يصير من صلوة ام لا يصير قال انما يخرج في لولا يصير قلت الرجل يشيع اخاه  
 اخاه اليوم واليومين في شهر رمضان قال لا يفطر ولا يصير فان ذلك حتى يتنزه اى  
 يتباعد من المكروهات وليس في الكسادة والثاني في الرجل يافره عن صفوان عن ابي عبد الله  
 عليه السلام عن الرجل يصيد فقال ان كان يدور حوله فلا يصير وان كان يباذل الوقت

قبل تحقق الكثرة وربما يخلو يتم في المنزل على المفسر ثم اذا سافر منه لا يخرج  
 بعد هذه الوجوه ولا يظهر ذلك الا ان لم يكن تخصيص هذا السير بما ذكره الكشي لان من  
 اراد بالخصوص مع انه غير بعيد عن الاطلاق المراد بالشرط ان لا يكون  
 سفره معصية فيكون واجبا او مندوبا او مباحا او مكروها او كايه عن عار  
 بن مردان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت يقول من سافر ففطر فافطر الا ان يكون  
 رجلا سفره الى صيد او ذبيحة او سوا ذلك لم ينعى استرا في طلب شواء  
 او سعاية من رجل قوم مسلمين في بعض النسخ او رسول في رسالة فانه ينجى البعث  
 والسمك والعداء والسعاية الوشي والبقعة في شخص عند آفة يرب او ضرر  
 وهو اوضح وفيه اختلافات اقول لميت بواضحة وقال عليه السلام لا يفطر الرجل في شهر  
 رمضان الا بسبيل من كسبه عن ابن كير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
 يصيد اليوم واليومين والثلثة يصير الصلوة قال لا الا ان يشيع الرجل اخاه  
 في الدين ولنه التقيد مسير باطل لا يصير الصلوة فيه وقال لا يصير اذا شيع اخاه  
 فابى عن عبيد بن ذرارة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج الى الصيد فيصير  
 ام يتم قال يتم لانه ليس بمسير حتى كماله عن احمد بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام  
 اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يخرج الى الصيد مسيرة يوم او يومين  
 او ثلثة يصير او يتم فقال يتم فخرج لقوته وقوت عياله فيفطر ولا يصير وان خرج لطلب  
 الفضول فلا ولا كرامة في الانسان من الوقت عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في قول  
 استترقا من اضطر غير باغ ولا عاد قال الباغي باغي الصيد والحادى السارق ليس  
 له باكل الميتة اذا اضطر اليها من غير ان عليها ليس عليها كراهة على المسلمين وليس لها  
 ان يصير في الصلوة بين مسيرين عن ابان عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال سألت  
 عن يخرج من اهله بالصلوة والبناء والكلاب يتنزه البيلة والليلتين والثلث  
 هل يصير من صلوة ام لا يصير قال انما يخرج في لولا يصير قلت الرجل يشيع اخاه  
 اخاه اليوم واليومين في شهر رمضان قال لا يفطر ولا يصير فان ذلك حتى يتنزه اى  
 يتباعد من المكروهات وليس في الكسادة والثاني في الرجل يافره عن صفوان عن ابي عبد الله  
 عليه السلام عن الرجل يصيد فقال ان كان يدور حوله فلا يصير وان كان يباذل الوقت

فليقصر

فليقصر صبح من القاصم عنه عليه السلام اريد بالوقت هذا القصر في التقصير وينبغي حمله  
 على ما اذا التقصير للوقت كما فعله في باب وعلى ما اذا قصد الحيل المعبر في التقصير من ابي عبد الله  
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ليس على صاحب الصيد تقصير ليله ايام واذا جاء ذاك ليله ايام  
 حمله في التهذيبين على الصيد للوقت دون الليلية في التقصير على الصيد للوقت دون الليلية  
 وحمله على التقصير صبح عن بعض اهل الصكر قال خرج عن ابي الحسن عليه السلام ان صاحب  
 الصيد يقصر ايام على الجادة فاذا عدل عن الجادة اتم فاذا رجع اليها قصر ليلته ايام  
 يصح حب الصيد من لم يرد التقصير ابتداء بل ما دام ببلده لم يقصر فدل عن الجادة للصيد  
 قال في القبة ولولنه سافر اتم تقصير ما لم يطرقة الى صيد لوجب عليه التقصير  
 الصيد فان رجع من صيده لا الطريق فليقصر روجه التقصير وكان كلامه تفسير الحديث  
 عن ساهم قال قال ومن سافر قصر الصلوة وانظر الا ان يكون رجلا شيئا استلما في  
 او خرج الى صيده الى قرية لم يكون مسيرة يوم يبيت الى اهله لا يقصر ولا يفطر كالمراد  
 يكون القرية مسيرة يوم كون مجموع ذهابه اليها ومكوده منها لا اهله ثمانية فاسخ وانما التقصير  
 ولا يفطر لانه انقطع سفره في المسافة ببلوغه لا قرينه وقد مضى صدره لانه اكره في  
 باب حقه المسير الذي يقصر في الصلوة وفي الفقه اختلافات بحسب تقديره ومراعاة ذهاب  
 اصحابها ما ذكرناه عن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يشيع الرجل اخاه فليقصر قلت  
 ايها افضل يصوم او يشيع ويفطر قال يشيع لان استرقه وصنع عنه اذا شيع  
 سأل عن ابنه يقطين ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يخرج لشييع اخاه الى المكان الذي يجب عليه  
 فيه التقصير ولا يفطر قال لا بأس بذلك عن ابي سعيد اخرا سأل قال وحمل رجلا ن على  
 ابي الحسن ارشاه عليه السلام بخراسان قال لا عز التقصير فقال لا حرمها وجب عليك التقصير لانك  
 قصدتني وقال لا حرمها عليك التمام لانك قصدت السلطان استترقا الى الراس  
 اقول كون السفر معصية اما لكون غايته اى الامر الى اعاليه معصية كاتباع ابي عبد الله  
 والسفر في طريق المسلمين وقطع الطريق ومثل مسلم ونصب قال محرم وقال لا باق ونشؤ  
 الاوجه او لكون نفس السفر معصية ولنه كان غايته مباحة كالغزاة من الرضا والسفر بعد  
 تعلق وجوب الجمعة وسلك طريق يقرب الى الهلاك فيه وكف عن الباقي فيكون  
 غايته تحصيل العلم او الزيادة او انفس حركة العبد اياها فافترقا من المولى معصية ولو كان لا يجرى

قلت







الرزق للفقارة قال العلامة في لفظ قال ابن الجوزي والمقصود شيئا اذا كان دائرا حول  
 غير متجاوذا التقصير لم يقصر بيمين فان تجاوز احد راسه ووراءه ثلثه ايام قصر  
 بعدا ولم يعتبر على ذلك بل وجوب التقصير قصد المسافة والاباحة لما اذا صار  
 فوجب عليه التقصير جميع رواية الى جبير وابواب انه سئل ولا يقول عليه انه اقل  
 كلام ابن الجوزي ايضا قال با وجوبا باخرا واخرا في الفقيه غير سئل بل سئل معتبر ولم  
 لم يكن صحيحا على مصطلح القوم الشرح السادس بلوغ حد الترخيس الواجب  
 كاياب ياء عن محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يريد السفر متى يقصر  
 قال اذا توارى من البيوت قال قلت الرجل يريد السفر فخرج حين تروى الشمس  
 قال اذا خرجت فصل كعتين لا يخرج لزم معنى توارى من البيوت انه لا يراه احد من  
 كان عند البيوت لا انه لا يرى البيوت كما زعم اكثر اصحابنا فاشكل عليهم في قولهم  
 بينهم وبين عدم سماع الاذان كما في الخبر الاتي لتفاوت ما بين الامرين  
 عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن التقصير قال اذا  
 كنت في الموضع الذي يسمع الاذان فاقم واذا كنت في الموضع الذي لا يسمع الاذان  
 فقف واذا قدمت من سفر فمثل ذلك من سأل عن سائر من عار عن ابي ابراهيم عليه السلام  
 قال سالت عن الرجل يكون مسافرا ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة اتم الصلاة  
 ام يكون مقصرا حتى يدخل اهله قال بل يكون مقصرا حتى يدخل اهله اتم  
 صفوان عن العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يزال المسافر مقصرا  
 حتى يدخل بيته يمد يده عن الصادق عليه السلام قال اذا خرجت من منزلك  
 فقف الى ان تقود الى المجمع بين هذه الاخبار وخبر ابن سنان بالتخيير فكتب عن  
 ابي سعيد اخذ في قال كان النبي صلى الله عليه واله اذا سافر فقص الصلاة حتى  
 بن سبيد قال كتب اليه جعفر بن احمد بن محمد عن السفياني عن التقصير فكتب عليه واما  
 قال كان ابي الحسن عليه السلام اذا سافر فخرج في سفر قصر في سفر ثم اذا عاد فاقبل  
 المسئلة فكتب اليه في عشرة ايام اقل المداوية ان كتب اليه بالواجب بعد مئة ايام  
 عن نجات بن ابراهيم عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان يقصر الصلاة حين يخرج من الكوفة فاول  
 صلاة قصره عن العيص بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث وقال لا يزال يقصر حتى

يدخل

يدخل بيته البخاري عن الحسن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله  
 في الرجل يخرج مسافرا قال يقصر فاخرج من البيوت ومن هذا الخبر عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله  
 قال المسافر يقصر حتى يدخل المصر بهذا الخبر عنه عليه السلام قال اذا سمع الاذان اتم المسافر  
 قرب المسافر عن احمد وعبد الله بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن عمار بن رباب  
 قال سمعت بعض ائمة اهل البيت يقول يا ابا عبد الله عليه السلام الرجل يكون بالبصرة وهو  
 اهل الكوفة وله بالكوفة دار وعيال فيخرج فيمرك بالكوفة يريد مكة ليخرج منها وليس رايته  
 يقصر اكثر من يومين قال يقيم في جانب الكوفة ويقصر حتى يخرج من جهته وان هو دخل  
 منزله فليتم الصلاة ومنه عن محمد بن الوليد عن عبد الله بن محمد بن كبر قال سالت ابا عبد الله  
 عن الرجل يكون بالبصرة وهو من اهل الكوفة وله بها دار واهل ومنزل ويخرج منها واما هو  
 يختلف لا يريد المقام ولا يريد ما يخرج يوما او يومين قال يقيم في جانبها ويقصر قال قلت  
 له فان دخل اهله قال عليه السلام ومن السند عن محمد بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام  
 القوس عن الصادق عن ابي عبد الله عليه السلام انه اذا خرج مسافرا لم يقصر من  
 الصلاة حتى يخرج من البيوت واذا رجع لا يتم الصلاة حتى يدخل اهله قال سالت  
 جيس بن ابي عبد الله عن الرجل ياتي بالبصرة فيقصر في قصر المسافر حتى يصلي اليه فاما  
 وعودا ام لا فقال الشيخ عليه السلام با وبيد اذا خرجت من منزلك فقف حتى تقود الى  
 وذهب الى النخبة والشيخ في ف والعلامة وجامعة من المسافرين لا اشتراط قضاء الخصال  
 والاذان وذهب الى ان المسافر احد الامرين المذكورين وكسبه الشهد الثاني  
 لا اكثر القدام وقال ابن ادريس الاعماد وعندي على الاذان المتوسط والحدوث  
 في المقصر اعتبره خفا واكيطان والعاقلون بالجمع جمعوا بين الاخبار فذكر في القائلين  
 بالتخيير جمعوا بينها بالحل على المسئلة كما في ذلك واما اوصوب ثم المشهورات  
 حكم الزايب والعود وذهب الى ان المسافر اذا خرج من بيته فليقصر في العود  
 حتى يبلغ منزله واعلم انه الظاهر من اخبار التواريخ ان المسافر اذا خرج من البيوت  
 اهله لا توارى البيوت عنه واما قرب لا خفا فالافان ولا بعد العمل في وجوب كل  
 يكفر التواريخ بالماضي حيث لا تغفل رؤية بعده ام لا وجهان ولعل العمل باعتبار الاول  
 اضبط فاول ما خفا واجد بان كان اعتبر خفا وشجها فلا يحصل في فاسخ ولذا

الوارد  
 يوم ادم









بعده بعبد جبار الشيخ جميع منها بالسنة والضيقة وآية ما رواه هذا الموقر عن  
 الشيخ بن عمار قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول في الرجل يقيم من سفره في وقت الصلاة  
 فقال له كان لا يخاف الوقت فليتم وقته كان يخاف فخرج الوقت فليقصر وقته هذا الخبر  
 سند مرسل عن ابي عبد الله عليه السلام ايضا ما يدل على التفصيل في القعود ومكانه  
 عليه السلام انه لم يكن لا يخاف وقت الوقت في وقت بدخله ويتم ولم يكن لا يخاف  
 وقت الوقت اذا دخل اهل بيته قصر قبل الدخول واقول يمكن اجمع بينها وجهين  
 اقول احدهما حمل دل على الاجتهاد بحال الوجوب على ما اذا مضى زمان من اول الوقت  
 يمكن تفصيل الشرايط المفقودة وانما الصلاة فيه وانما على الاجتهاد بحال الاول  
 على ما اذا فوج من حاله قصر او دخل فيه ولم يحضر هذا المقعد اجزاء الزمان كما ثبت  
 في العلامة في المنتهى والشيخ في وقت قيام الحكم بذلك حيث قال اذا فوج في السفر وقد دخل الوقت  
 الا انه مضى مقدار ما يصلي في الارض اربع ركعات جاز له التقصير وكذا قال العلامة واكثر  
 الاصحاب والفرق ايضا ظاهر بعد مضى هذا الزمان سيق الفرض فحذمت واثباتها  
 لم ينق انه اذا فوج بعد دخول وقت الفضيلة يعني اذا صار الزمان قد بين او انقضى مقدار  
 الدقة المشغل يتم الصلاة واذا فوج قبل دخول وقت الفضيلة ولم يكن قد فوج  
 وقت الاجزاء وقصر في ذلك الوقت في بعض الاجزاء الفضيلة وفي بعضها الاجزاء وقصر  
 لهذا السبيل وثمة ما ذكره لا اعرف قائل به وكذا الكلام في العود لا يختلف في الاجزاء  
 فيه ايضا والمسئلة في غاية الاشكال ولست كان القول بالتخيير لا يخفى في قوة والاشكال  
 في اجمع السرائر نقل من كتاب جميل في راجع من زيارته عن اهلها عليهم السلام انه قال دخل  
 مسافر في الظهر والعصر في السفر حتى دخل اهل بيته اربع ركعات وقال لمن منى  
 صلاة الظهر او العصر وهو مقيم حتى يخرج قال يصلي اربع ركعات في سفره وقال اذا دخل  
 على الرجل وقت صلاة وهو مقيم ثم سافر صلى تلك الصلاة التي دخل فيها عليه وهو مقيم  
 اربع ركعات في سفره - اقول يمكن ان يكون قوله عليه السلام اذا دخل على الرجل بعد قوله لمن منى  
 صلاة الظهر مقبلا بعد التخصيص او يكونا مبدئين سمعتهما معا بين اوليكون الاول القضاء  
 والثاني في الاداء يكون الاخير محولا على العهد كانه الاول كان للثنيين وقوله اوليكون  
 مسافر كميل الاداء والقضاء والاداء ثم وطأه كبر الامام في الدخول واخره في مكاله

الوقت

حتى العلامة

تحت العلامة ان لم يخل احد بها على القضاء ثم اعلم انهم اختلفوا في القضاء والعبادة  
 ان اذا دخل وقت الصلاة في السفر ودخل ببلده ثم فاته الصلاة وكذا العكس فيلزم  
 بحال الوجوب ان اول الوقت او بحال الغزاة ان اخره فلهما لم يرفع ما بين الجنبين  
 انه يقع بحسب حالها في اول وقتها واخره ان لا يقع بحسب حالها في اخر وقتها ويدل  
 على الاول ما رواه الشيخ عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن رجل  
 دخل وقت الصلاة وهو في السفر فافتر الصلاة حتى قدم فمسح حين قدم لا اهل  
 له يصليها حتى ذهب وقتها قال يصليها ركعتين صلاة المسافر لان الوقت دخل  
 وهو مسافر كان يصليها ركعتين عند ذلك وموسى بن بكر لم يذكر له في وقتها  
 وذكر الشيخ انه واقف لكثرة واقفيته لم يذكره الا الشيخ ورواية ابن ابي عمير وصرفوا  
 واجلاد الاصحاب عنهما ما يدل على جلالته فاجبه لا يقصر عن العجم او الموقر واجاب  
 في المعية عنه باحتمال انه يكون دخل في صبيح الوقت عن اداء الصلاة اربعا  
 فيقف على وقت المكان الاداء والمسئلة في غاية الاشكال وجميع ايضا في طريق الاداء  
 قال في القواعد ولو عزم العشرة في غير بلده ثم فوج لا مادون المسافة عازرا  
 على العود والاقامة اتم ذهابا وعازرا في البلد والقصر في التحريم لو بقي اقامة  
 عشرة في غير بلده ثم فوج لا مادون المسافة فان عزم على العود والاقامة اتم في ذهابه وعوده  
 وفي البلد ولو عزم على العود دون الاقامة قصر والشهد في ذلك في البيان واذا عزم على  
 المقام في بلده عشر اتم فوج لا مادون المسافة عازرا على العود واقامة عشر اتم في  
 ذهابه وايابه ومقامه ولم يزم على مجرد العود وقصر وان عزم على اقامة دون العشرة  
 هو فوجان اتم في ذهابه خاصة وفي الدروس ولو فوج نادى المقام عشر الا  
 مادون المسافة فان عزم العود والمقام عشر استأنفة اتم ذهابا وعازرا او مقبلا وان  
 عزم على المقام قصر وان نوى العود ولم ينو عشر فوجان اتم في ذهابه القصر الا في الذاهب  
 قول العلامة طبراه في هذا الحديث انه في الغرضين المتحقق في عزم عدم الاقامة او عزم عودها  
 او فوجا او اتم ذهابا او عزم ذهابه في ذلك فاجب التقصير اجمع من حين فوجه ليلان  
 حكم البلد عنها وقتها فيعود اليه حكم السفر ولو سافر بالفعل وقصر الشبهة في شئ من ذلك فاجب  
 القصر لا احتساب العلامة في صورة العود بلا شك وحكم المخافة من غير عود في تلك حكم هذه

المسئلة في وقت  
 في وقت

في وقت الصلاة  
 في وقت الصلاة





في قوله لا ينفصل عن العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده

في قوله لا ينفصل عن العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده

مسير العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده  
في الشقين وعلى قاعدة عدم جوازهم يتم في الشق الاول مطلقا وفي الثاني بامتناع في الشق  
الثاني ويقصر في العود ما بعده فجاء الكمال على القائل بعدم جواز الضم في الباب المذكور  
في منهاه من حيث انه خارج عن شطط بل بالاقامة في قوله في حكم بل بالاقامة من انما الصلوة  
بعد وقوع الغرضية الثانية ما دام فيه اذ بان خروج من حده لا يصدق عليه كونه في حكم بل  
وقاصد لتطعيم المسافة في الشق الثاني تطعا بهذا المقصد بوجوه عند الخروج فلا وجه  
لا تامة اصله وفي الشق الاول امكنه لم يقول ليس هذا الجرح من حال الاقامة بقاصد مسافة  
نهاه على عدم جواز الضم فاعتبر المسافة بعد قطع السفر بالاقامة لا بزم انت وقصد المسافة في غير  
وفي المسئلة تفصيل اخر على وجه يشهد بان اصل السفر عوده قال الشهيد الثاني  
قدس سره في الارض والتحقيق في هذه المسئلة للمثقلين اثنان قول الشهيد المصنف في العود  
لا يثبتان في جميع الموارد بل كل منها يصح في مادة دون اخرى وبيان ذلك في هذه  
المسئلة ليست من المسائل الاصولية المصروفة على الخصوص لشيخ في حكم مسئين  
وانما خرج على مسئلة ما دى الاقامة عشرة في غير بلده ومن ثم اختلفت فيها الاطلاق  
واضطرب فيها التفرع والادل من ذكره الشيخ في المبسوط بلفظ واراد على جزمية معينة  
سالمية من كثير ما يرد على ما اطلعه المتأخرون ونحن قد افردنا بتحقيقها وذكرنا ما  
وبانتم فيه قول كل واحد من الاصحاب رسالة مفردة من اراد الاطلاق على الحال  
فليقف عليها غير اننا نقول هنا فخرج ما دى الاقامة عشرة لا ما دون المسافة  
لا يخلو اما ان يكون بعد الصلوة تماما او ما في حكمها وهو موضع النزاع هنا ولنا ان كان  
فما اطلعه الخروج وانما ان يكون قبلها وعلى الثاني يرجع الى التفسير في الضم على  
اخرهج ولنا ان في نفسه تجديده اقامة العشرة بعد الرجوع وقد تقدم الوجه في ذلك  
وعلى الاول لا يخفى انما ان يكون موضع اقامة على اس المسافة او قبله وعلى الاول اما  
لنا ان يكون في نهاية المقصد او قبله وعلى التقديرين انما ان يكون الموضع الذي خرج اليه  
المفروض كونه دون المسافة لاجته بلده التي انما السفر منها او مقابلا لها او بين  
اجتهين وعلى تقدير كون الاقامة قبل بلوغ المقصد لا يخفى انما ان يكون الباقى من موضع  
الاقامة لا نهاية المقصد مسافة او لا فلهذا اقام المسئلة اجالا وحيث قد ثبت لنا

في قوله لا ينفصل عن العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده

في قوله لا ينفصل عن العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده

ما دى عشر او قد صحت ما ينفصل عن عوده لا العشرة قصد مسافة ولو بالرجوع على  
علم للمثقلين لا يثبتان في جميع هذه العود فان اقامة لم كانت قبل المقصد  
والباقي منه لا يبلغ المسافة لم يتم القولان بل يجب عليه الاقامة لا نهاية المقصد لا قطع  
السفر بنية الاقامة مع الصلوة كما وتوقف العشرة على مسافة ولم تحصل الا بالعود  
من نهاية المقصد لا بلده ولا فخرج من لم يرجع من موضع الخروج لا محله او ستر  
خروج لا ما دون المسافة واجالا في المقصد لوجود المقصد للتمام في الموضعين وفي  
حكمه ما لو كانت الاقامة في نهاية المقصد ولكن الموضع الذي خرج اليه لاجته بلده  
وفي نية العود لا موضع الاقامة من دون الاقامة ثم الرجوع لا بلده فان قصد  
المسافة هنا لا يحقق بالرجوع من الموضع الذي خرج اليه لا موضع الاقامة لانه  
ليس عودا الى بلده بل قصد العود ولو كان موضع الاقامة على نهاية المقصد والموضع  
الذي خرج اليه مقابلا لاجته بلده او غير موافق لاجته بلده وعزم العود الى بلده بعد  
الرجوع من دون اقامة عشرة فكلام الشهيد وجيد دون كلام المصنف في قصد  
المسافة من حين العود من الموضع الذي خرج اليه لانه ما يرد على بلده ولنا ان على  
موضع الاقامة ولو كانت الاقامة في أثناء السفر وبين موضع الاقامة ومنه المقصد  
مسافة وعزم على الخروج لا ما دون المسافة ثم الوصول منه لا المقصد فخرج من  
على القولين وصح حكمهما هنا كما ولو خرج الى الموضع المذكور مترددا في الوصول الى  
المقصد ومعلقا له على شرط لا يعلم حصوله لكفاة ونفقة او تحصيل غرض او سماع خبر  
وكذا ذلك مع جزم بعدم العود الى موضع الاقامة لم يصح القولان بل يترجع  
التمام لا قطع السفر السابق وعدم تجديده قصد المسافة لان المفروض كون المقصد  
هنا ما دون المسافة وهي نفس على ما ذكرناه ما يرد على كونه من فروع المسئلة والاضابط  
انه يترجع على التمام لا انه يحقق له قصد مسافة ولا يقصم ما بقي من الباب الى العود  
كما مر حقيقة في اصل المسئلة استمر كلامه كذا علم انه كذا سره شرح قول العلامة في الاستدلال  
ولو دوى الاقامة عشرة ثم بداهة وعزم على السفر قصر اى وجه لا العشرة وتجديده السفر  
ونقص الاقامة ولنا ان نية السفر ما لم يكن قد صلب ولو فرضية واحدة على التمام فان خرج ستر  
عليه لم يخرج من المسافة فان عزم الاقامة والصلوة تماما بعد ما يتقطع السفر قطعا

في قوله لا ينفصل عن العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده لا ينفصل عن العود ما بعده





لأنه إذا ثبت في القصر في الزمان بضميمة بالعود ولا يكثر ثبوت باوعاء الإجماع لعدم ثبوت  
عنده ثم أعلم أنه ذلك لا بدعاء ليس في خصوص ما نحن فيه من مسئلة الخروج لا ما دون المسافة  
لما قد عرفت من كلام الرض لمز أول من تكلم في المسئلة الشيخ رحمه الله في المسئلة  
بل هو حكم عام لبطل المسئلة فبما كان قول ابن عقيل ومن تبعه من المحققين  
في ضم الأياض بالزمان في أربعة فرائض لمن أراد الرجوع قبل تحقق قاطع السفر  
ولم يثبت ثبوتها أيام مخالفت هذا الإجماع وإذا استدل ببيان هذا الدعوى بما ذكرناه  
فجميع من المحققين منهم العلامة في كتبه والشهيد في البيان كما استدلنا به في المسئلة  
فالمسئلة في المسئلة في الزمان بالزمان إذا كان مع ما بعد ما حاشاه فلا يصح  
قاطع السفر في البين لأنه بالخروج ما في الفعل ولا مانع من القصر إلا الإجماع  
وغير ما ثبت لكان الاختلاف فيه كما عرفت قال صاحب الكفاية طاب ثراه في المسئلة  
ولم يرد عزم العود دون الأقامة عشرة قبل تحقيق الخروج وقيل بقصر عند الرجوع  
حسب وهذا الحكم لا يصح على الإطلاق بل لا يصح إذا كان حين الرجوع العزم على المسئلة  
فلو عاد غافلا عن السفر أو مترددا في السفر والأقامة فحكم التمام ذاهبا وعاديا وذكر صاحب  
من أصحابنا ضابطه يرجع محصلها لا أنه يقصر في الرجوع إذا كان من بيته قطع المسئلة  
ولا يقصر في الزمان أما الحكم الأول فواضح وأما الحكم الثاني فادع بعضهم الإجماع عليه  
وأن ثبت الإجماع المذكور كان الحكم المذكور مقبولا وثبوتها قاطع وبذلك لا يثبت الحكم  
المذكور فإن مقتضى النظر وجوب التقصير في الزمان أيضا انتهى كلامه وقال لا يثبت  
الشيخ على ما ذكره الثاني أنه يعزم على العود مع عدم أقامة عشرة أو في وقت آخر  
كلام الأصحاب فيه فالشيخ وابن البراج وجماعة كالعلامة يوجبون القصر عليه في ذهابه  
وعوده لأنه ينفق ماله بالخروج من محل الأقامة وليس في بيته أقامة أخرى فيعود إليه  
حكم السفر وشيئا الشهيد وجماعة يوجبون عليها التمام ذهابا في البلد والقصر في عود  
وهو لا يرى أما الحكم الأول فلأنه بالخروج من حكم الأقامة بقصر المسافة وهو متيقن في  
الزمان وأما الثاني فلأنه في المسافة حيث أنه قاصد للبلد في الجملة أما الآن أو  
بعد سفره في البلد الذي كان مقاما فيه قد ساء في غيره بالنسبة إليه بل هو حاله حتى لا يثبت  
هذا أنت في الزمان أيضا لئلا يثبت حكم الأقامة بل هو حاله حتى لا يثبت عزم المسافة على

نظر إلى دلالة الإجماع على ذلك  
بلا وجود معارض في الآثار

الرجوع السابق لأننا نقول المعروف بينهم أنه إذا لم يمسك من عزم العود فلا يكمل أحد ما بالاف  
الافين قصد أربعة فرائض عازا على العود في يومه أو ليلته فأنما أوجب هذه حكم النفس  
ولو كان ذلك لكان المقتضى في ثلثة فرائض أو في اثنين أربع مرات بحيث لا يبلغ حد البلد  
في حال عود بل في التقصير وهو باطل انتهى ما ذكره في المسئلة بل كان لو أن يقدر التقصير بعد  
المسئلة الذي يبلغ ما قصده مع عود لا بل في ثمانية فرائض وهو باطل اتفاقا وأما غيره من القصر بعد  
عزم العود ويخرج المسافة ما قبله فلا يلو ذلك لم يكن التقصير بقصد العود ليومه أو ليلته  
ففي ثلثة فرائض معنى أصلا أنه اعتبر تكميل الزمان بالعود وحقق عزم المسافة في قصد  
الرجوع من هذه وهو معلوم البطلان انتهى كلامه أقول تحقيق القول في ذلك أنه لا يخارج  
المسافة من بعضها ثمانية فرائض وبعضها لمسير يوم وبياض يوم وذلك لا يكمل في تكميل  
أنه بمجرد الزمان فقط لوجود المعارض مثل صميم زيادة عزم التقصير فقال يريد ذاهبا يريد  
جاء وكان رسول الله صلى الله عليه واله إذا أتى ذهابا قصر ذهابا يريد أن يفعل ذلك  
لأنه إذا رجع كان سفره يريد ثمانية فرائض ويحسب من مسافة عزم عليه قال سألته عن التقصير  
قال في يريد قال قلت يريد قال لا إذا ذهب يريد أن يرجع يريد أن يسفل يومه وأما لو  
يمايل على ضم الأياض بالزمان في المسافة وأما في المسئلة في المسافة فيكون  
خط مسيره من البلد إلى بقعة الكلام في مقامين الأول هل المسئلة من كون المسافة  
ثمانية فرائض أو لمسير يوم مجردا فالجواب على المقصود حتى يكون إخبارا عن ضم الأياض بمنزلة  
المخصص للمسئلة في أم يعم منه ومن ضم الأياض فيكون إخبارا عن ضم المسئلة لبيان أن  
المعنى الإجماع أقول لفظ الشق الثاني ولو يورث مثل ما ورد في أهل مكة يكون العيلة  
بعد فوات قال ويلهم أو يحجم وأن سفره منه لا يتم فإن أطلق ترتيب الترتيب بالأم  
في سفر يكون الزمان مع الأياض مسافة يعطيان ليس في المقام عذره لا بد من  
كون مسافة الزمان وحده مسافة فالطلاق الترتيب لا يناسب ذلك الترتيب في المسئلة  
فإننا نشعر بها لا يخرج من المسئلة لا يثبت في المسئلة إلا بالليل أو ليل المسئلة لم يجب الدليل  
فيكون معذرة وأما في التعليل في حديث زيادة وعمره سيقا لخص لا فائدة في تحقيق المسافة  
على تقديرين بالرجوع ثم ما تبينه من الغفلة أو تبين المراد من المسافة وأما في الدوران في حقيقته  
على من يظن بغير الترتيب المسافة وكل ذلك يدل على المراد من المسافة ما يتم حاصل

عزم الرجوع عليه

سواء كان

من مجموع الباب العود ولم يفرق بين المبدأ والمبدأ في المقام الثاني للمبدأ  
 الواردة في ضمن الباب بالباب كلها مشتملة على البرية واربعة فرائع فهل كان باب  
 التمسك ببناء على القلب والجنب في الاعتبار أم من باب اختصاص الحكم به فلا ينعيم  
 الاقل من الاربعة بالاكثريتها في كل باب من باب العود اقتضاها على مورد النص قوله لا  
 الرشق الاول لانه لا يصحح على بن يعقوب على بعض فروع الشق الاول قطعا ولا قول يعقوب  
 ببناء ذلك اما وقت وادى عليها لا ينظر في ما يربطه باربعة فرائع متى ينظر في ج  
 وفي جنبه في وقت فزيد من قوته منها لا فطره في وقتان في وقتان فزيد في وقت  
 من الفطرة ثم فزيد منها لا فطره في وقتان فزيد من قوته منها لا فطره في وقتان فزيد في وقت  
 من فطره في وقتان فزيد من قوته منها لا فطره في وقتان فزيد من قوته منها لا فطره في وقتان فزيد في وقت  
 بيد هذا السير في مقام قوله عليه السلام في الصحيحين عليه التفسير اذا كان ميرة يوم  
 يدور في عمله بل يكتمه في كل باب من باب العود في وقت واحد اربع مرات لا وصول  
 الرشق اذا كان له عرض صحيح وقصد في الابداء فاذا كان مقتضى مجموع الاخبار  
 جواز ضم الاربعة بالباب في تحقق المسافة وعدم تحقق الاربعة لجواز ذلك فيظهر  
 من ذلك انه لا مأخذ للاجتماع المذكور في الاخبار المتقدمة وقد عرفت انه لم يحكم  
 من ان من المحققين وقد عرفت ايضا انه يقيده بالاربعة في يوم الداء في سنة  
 صالحا للجمعة في يظهر لك سبب النقص التي اوردتها المحقق الشيخ على ذلك  
 ولنه المتيقن في المسئلة العشر حين اخرج لكن الاحتياط في الباب المقصد  
 اجمع بين القصر والاتمام واستمرقا على سبيل ما قال العلامة قدس سره  
 في القواعد وهو ان القصر واجب الا في مسجد مكة والمدنية وجامع الكوفة والكاظمية  
 فان الاتمام فيها افضل فان كانت احتمل وجوب قصر القضاء مطلقا في غيرهما  
 والتغيير مطلقا ولو بقي المذهب مقدار اربع احتمل تختم القصر فيها وفي الظهر والضعف  
 قضاءه ولو شك بين الاثنين والاربعة لم يجز الاحتياط بخلاف لو شك بين الاثنين  
 والثلاث في الواجب من ابراهيم بن سيبه قال كتبت الى ابي جعفر عليه السلام عن اتمام الصلاة  
 في الحرمين فكتب الي ان كان رسول الله صلى الله عليه واله يركب الكبار الصلاة في الحرمين فاكثرها  
 واتم المدة من احد عثمان قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن اتمام الصلاة والصيام في الحرمين

فيكون رضم الاقل من الاربعة  
 بالاكثريتها في كل باب  
 والعود له كاللحاق

فيكون رضم الاقل من الاربعة  
 بالاكثريتها في كل باب  
 والعود له كاللحاق

فقال

فقال انها ولو صلوة واحدة عن علي بن يعقوب قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن التقصير بركة  
 فقال لا ثم وليس بواجب الا اني اجت لك مثل الذي اجت لنفسه يونس بن زياد بن مروان  
 قال سالت ابا ابراهيم عليه السلام عن اتمام الصلاة في الحرمين فقال اجت لك يا احب  
 اتم الصلاة يونس بن عمر ابن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له انما اذا دخلت مكة  
 المدينة نمت او تقصر قال لم تقصرت فذلك لم تحت فغيره فاداه كاتبة عن مسعود بن ابي  
 عليه السلام قال كان ابن يري لم يركب من مال ابراهيم بن يعقوب لم ياتم فيها من الامر  
 المذخور كما يجب عن علي بن زياد قال كتبت الى ابي جعفر اني عليه السلام في الرواية قد اختلفت  
 عن ابا بك في الاتمام والتقصير في الحرمين فنها بان يتم الصلاة ولو صلوة واحدة ومنها  
 لم يقصر مالم ينو مقام عشرة ايام ولم ازل على الاتمام فيها لا ان صدرت في جملة ما فيها  
 هذا فان فنها اصحابنا روى على بالتقصير اذا كنت في احدى عشر ايام  
 في التقصير قد صنعت بذلك حتى اعرف ما كنت في الخطبة قد علمت رجلا من فضل  
 الصلاة في الحرمين على غيرهما فانا اجت لك اذا دخلتها لم تقصر وتكثرها بالصلاة  
 فقلت له بعد ذلك تسببتين مشافهة التي كتبت اليك بكنا واجبت بكنا فقال لم  
 فقلت فاني سمعته تقنع بالحرمين فقال مكة والمدينة يرب ومنى اذا توجهت من غير قصر  
 الصلاة فاذا انصرفت من عرفات لا منى وزرت البيت ورجعت لا مع فقام الصلاة  
 تلك السنة الايام وقال بالصبر ثلثا عمر ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته  
 يقول يتم الصلاة في اربعة مواطن في المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد الكوفة ومسجد  
 الحسين عليه السلام غير مرتبة بن منصور قال حدثني عن سمع ابا عبد الله عليه السلام يقول لا يش  
 في عمر ابي عبد الله عليه السلام قال يتم الصلاة في اربعة مواطن المسجد الحرام ومسجد  
 الرسول ومسجد الكوفة ومسجد الحسين عليه السلام قال يتم الصلاة  
 في ثلثة مواطن مسجد الحرام ومسجد الرسول وعند قبر الحسين عليه السلام قال في الاستبصار ان  
 خص المباح بالذكر للتعظيم والافك والمدينة والكوفة كلها ما يجوز فيه الاتمام كما  
 نص عليه في غير هذه الاخبار قال عن ابي سبل قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذ  
 في الحسين عليه السلام قال نعم في الطيب واتم الصلاة فيه قلت فان بعض اصحابنا يرو  
 التقصير في الخيل ذلك الضعيف سمعته يروى راج قال قلت لابي الحسن عليه السلام اتم مكة

لا

لا

لا

لا

لا

لا



اتم او اقصر قال اتم قلت اتم على المدينة فاتم الصلوة او اقصر قال اتم عن سمع عن  
 ابي عبد الله عليه السلام قال قال لي اذا دخلت مكة فاتم يوم تدخل عن ابي عبد الله عليه السلام  
 عن التمام بمكة والمدينة قال اتم ولم يزل يفتي في الصلاة واحدة من اجل قال قلت  
 لا لي الحسن عليه السلام له ما روي عنك انك امرت بالتمام في الحرمين وذلك من اجل  
 الناس قال لا كنت انا ومن مضى من ابائي اذا ورد مكة اتممت الصلوة واستترنا  
 من الناس انا واسترنا عليهم لم ذلك من الناس لان تخصيص بعض البلاد بالتمام  
 دون بعض ليس معهودا بين الناس بل كان خلاف رايم فتم وان داود النخعي في السفر  
 الا انهم لم يفرقوا بين البلاد وذلك لما ختم التقصير في السفر فكان مودعا عندهم  
 من مذموم بل البيت عليهم السلام لا يفرق بين مكة والمدينة في التمام قال  
 قلت لا لي الحسن عليه السلام اقصر في المسجد الحرام اتم قال ان قصرت فذلك لم يمت فهو  
 غير زيادة ولا اخير غير ذلك من غير محمد بن محمد بن مالك القزاز عن محمد بن حمدان المديني  
 عن زياره والقندي قال قال ابو الحسن عليه السلام يا زياره احب لك احبة لنفسك اكره  
 لك اكره لنفسك اتم الصلوة في الحرمين وبالكوفة وعنده قبر الحسين وعن ابي عبد الله  
 انه قال من خرج من مكة الى المدينة في اربعة مواطن حرم الله حرم رسول الله صلى الله عليه  
 واله وحرم امير المؤمنين عليه السلام وحرم الحسين بن علي صلوات الله عليهم قال  
 الصادق عليه السلام من الامر المذموم ان اتم الصلوة في اربعة مواطن بمكة والمدينة وسجد  
 الكوفة واكثر قال في الحقيقة يعني بذلك ان يعزم على مقام عشرة ايام في هذه المواطن  
 حتى يتم ويحدث على ذلك كجواب زريع الا في ذلك خبر حمزة بن عبد الله بن جعفر في المدينة  
 مضى في اماره باسبغ من الاقامة في السفر والمكث في بعض الاجزاء التي لا يرام  
 بالتقصير من غير علم احيانا انما كان للصحة التقية كما يتبين لك من شاء الله تعالى  
 عن ابن ابي عمير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن التقصير في الحرمين والتمام  
 قال لا يتم حتى يجمع على مقام عشرة ايام فقلت له انما كان ذلك من اجل  
 فقال ان اصحابك انما يخلون المسجد فيصليون ويأخذون نعالهم ويخرجون والآن  
 يستقبلونهم يدخلون المسجد للصلوة فامرهم بالتمام عن محمد بن ابراهيم الحنبل قال سالت  
 ابا جعفر عليه السلام في الايام والتقصير قال اذا دخلت الحرمين فاول عشرة ايام اتم

الصلوة

الصلوة فقلت له اني اقدم مكة قبل التوبة بيوم او يومين او ثلثة قال ان مقام عشرة  
 ايام والتمام الصلوة في مكة من ثمة الا في المسئلة الثانية اشكال لانه لا بد من الخروج  
 الى عرفات قبل مضي عشرة ايام وما في التفسير من رفع الاشكال كما ياتي في اشكال  
 سبعة من ابن زريع قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة بمكة والمدينة بتقصير او تمام  
 فقال تقصر ما لم تقم على مقام عشرة ايام عن عاصم بن حريه قال سالت ارضا عليه السلام فقلت  
 له اصحابنا احتلوا في الحرمين بعضهم بتقصير وبعضهم بتمام واما نحن فبتمام  
 قدر واما اصحابنا في التمام فذكرت عبد الله بن جندب انه كان يتم قال رحم الله  
 ابن جندب ثم قال لا يكون الا تمام الا في الجمع على اقامة عشرة ايام وصل الزاوي لما  
 قال ابنه حريه وكان محبته لما يرضى بالتمام قال في التفسير لا ينافي بين هذا الخبر  
 والآخر المتقدم لان الامر بالتقصير ما توجب لا من يعزم على مقام عشرة ايام اذا  
 اعتقد وجوب التمام فيها ولكن لم يفعل التمام فيها واجب بل انما قلناه على جهة التفضل  
 والاحتياط قال وكما قيل في ان الحرمين وهما اقدوس من حلالين فينبغي له العزم  
 على مقام عشرة ايام ويتم الصلوة فيها ولما كان يعلم انه لا يقيم الا يوما او يومين  
 ويكون هذا ما يخص به من المواضع ويخبر ان حرم مكة والبلدان من المواضع  
 متى لم يعزم الا ان فيها على المقام عشرة ايام لم يحل الا تمام والله اعلم بما ذكرناه  
 بارواه وذكر حديث الحسين بن السائب وهو كاتري وعنه عن ابن يقطين عن ابي الحسن  
 في الصلوة بمكة قال من شاء اتم ومن شاء قصر ومن نضل الى مكة قال سالت  
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قدم مكة فقام على اوائله قال فليقص الصلوة ما دام  
 في البهاية عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قدم مكة  
 في هذه المشاهدة مكة والمدينة والكوفة وقبر الحسين عليه السلام والاربعه والاربعه والاربعه والاربعه  
 وكان صفوان بن يحيى وابي عبد الله عليه السلام سببا سندا عن ابي عبد الله عليه السلام  
 كما سبق عنه وكذا باسناد حريه يتم الصلوة في ثلثة مواطن في مسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه  
 وقبر الحسين عليه السلام وكذا باسناد حريه يتم الصلوة في اربعة مواطن في المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه  
 ومسجد الحسين عليه السلام باسناد حريه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال في الامر  
 المذموم اتم الصلوة في اربعة مواطن بمكة والمدينة والكوفة واكثر قال ابن قولويه وناوذه

الحجاز





في المشايخ والائمة عليهم السلام وقوله قال ابن ابي عمير والاول اظهر لما مر من الاخبار الكثيرة العالمة على  
الاتمام جميعا بينها وبين ما ورد في التفسير والتجويد على وجهين هما ما مر في كتابي كذا  
ابن جعفر الثاني عليه السلام الرواية قد اختلفت عن ابايكم عليهم السلام في الاتمام والتقصير للصلوة في  
الحرمين فثبتنا ان ياتر امان يتم الصلوة ولو صلوة واحدة ومنها ما مر في بعض الصلوة  
ما لم يبق مقام عشرة ايام ولم ازل على الاتمام فيها لما مر صدرنا من تحاشا في عاينا هذا فان  
نعمها ما اصحابنا يشهدوا على بالتقصير اذا كنت في الاوى مقام عشرة وقد ضقت بكم  
حتى اعرف اني كنت بخطيئة قد علمت رجعت في فضل الصلوة في الحرمين على غيرهما  
فاما احب لك اذا دخلتها لم لا تقصر وتكثر فيها من الصلوة فقلت له بعد ذلك تسبى  
من فنة اني كنت اليك بكرا فاجبت بكرا فقال نعم فقلت اني شئت ان تقص يا حرمين  
فقال مكره الحديث ومنى اذا توجهت من منى فقص الصلوة فاذا انصرفت من  
عرفات لا من ذوات البيت ورجعت لا من فقامت الصلوة تلك الثلثة الايام وقال  
يا صبيحة ثلثا واذا حديث ابي بصير نوح فلا ينافي في الخبر فانما اختاروا هذا القول ما  
حديث ابي شبل وقوله عليه السلام انما يفعل الضعفة فيجعل لم يكون المراد بالضعفة في المنة  
اذا لم يكن بالاحكام اذ من لا ضعف لا يمكنه الاتمام او يتيق عليه فختاروا السهل ولنه كان  
مروجوا والوجه الاخير يؤيد ما اخترناه واولا اول لا ينافي فيه لانه اذا لم يكن فيكون الضعف  
في الدين باعتبار اختيار المروج والآخبار المشتملة على الامر بالاتمام تحمله على الاستحباب  
وجبر عمران صرح فيها ذكرا واحدا حديث موية وثوب ولنه كان فيه اياه لانه الاتمام  
محول على التقية لكن يبارضه ما رواه الشيخ بسند لا يقصر عن الصلوة عن عبد الرحمن بن  
الحجاج قال قلت لابي الحسن عليه السلام اني كنت في مكة فقلت اني كنت في مكة فقلت اني كنت في مكة  
وذلك من اجل انك قال لا كنت الا من وقع من اباي اذا ورد مكة اتتم الصلوة  
واستتر من الكس فان ظاهره لانه ما ورد في الامر بالتقصير محمول على التقية كما ذكره  
الفاضل القسري قدس سره ورد في الشيخ خبر موية بن وهب بسند صحيح هكذا قال في  
الاعباد اسر عليه السلام عن التقصير في الحرمين والتمام قال لا يتم حتى يحج مع مقام عشرة ايام  
فقلت لانه اصحابنا وروا عنك انك لم تهم بالتمام فقال ان اباي كان لا يدرى ان كان في مكة  
فصليون وياخذون نعالهم ويخرجون والناس يستقبلونهم فيطوفون المسجد للصلوة فاتهم

يا مريتم

ذلكم

ما لهم

بالتمام ثم قال فان وجهه هذا الخبر انه لا يجب التمام الا من اجمع على مقام عشرة ايام ومتر  
لم يجمع على ذلك كان غير اتم الاتمام والتقصير ويكون قوله عليه السلام كان يخرج عند الصلوة  
المسجد ولا يصلي مع الناس امر على الوجوب ولا يجوز تركه لمن هذا سبيله لان فيه رفعا للتقية  
واغراء للنفس وتضياعا على المذهب لا خيرا للعلل فيمكن حمل على المراد انه كسر البدل  
في جواز التقصير للمعذورين واما المحلل المذكور فيه فليس المراد به خصوص المحلل بل لا يحل  
سأله عن المحلل فاجابهم بذلك اما حديث عبد الرحمن فيحتاج لا شرح وبيان قوله  
من اجل انك لم يكن لغيره ان يشهد بالام ان كان مثلي من اجل انك لم يكن لغيره ان يشهد بالام  
عليك وليس ممن تتر منهم او بالتخفيف وهو اظهر ان كان يقول مثلي من الامر بالاتمام  
للتقية من المؤمنين او يكون استغناء اي من امرته بذلك للتقية فقال عليه السلام لا ليس ذلك للتقية  
بل انما وآبالي كنت اذا ورد مكة اتتم الصلوة مع شتاتنا عن الناس ايضا لا لانه  
الاستتار كان لا لاجل الاتمام بل لاجل الاتمام اذ في المذهب ليس التمام من التهمة في السفر مطلقا  
مع افضلية الاتمام وتكثيره فيكون الاستتار والتخفيف على الشيعة بغير علمهم عليهم السلام او  
لما يصير سببا لاسوئتهم في الباطل او لما يصير سببا لمزيد تشيعهم على الامة عليهم السلام لان الفرق  
بين المواضع كان اغرب عندهم من الحكم بالتقصير مطلقا لان هذا القول موجود عندهم  
بينهم ولعله لاحد هذه الوجوه قالوا ان من الامر المذكور من انه يحتمل ان يكون المراد  
انه حجب عنهم هذا العلم بهذا الحق المقام ولا تضع له ما ذهب اليه بعض الامة فاما  
خبرنا باطرا واحشهم وابن بزيغ فمضعف ساهيا بقا بله للتأويل وما يدل الصدوق  
مع بعده لا يجري في كثير منها وشهدنا احكام بين القضاة والمفتين ما يؤيد العمل به  
وبغير التنبه لأمور الامة المستفادة من الاخبار الكثيرة جواز الاتمام في مكة والمدينة  
ولنه وقعت الصلوة خارج المسجد من المشهور بين الاصحاب حتى ان ابن ابي عمير  
بالسجدة من اخذ بالمتيقن المجمع عليه ومن ما ينافي كلامه انما صرح بالخلاف بين البلدين  
وظاهر بعض الاخبار شمول الحكم لجميع المحرمين واما عن البلدين والاصحاب شهدوا  
على البلدين بتلك الاخبار ورواها عن كلام بعضهم لانه المراد بالبلدين مجموع الحرمين  
وقال في البيان في المعبر الحرام مسجد بيا بخلاف الكوفة مع انه عبارة المعبر كبريات  
سائر الاصحاب وقال الشيخ في النهاية في سبب الاتمام في اربعين مواطنا في السفر بكة والمدينة

وسجد الكوفة فأي راحة كانت السلام وقد رويت رواية بلفظ أقوى وهو لم يبق الصلوة في يوم  
أسروهم رسول الله في يوم أسروهم أمير المؤمنين وفي يوم أسروهم عليهم السلام فلهذا الرواية جازة الاتمام  
خارج المسجد بالكوفة وعلى الرواية الأولى لم يخرج الله نفس السجدة منهم وكانوا محبوسين على الحرم على البلد  
أما ملحقوا البلد على الحرم فكانوا في أول الأمر وظاهر عبارة الشيخ في بيت علوم الحسين حيث قال  
وسجد الكوفة في الصلوة في الحرمين فان فيه فضلا كثيرا ثم قال ومن حصل بعرفات فلا يجوز له الاتمام  
على حال وقد ورد في بعض الروايات الاتمام في صلوات من وثق في الدرك عن ابن جنيب  
قال روي عن أبي جعفر عليه السلام الاتمام في الثلثة الأيام بمنزلة الحاج وأمر بذلك في موضعين أحدهما  
أولها أيام منى قال الشهيد رحمه الله في قوله عليه السلام في هذه الرواية لا يصح ما ذهبوا  
المقدمة وظاهر أنه من صلوات من داخل في الحكم فلهذا كونه من صلوات مكة ومكة لم يكن  
لدخولها في الحرم ويكون المعبر مطلق الحرم فالأدلة بركة والمدينة حرمها كذا في المضاف  
أو تسمية لكل أيام الحج الأشرف فان قيل فالمشترط في الحرم قلما يمكن لمكة عدم  
المشترط لان ما يقع فيه تلك صلوات بغير واحدة منها وبه دخل وقتها قبل دخول الحرم  
فلهذا لا يجزئ اعتبارها بحال الوجوب كما مر كذا حفظ بالبال في توجيه خبر كذا في الظاهر  
عدم العموم وبالحكمة الحكم في غير المدينة مشكوك في لفظ الظاهر فيها القصر لا محالة كقولنا  
بالحرمين البلدين فقد روي عن الصادق عليه السلام انه قال مكة حرم أسروهم رسول الله وحرم  
عليه السلام إلى طالب حتى أسروها والمدينة حرم أسروهم رسول الله وحرم عليه السلام إلى طالب الكوفة  
حرم أسروهم رسول الله وحرم عليه السلام إلى طالب الظاهر في قول الحكم في الحرمين والبلدين والعموم  
بالسجدة في بعض الأخبار بالسجدة في لفظها وشكوك وقوع الصلوة فيها  
وأما التفصيل الواردة في خبر علي بن جعفر في الصلوة بمنزلة مكة كان من أهل مكة أم قال  
فلا فالحكم في غير أهل مكة يدل على عدم تحول حكم التغير لمجوز الحرم وأما حكم أهل مكة فكلمته  
لأنه يكون للمعقبة كما يظهر من الأخبار في المعقبات لم يكونوا في العيون التي باب لا وفات سفرها  
أو يكون مبني على القول بأشهر كذا رجوع اليوم وحمله على من لم يذهب عن عرفت بعد  
والأظهر عندى جله على الأيام التي يكون من بعد الرجوع عن مكة فانه لما رجع لا مكة للزيارة  
القطع سفره ولعل العود لا يقصد مسافة لانه لا يقدر عن من قسمة بخلاف غير أهل مكة  
فانه مسافة با وعودا فتعطف الرواية في الخبر انه إذا شئت الحكم في الحرمين غير أنهما

بالسجدة

بالسجدة يكون الحكم كذلك في الكوفة لعدم القائل بالفصل وخص الحكم إلى ابن أبي موسى بالسجدة أيضا  
بالمعقبة والآراء في ذلك وروايتها بلفظ حرم أمير المؤمنين وحرم الحسين وبعضها بالكوفة  
في الأول اجازة وقد مر في الكوفة حرم علي بن أبي طالب عليه السلام والظاهر أنه المعقبة  
على ساكنة السلام غير داخل في الكوفة والشيخ في طه عذر الحكم اليه أيضا حيث قال  
ولسبب الاتمام في أربعة مواطن في السفر بركة والمدينة وسجد الكوفة وأما حكم ساكنة  
السلام وقد مر الاتمام في حرم أسروهم رسول الله وحرم أمير المؤمنين وحرم الحسين  
فلهذا الرواية يجوز الاتمام خارج مسجد الكوفة وبالمعقبة انتهى وكان في نظر الشيخ  
حرم أمير المؤمنين عليه السلام ما صار محتمرا بسببه احترام الغرض به عليه السلام أكثر  
من غيره ولا يخفى منه وجهه فيكون له بعض الأخبار والآحاد في غير المسجد أحسن  
القصر قال المحقق في المعقبة ينبغي تنزيه حرم أمير المؤمنين عليه السلام على مسجد الكوفة  
خاصة اخذ بالمعقبة وأما الحكم في طه كذا أصحاب اختصاص الحكم به  
وحكمه الذي علم الشيخ بحسب بلدين يحرم سجدته حكمه في كتاب في السفر  
بالتخيير في البلدان الأربعة حرم الكوفة المقدس بوجه كذا حرم الحسين عليه السلام  
وقد رجعت فراجع في أربعة أبواب في كتاب الكل وحرم ولنه تفاديت في الفضيلة  
وهو غير بعيد لما رواه الشيخ والكلمة بسند فيه ضعف عن أبي عبد الله عليه السلام قال  
إذا أتيت أبا عبد الله عليه السلام فغسل يديك طهرات والبس ثيابك الطاهرة  
ثم امسح حافيا فانك في حرم رسول الله وأخبر بسند من أسروهم رسول الله حرم الحسين عليه السلام قال  
حرم الحسين في سبعين في سبعين من أربعين حرم الحسين عليه السلام قال حرم  
قبر الحسين عليه السلام خمسة وأربعين حرم الحسين عليه السلام قال حرم الحسين عليه السلام  
فاذا أوقفها في غير هذه فحقا والعصر ما حرم الحسين عليه السلام قال حرم الحسين عليه السلام  
سور المشهد الحسين عليه السلام ما رواه سور البلد عليه السلام لأن ذلك هو الحرام حقيقة  
أما في كتاب الحسين عليه السلام الذي يبار فيه الماء وقد ذكر ذلك شيخنا المعقبة  
في الأثر لما ذكر من قتل الحسين عليه السلام ما حرم الحسين عليه السلام قال حرم الحسين عليه السلام  
أسروهم عليه السلام حرم الحسين عليه السلام بالاحتياط لانه المجمع عليه وذكر الشهيد  
في هذا الموضع حرم الماء لما أمر المتوكل بالطلاق على قبر الحسين عليه السلام ليعقبه فكان لا ينفقه انتهى



واقول ذهب بعضهم الى انه انما مجموع الصلوات المقدسة وبعضهم الى انه القبة السنية  
وتعنيهم الى انه الروضة المقدسة وما احاط بها من العمارات القديمة من الرواق  
المقبل والخرابة وغيرها والظاهر عندي انه مجموع الصلوات القديمة لا يحد ومنه الدولة  
العلوية الصغرى من شيد ائمه اركانهم والذين ظهر من القرائن وسمعت في مشايخ  
تلك البلاد الشريفة انه لم يتغير الصلوات من جهة القبلة ولا من اليمين ولا من الشمال  
بل انما زيد من خلاف جهة القبلة وكلما انخفض من الصلوات وما دخل فيه من العمارات  
فهو الصلوات القديمة وما ارتفع منه فهو خارج عنه وتلكم انما تركوه كذا تلك لم يميز  
القديم عن الجديد والتقليد المنقول من ابن اويس رحمه الله مستطابق على هذا  
شبهه لم يجرأت الصلوات من اجابات الله اشكال ويبدل على سنة اكارا كثر من  
الروضة المقدسة والعمارات المتصلة بها من اجابات الله ما رواه ابن قولويه  
سند حسن عن الحسن بن عطاء بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا دخلت اكير  
في بعض النسخ اكارا فقل وذكر الله عاء ثم تمش قليلا وتكبر سبع تكبيرات ثم تقول  
بسم الله القبر وتقول كذا قال ثم تمش قليلا وتقول لا قوله وترفع يديك  
تضعهما على القبر وتقرأ بقرآن اي فاخته عن ابي عبد الله عليه السلام في وصف  
زيارته عليه السلام فترقب له باب اكارا واكير ثم قل كذا قال ثم احط عشرة فقل  
ثم قف فلكر ثلثين تكبيرة ثم امش حتى تاتي من قبل وجهه وعن ابي حمزة الثمالى  
سند معتبر عن ابي عبد الله عليه السلام في وصف زيارة الحسين عليه السلام ثم ادخل اكير  
اكارا وتقل كذا قوله ثم امش قليلا وتقل كذا قوله ثم امش وقصر خطاك حتى تستقبل  
القبر ثم تمش قليلا من القبر وتقول كذا اكارا كثر من الاخبار وغير ما سياتي  
في كتاب المزار ان شاء الله تعالى في كل نوع سعة في اكارا الثالث الظاهر الحكم  
بالتجديد لما رواه في الصلوة خاصة في النصوص وفناء الاصحاب اما الصوم  
فلا يشرع في هذه الايام الا على وجوب الاطعام على المسافر وغيره من  
وقد يقال انه مفهوم صحيح معوية بن وهب غيب قال فيها اذا قصرت انظرت تعق  
جواز الصوم مضافا الى موثقة عن عيسى بن عيسى قال سألت ابا الحسن عليه السلام  
اتمام الصلوة والصيام في الايام كان اتمها ولو صلوة واحدة واجوبه الاول

انه يمكن ان يكون المراد به القصر على اتمها لانه في عموم المقوم كما  
وعلى تقدير ثبوته لشكل تخصيص الامة والاخبار الكثيرة به مع خلاصة الاخبار  
الواردة في التجديد ذكر الصوم واما موثقة عن غير النسخ التي عندنا المتهاويين  
على نفي الصوم ويؤيده قوله ولو صلوة واحدة وانها قد مررت برواية اخرى ولم يكن  
فيها ذكر الصوم اصلا مع انه لا يعلم قائل ايضا الرابع صرح المحقق في المعقبة  
بان لا يعتبر في الصلوة الواقعة في هذه الايام كونه المقرض لينة القصر والاتمام  
وانه لا يتعين احدهما بالنسبة اليه فيجوز لمن نوى الاتمام القصر ومن نوى  
التقصير الاتمام وهو حسن محكي الاظهر جواز فعل المأذنة الساقطة في السفر  
في هذه الايام كما صرح به في الذكرى للفرع والتمحيص كثر الصلوة فيها ولما مر  
من الاخبار والظاهر عدم الفرق بين اختياره القصر والاتمام السواء الاظهر  
جواز الاتمام في هذه الايام ولما كانت الامة مشغولة بواجب تغل العلاء  
عن والده المنيق وهو ضعيف السماع الظاهر بقا والتجديد قضاء ما فاتته في هذه  
الايام ولما لم يقع فيها الحرم من فائته فريضة فليقتضها كما فاتته ويكملها في  
القصر وهو احوط كما مر والظاهر عدم التجديد في القضاء فيها اذا فاتته في غيرها  
فانما لو ضاق الوقت الا من اراد بيع فليل بوجوبه القصر فيها لتقع الصلاة  
في الوقت وقيل يجوز الاتمام في العصر لعدم ادراك كفة وقيل يجوز الاتيان  
بالعصر تاما في الوقت وقضاء الظهر والاول احوط بل الظاهر السج احق ابن الجني  
والمرتعق بهذه الايام كنه جميع ما رواه عنهم لم كما عرفت قال في الذكرى ونقف  
لها على ما ذكر في ذلك القياس عندنا بطل قول من ذكره في دفعه الرضا عليه السلام  
اليد ولا يمكن القول على ذلك لما روي الشيخ رواية ابنه بن زياد المنقول  
عن الصيقل بسند صحيح ثم روى بسند ضعيف عن علي بن حديد قال سألت الرضا  
عليه السلام فقلت لانه اصحابنا اختلفوا في اكير من بعضهم يغير بعضهم يتم وانا  
محمم بن علي رواية قدروا اصحابنا في الاتمام وذكر عبد الله بن محمد بن عبد الله  
كان يتم قال رحم الله ابنه جندب ثم قال لا يكون الاتمام الا في الجمع على اية عشرة  
ايام وصل النوافل اثنتان قال ابن حديد وكان محبة لم يارل بالاتمام ثم ادركها

بعد جهين احدهما انه عليه السلام في الصلاة على المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم  
 اجاز ان وجها او وجهين عند رؤس من حصل بالخرمين بغيره في عزم مقام  
 عشرة ايام ويتم الصلوة فيها ولم يكن يعلم انه لا يصح ان يكون في عزمه الخروج من المكان  
 ويكون هذا ما كتبه من هذا الموضوع وتبين ان من سار البلاء وان سار الموضع متر  
 عزم الانسان فيها على المقام عشرة ايام وجب عليه ان يترك ما كان دون ذلك عليه  
 التقصير والتركيب عن هذا الموضع ما رواه محمد بن احمد بن محمد بن عبد الجبار بن محمد بن  
 مزيار عن محمد بن ابراهيم بن محمد بن قيس قال سمعت ابا جعفر عليه السلام في الصلاة على المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم  
 دخلت الحرمين فانعشرة ايام واتي الصلوة فقلت له اني اقدم مكة قبل التروية  
 يوم اديومين او ثلثة قال لا نوم مقام عشرة ايام واتي الصلوة واثبت هذا غريب  
 ظاهر كانه قد سكره انه يعزم على اقامة العشرة ولم يعلم الخروج قبل ذلك ولا يجوز له هذا  
 العلم بناء على ذلك العزم ان لم يكن اراد بالعلم محض لا بغيره ولا يجوز فيه واما  
 الخبر فيمكن ان يكون المراد به العزم على العشرة متفرقا قبل الخروج لا عرفات ويكن  
 هذا من فضائل هذا الموضع او العزم على اقامة مكة ونواحيها لا عرفات ويكن  
 له لا يكون هذا العزم انما هو في حال المشهور كما عرفت سابقا ويكن حمل كلام  
 الشيخ على احد من المعنيين ولم يكن بعيدا فانه عزمه قال في الدرر قال الشيخ  
 فرض السفر لا يبرأ من قصره لان فرض المسافر في قصره من قصره ولا يبرأ من قصره  
 فليس عليه جناح من قصره او الصلوة وتبعوا صاحب كتابنا بذلك قبل نزاع  
 لفظ اقول لعل الشيخ انما منع من التسمية بذلك لئلا يتوهم انما هو في الصلوة  
 المقصورة فاقصه من الفضل او منع من التسمية به مع قصد هذا المعنى انما هو في الصلاة  
 اقول انا استغنيا بالبرهان عن القطرات لكن في بعض التفصيل والتفريق فيها  
 يوم الاربعة الاصل الرابع فيقول مقتضى الملاقاة التحية في صلاة عليه السلام في صلاة عليه السلام  
 شاء او لم يشاء قصر بقاؤه في الصلاة لا يجوز موضع التقصير هذا ان شرع في الصلاة  
 هذا فانظر ان لا يجوز القصر باسقاط الزايد فان كان في صلاة القصر ثم زاد ركعة سواء  
 ان ركعة اخرى دامت الصلوة لجواز الايمان باسرها ولو روي الرواية بان الفقيه  
 لا يعبه الصلوة وهذه قابلة لشرعها لبيان فقه الفقيه فيها ولو روي الاقام ثم سلم

بعد الشهادة

بعد الشهادة الاول ناسيا قبل تعيين عليه البناء على المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسجد سجدة السهو للتسليم في غير المحل هو الخط ان اول المكان الرحمان يتصميم قبل  
 بقدر المكان ولم يشترك الشقان في اصل التحية والفتات حضور القلب الماني به  
 وهذا معفو والافلا يتسلم الصلوة ولا تقع الا في قليل ولو شك بين الاثنين  
 والادب مع سلم ولا شيء عليه لان واقعا مطابق لاحد الطرفين الخبرين ولو شك  
 بين الاثنين والثلث فان دخل بقصد القصر وقع الشك مع هذا التقيد اقبل بطلان الصلوة  
 لعدم جريان انكسار الركعات في الثانية واحتمل عدم بقاء حكم التحية في سجدة الاقام لا يقع  
 المشكوك موقفا للشك فيعمل بقصدناه وان دخل بقصد الاقام فيقبل صحة اختيار القصر  
 ولا شيء عليه لان الاصل عدم الزيادة ويكمل تعيين البقاء على ذلك القصد والعمل بمقتضى  
 انكسار الركعات انما يجري في الزاوية فيوجب حكما ولا يجوز في الثانية فيبعد الرجوع في  
 الايجاب فالجواب عنه ان كان الشك من بطلان الزاوية من المصنفين في ما هو  
 محذور منه لانه زاعمة الواجب لا المبطل والبناء على ان اذا قل بقاء حكم التحية وعدم  
 تعيين ما زعموا بناء على ما هو المصريح به في كلام المحقق والمستغنى عن اطلاق النص لانه لا يبرأ  
 وانكسار الركعات اختيارا يكتل من القصر والاقام صحة المسبوق بالمشكوك واخرنا عن  
 اختيار المبطل او مختلف شيئا في تصحيحها لما فعل بقدر المكان واستدعى يعلم  
 الحجة في صلوة الخوف واقسامها واحكامها التي فيها باء الباء وكذا في غيرها  
 مع قلة اجماع فيها لعدم جريان الترافف فيها هذه الاية البقرة فان خفتم  
 فربما اوركنها فاذا امنتم فاذا اسركم عليكم ما لم تكونوا تعلمون ان واد اضر بهم  
 في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم ان يفتككم الذين كفروا  
 ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا واذا كنتم فيهم فامت لهم الصلوة فليقم طائفة  
 منهم معك وليأخذوا اسلحتهم فاذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولما تطلعت طائفة  
 اخرى لم يصليوا فليصلوا معكم وليأخذوا اسلحتهم واولئك هم الذين كفروا  
 لو تعلمون ان اسلحتكم وامتنعتكم فيميدون عليكم ميتة واحدة ولا جناح عليكم ان  
 تكلم اذ من مطر اذ كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم وخذوا حذرکم ان اسلحتكم  
 للكافرين عذبا مبينا فاذا قضيت الصلوة فاذا اسلحتكم وخذوا حذرکم فاذا

مع امكان التوجه دونهم





قراءة لانهم لا يحقون ويسلمون ويرجعون لا وجبا للعدو وتأتي الى نية ويقضون ركعة  
 لانهم سبوتون عن ابن مسعود وهو من سبب الى حنيفة فالتجوز في قوله فاذا سجدا على  
 عنه الى حنيفة وعلى قوله والى قول من في الصلاة انما للعدو واتوا بنية ما بعده وهو  
 وليس كان خلاف ظاهره من وجه الا انه احوط للصلاة والبلغ في ركعة العدو وشدة  
 لظاهر القرآن فان قوله ولتات طائفة اخرى لم يصلوا طائفة لم تصلوا طائفة الاولى قد  
 صلت وقوله فلم يصلوا امكثت فقتناه لم يصلوا تام الصلاة فالظاهر لم يصلوا كل  
 طائفة قد صلت عند تمام صلوة وانما الظاهر لم يرد الاية بيان صلوة الطائفتين  
 وذلك يتم على ما قلناه باذي تعدد الركعة في كل ركعة على قوله وقوله حنيفة وابن حنيفة  
 في ذلك كقولنا اذ لا بد بعد ركعة من التسليم نعم التجوز في الركعة التجوز على ما قلناه  
 قيل وما يمكن من الالية على ما ينع الوجوه من صلوة بطون التخل وهو غايه البعد عن الغلبة  
 للادوات فاقول انما سببها ولياخذوا حذرهم واستحكمتم اي الطائفة الثانية في صلوة  
 وقد جعل كذا وهو التجوز والتيقظ اليه ليعلمها الغاي في جميع بينة بين الاستحسان  
 ويجعل ما حذر من مخالفة ووالذين كفروا اي كفروا بالتقوى والاعتقاد عن استقامتهم واستقامتهم  
 يميلون عليكم ميلا واحدة اي يميلون عليكم حيلة واحدة وفيه تنبيه على وجه كجواز هذا  
 السلاح قال في جميع البيان في الآية دلالة على صدق النبي صلى الله عليه واله وصحبه بنوة وذلك  
 انها زلت والنبي صلى الله عليه واله لعصفان والمشركون بعضهم ان فتوا فقوا ففعلوا  
 باصحاب صلوة الظهر تمام الركوع والتجوز في المشركون بان يغيروا عليهم فقال بعضهم  
 لم يصلوا اقرى حبس اليهم من هذه يعنيون صلوة العصر فانزل الله تعالى عليه الآية  
 فيصليهم العصر صلوة اتوفى وكان ذلك سبب سلام خالد بن الوليد ولا جناح عليكم  
 ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تصفوا استحكمتم خص الامم في وضع الاحكام لقل  
 عليهم حلتا بسبب ما لا يتم من مطر او مرضى او امرهم مع ذلك لا يجدوا في ركعة واحدة  
 لئلا يفتعلوا فيها على العدو وان استراعد للكارين عدا بامتنان هذا وعد المؤمنين بالنصر على  
 الكفار بعد ان امرهم بغير قلوبهم وعليلوا له الامم بالجزم ليس تضعفهم وطلبه عديم بل ان  
 الواجب ليه كما نطق في الامور على اسم التيقظ والتدبير فتوقوا على الاسترخاء علم في الكتاب  
 شهدوا بهذه الآية على ما هو المشهور في عموم القصر سفره وحضر واجامه وذو في نظر

اذا انظر الى الغيرة فيكم سببا فيهم راجع الى الاحكام الصار بين في الارض اي تعين عدوهم  
 كما ذكره الطبرسي وغيره فلا محتم لها مع انه لا دلالة فيها على القصر فادى فاذا قضيت الصلاة  
 كتمل وجهين الاول ان يكون المعنى اذا فرغتم من صلوة اتوفى فلا بد من اذكار الله بل يكونون ملكين  
 مكبرين مستجيبين داعين بالضرورة والتأييد في كافة احوالكم من قيام وقعود واضطجاع فان ما  
 انتم فيه من الخوف والرجوع جدير بذكر الله وحمده والثناء اليه قال في جميع البيان اي او هو الاسترخاء  
 هذه الاحوال بعد بغيركم على عدوكم ويظهركم بغيرها من عباد الله المعتبرين وقيل المراد بالتحقيق  
 مطلقا وقيل بحدوثه لا اورد به الايات من حيث التسميات الاربع بعد الصلوات الخمسة  
 وقيل المراد به المداومة على الذكر في جميع الاحوال كما في حديث النبي صلى الله عليه واله في قوله ان  
 على كل حال حسن الثاني ان يكون المراد اذا اردتم قضاء الصلاة وفعلها في حال الخوف  
 والفتل فصلوا قايما مسائعين ومقارعين وقعودا جاثين على الركبتين وعلى  
 جنبكم متقين بالاجاز وقيل المراد حال الخوف مطلقا من غير اختصاص بالاحتمال وقيل  
 لا صلوة القعود والعاجز اي اذا اردتم الصلاة فصلوا قايما لم تكنتم احمى وتعودوا  
 لنتكم مرضى لا تقعدون على القيام وعلى جنبكم لم تكنتم قعودا على القعود وروى ذلك  
 ابن مسعود وعلى هذا التفسير يستفاد انه يقرب ايضا لكن لم يظهر رواية تدل على هذا التفسير  
 في خصوص هذه الآية ثم روي في ذلك تفسير قوله تعالى الذين يذكرون اسرفيا وهو ذلك  
 قيل ما قولك ذكره على بن ابراهيم بعبارة هذه الآية حيث قال الصبي يصلي قائما والعليل  
 يصلي قاعدا فمن لم يقدر ففصلوا بوجوه ما يرد وقد مر من تفسير النعمان مثله في باب القيام  
 مرد يا عن امير المؤمنين عليه السلام ولا تجزئكم عدم اعتناء الخوف بانه قوله فاذا اطمأنت فاجعلوا  
 الصلاة فان طهرها اذا استقرتم ثم زوال خوفكم ومكنت فلو بكم فاموا حدوا والصلاة وانما  
 اركانها وشراطينها الا ان يجعلها طينان على اعم من ذلك الا ان يكون البرؤ من المرض وقيل معناه اذا  
 اقمتم فاقوا الصلاة التي اجيز لكم قصرها وقد كلف بين وجهين وقد مر تفسير الموت متخفف  
 مثل الصادق عليه السلام عن الصلاة في الحرب فقال يقوم الامام قائما وتجوز طائفة من احوال  
 يقومون خلفه وطائفة باذا العدو فيصلي بهم الامام ركعة ثم يقوم ويقومون معه وثبت  
 قائما ويصلون ثم الركعة الثانية ثم يسلم بعضهم على بعض ثم يسلمون فيقومون مكان  
 اصحابهم باذا العدو ويحجز الا فرعون فيقومون خلف الامام فيصلي بهم الركعة الثانية ثم يسلمون



الامام فيقومون ويصلون ركعة اخرى ثم يسلم عليهم فينصرفون بتسليم واحد او اكثر  
 فصل صلواتك اياما ولم تكن تسبحة فليس تسبحة واحدة وطلة وكثرة يقوم كل تحية  
 وتسبيح وتعليق وتكبيرة مكان ركعة بيان ما رواه لا قوله بتسليم واحد لما رواه الشيخ  
 في الحسن كالصحيح عن ابي بصير عليه السلام انه سئل عن ركعة الخوف اربع صلوات ذات الرقاع  
 وهو الكيفية الاولى في هذه الركعة وتسمى بها لان القتال كان في سبيل جليل فجدد عمر  
 وصغر وسد كالرقاع او كانت الصلوات حفاة فلفوا على ارجلهم اكلوا وانفقوا في ذلك  
 او الرقاع كانت في الويتيم وقيل بذلك لموضع ثمانية نفر حفاة فنسبت ارجلهم  
 اطرافهم وكانوا يطوفون عليها الخوف وقيل الرقاع اسم شجرة في موضع الغزو والمسلمون  
 شروط هذه الصلوة اربعة الاول كون العدو في خلاف جهة القبلة بحيث لا يكون متعاملا  
 وهم يصلون الا ان عرفوا القبلة هذا هو المشهور في النكاح عدم اعتباره في هذه  
 الشهادتين والثاني ان يكون الخوف في جهة القبلة بحيث لا يكون في جهة القبلة  
 المسلمين كثيرة فيكونهم ان فرقوا في ثقتين بقاء كل فرقة منها العدو حال صلوة الاولى  
 والا ينع عدم احياهم في زيادة على الفرقتين وهذا الشرط في الثانية واضح وانما في الثانية  
 قولهم لا يفرقون في فرق وتخصيص كل ركعة بفرقة قولان واخراجه الشيخ ان الجواب  
 اخبروا انه انما يركع في الفرقة الاولى نية الانفراد عند نية الامام ام لا وانما عدم التمسك  
 بالثانية في تلك الحال من النية وانما الفرقة الثانية فقط هي التي يركعها في الركعة  
 الثانية كلما ولم يستلوا بالقراءة والافعال فيحصل لهم ثواب انما هو يرجعون الى الامام  
 السجد وحده لا يفرقون انفرادا عند القيام الى الثانية وقد صرح به العلامة في لفظ وصريح  
 حمزة بان الثانية تنزل انفرادا في الثانية او هو ظاهر المبسوط واختاره بعض المتأخرين  
 الروايات مختلفة في تسليم الامام اولها ثم قيامهم الى الثانية او انتظار الامام الى ان يفرغوا من  
 الثانية فيسلم معهم والظاهر التخيير بينهما فالظاهر ان الامام انفرادا ثم وعلى الثاني بقاء الفرقة  
 ثم ليس جماعة من الاحباب ذكره في النية في هذه الصلوة مع سائر الصلوات في تلك  
 انفرادا المأمور وتوقع الامام للمأمور حتى يتم وانما القاعد بالعام ولا يجوز لغيره انفرادا المأمور  
 انما يحصل في النية مما قول الشيخ حيث منع من ذلك في سائر الصلوات وانما المشهور الجواز  
 مطلقا لا لغيره بوجوب الانفراد هنا فالنكاح بهذا الاعتبار وانما توقع الامام المأمور حتى يتم

فانه غير لازم هنا كما عرفت وانما امانة القاعد بالعام فانما يتحقق اذا قلنا ببقاء امانة  
 الفرقة الثانية في الثانية وقد عرفت الخلاف فيه وتفتي هذه الاحكام في تلك الامانة  
 قليل الجهد ورفقا بغير التفرغ لها ومن احكام صلوة الخوف صلوة بطون الخوف وقد ورد  
 في النبي صلى الله عليه واله صلواتا باصحابه قال الشيخ في الحسن عن ابي بصير عن فضل بن فضال  
 والرواية عنهما لم يصح الامام بالفرقة الاولى بمجموع الصلوة والا فليركعهم ثم يسلم  
 بهم ثم يصليوا في موقف اصحابهم ثم يصلي بالطائفة الاولى في الصلاة وفضلهم وشكرهم كما  
 الصدقة في قوة كفاف مجموعهم وانما ان افترقوا المسلمين فرقتين وكثرة في خلاف جهة القبلة  
 قال في الذكرى وتخيير بين هذه الصلوة وبين ذات الرقاع ويرجح هذا اذا كان في المسلمين  
 قوة مانعة بحيث لا يثبت في الفرقة الحاضرة بطول لبث المصلحة ويكسر ذات الرقاع  
 اذا كان الامر بالعكس لا يفرق في هذه الرواية ضعيفة عامية يشكك المتأخرين عليها لانه لا  
 مشدرة جبرية الحكم الجواز على انه لا يجوز عادة اكمال صلوة ام لا وقد سبق الكلام فيه  
 وسها صلوة عسفان وقد نقلها الشيخ في هذه الصلوة والصلوة وشركان العدو في  
 جهة القبلة فيكونون في مستور الارض لا يسترهم شيء لا يكون امر كاف منه ويكون في  
 المسلمين كثرة لا يلزمهم صلوة الخوف ولا صلوة شدة الخوف ولكن صلواتا كما صرح الشيخ عليه  
 والعلفان جاز فانما قام صلى الله عليه واله مستقبل القبلة والمشركون اماه نصف  
 خلف رسول الله صلى الله عليه واله نصف ونصف بعد ذلك نصف صف آخر وكعب  
 رسول الله صلى الله عليه واله وركعوا جميعا ثم سجد صلى الله عليه واله وسجد الصف  
 الذي يليه وقام الاخرون يركعون فلما سجد الاولون السجدة الثانية وقاموا سجدوا فركع  
 الذين كانوا خلفهم ثم اتوا الصف الذين يلونه الى مقام الاخيرين وتقدم الصف  
 الاخير الى مقام الصف الاول ثم ركع رسول الله صلى الله عليه واله وركعوا جميعا في صلاة  
 واحدة ثم سجد وسجد الصف الذي يليه وقام الاخرون يركعون فلما جلس رسول الله صلى الله عليه واله  
 والصف الذي يليه سجدوا فركعوا جميعا فسلم بهم جميعا وقال العلامة لها  
 ثلث شرائط لئلا يكون العدو في جهة القبلة ولتكون في المسلمين كثرة فيكون معها  
 الا فتراق فرقتين ولتكون في جهة القبلة جليل ومستور الارض لا يكون بينهم وبين الصلوات  
 حائل من جبل وغيره ليتروا كبسهم يحمل عليهم ولا يخاف كمين لهم وتوقف انما صلا





فيكون من معاهم وجرأه فدون والامام قائم فيكون ويدخلون في الصلوة خلفه فيصلي  
 بهم ركعة ثم يسلم فيكون للادلين استفتاح الصلوة بالكبير والادلين التسليم من الامام  
 فاذا سلم الامام قام كل من كان من الطائفة الاخرى فيصلي لنفسه ركعة واحدة فتمت للامام  
 ركعتان ولكل انسان من القوم ركعتان واحدة في جماعة والاخرى وحدها واذا كانت المصليين  
 في اخوات فرقم فرقتين فيصلي بفرقة ركعتين ثم يجلس ثم اثنوا عليهم بيده فقام كل اثن  
 منهم فصلي ركعة ثم يسلموا او قاموا مقام اصحابهم وجاءت الطائفة الاخرى فكبروا وادخلوا  
 في الصلوة وقام الامام فصلي بهم ركعة ثم تسلم ثم قام كل اثن من منهم فصلي ركعة فشفعت  
 حتى مع الامام ثم قام فصلي ركعة ليس فيها قراءة فتمت للامام ثلث ركعات وللادلين  
 ثلث ركعات ركعتين في جماعة وركعة وحدها وللادلين ثلث ركعات وركعة في جماعة وركعتين  
 وحدها فصار للادلين افتتاح الكبير وافتتاح الصلوة وللادلين التسليم فصار التسليم  
 لجميع من جعفر بن محمد بن عيسى عليه السلام قال سالت عن رجل يقرأ السبع وقد حضرت الصلوة  
 فلا يستطيع الحس في صلاة السبع ولم يقم يصلي خاف في ركوعه او سجوده والسبع امامه على غير  
 القبلة قال له تهرأ الرجل امام القبلة خاف لم يثبت عليه السبع كيف يصنع قال يستقبل السبع  
 ويصلي يومه او ياء برسم وهو قائم ولم يزل السبع على غير القبلة ان المشهور بين العامة  
 انه خاف السبع والسبع اقبل بالفرق يصلي صلوة الخوف كنية وكيفية حتى قال في المعبر كل  
 الخوف يجوز فيها القصر والاشغال الا بالياء مع الضيق والافتقار على التسليم لم يخش  
 مع الايا ولم يزل الخوف من بعض اوسع اذ فرق بين ذلك وبين الاحتياط في ركوعه وذلك لانه  
 في الاحتياط وتعلل عن بعض علماء السابريين بان التقصير في عدد الركعات انما يكون في صلوة الخوف  
 من العدد وخاصة ولا يظهر من الروايات الا القصر في الكيفية على بعض الوجوه والمذكور فيها  
 العدد والنقص في السبع قالوا في غير ما يحتاج لا الكسوف دليل على التسليم الى الله والحق  
 بذلك لا سيما في يد المسلمين اذا خاف من اخطار الصلوة والمديون والمفسر ومخرج من اقامة  
 بالاعمار وخاف الجس فربما المداخلة في الاشتراك في الخوف انما قد يستدل على التسليم  
 بانه يجب الصلوة على جميع المكلفين في يوم الولاية والصلوة بالاياء والكبير في الصلوة  
 مشرعية في بعض الاحيان حيث تغدو الاول بنتا الى والادلين التقصير فيها دل على وجوب  
 الصلوة على كل مكلف والمصلحة قوية الكمال والحنو في الحول والفرق انما يصليها

غير مرجح للثبوت ولا يستبرم فوالفرقة الثانية بالقراءة بالزيادة ليوار فضيلة كبيرة الافتتاح  
 والقدوم والتقدم بغير قيتين في ادراك الكمال كان ونسب هذا القول الى الكثرة واختاره في التذكرة وقيل  
 الثاني افضل لما يكلف الثانية زيادة جلوس في التشهد من صبيته على التقصير والترجيح في غير ذلك  
 فان كنت مع الامام في الامام لم يصلي بطائفة ركعة وتقف الطائفة الاخرى بانما عدد من  
 يقوم ويخرجون فيقيمون موقف اصحابهم بانما عدد ويخرج طائفة اخرى فتقف خلف الامام ويصلي بهم  
 الركعة الثانية فيصليونها ويتشهدون ويسلم الامام ويسلمون بتسليمه فيكون للطائفة الاولى كبيرة الافتتاح  
 والطائفة الاخرى التسليم ولما كان صلوة الموقوف يصلي بالطائفة الاولى ركعة والطائفة الثانية ركعتين  
 واذا تعرض لك سبع ركعتين لم تقم في الصلوة فاستقبل القبلة وصل صلاتك بالاياء فان خشيت السبع بركعتين  
 فدر مع كيف دار وصل بالاياء وكيف يكلفك فذكرت تحت منقذ من رغبة اوس لقى او فاعاد  
 مخافة في الطريق وحضر الصلوة استغنى الصلوة تجاه القبلة بالكبر ثم مضى في شريك حيث شئت  
 واذا حضر الركوع ركعت تجاه القبلة ان امكنت ان تستلم وكذا السجود سجدت تجاه القبلة او  
 حيث امكنت ثم قلت فاذا حضر التشهد طبت تجاه القبلة بمقدار ما تقول تشهدان الله الا الله  
 وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك هذه  
 المنسطرة حال الضرورة وان كنت في المطاردة لم تعد فصل صلاتك بالاياء وان فاتت واجهت الله  
 وكبره تقدم كل تسبيح وتكبير في مكان ركعة عند الضرورة وانما جعل ذلك للاضطرار فانه  
 لم ياتي في ما ركوع والسجود فليصلي على راسه من غير عناية عليه السلام قال في حق استماع الحق  
 صلوات ورفض على المسافر ركعتين ورفض على الكائف ركعة وحدها قال في حق استماع على  
 في تقصير من الصلوة ان خفت ان يفتكك الرب كذا يقول من الركعتين فتصلي ركعة واحدة  
 يدل على انه سبيل من الجهد وقد رآه في كونه على الخطية او على انه يصلي مع الامام ركعة ومن وجبته  
 ابان في الغلب من جعفر بن محمد بن عيسى عليه السلام في صلوة الموزنة الخوف قال يصلي اصحابه طائفتين بانما  
 العدد واحدة والاخرى خلفه فيصلي بهم ثم ينصب قائما ويصليون هم قائم ركعتين ثم يسلم بعضهم  
 على بعض ثم في الطائفة الاخرى فيصلي بهم ركعتين ويصلون هم ركعة فيكون للادلين  
 ركعة وقراءة وللادلين قراءة هذا هو ترجيح التقصير للادلين ركعة ليدرك كل منها ركعة من  
 الركعتين العتين يعني فيها القراءة وعمر زارة وتجدد مسلم عن اليعقوبي عليه السلام قال اذا حضرت  
 الصلوة في الخوف فرقم الامام ركعتين وقفة مفصلة على عدة الامم وقفة خلفه كما قال في التبرك وتكون  
 فيكبر بهم ثم يصلي بهم ركعة ثم يقوم بعد ياء برسم من السجود فيتمثل قائما ويقوم الذين صلوا  
 خلفه ركعة فيصلي كل اثن من منهم لنفسه ركعة ثم يسلم بعضهم على بعض ثم يسلمون على اصحابهم





43

احمد واسم الله تعالى له كلفه عن كفاية المقال ولم يوفق في كفاية ما هو الحق والصواب على كل حال واستمر على ما هو الحق  
المعين وهو قريب من حيث ومعد فيقول المعتزلة ربه العيني محمد بن النوري عن اسبقه في له ولو ان الله لم يجمع المؤمنين المؤمنين  
انتهى رسالته محققا في انفسها في بيان بعض المسائل المتعلقة بالادعاء في ما اصبحت من اسبقه في له ولو ان الله لم يجمع المؤمنين المؤمنين

ما نت زينة على زوج واب فادعاه مهرها فعاد في متى برتبة منه  
فهل المدعى هو الذي عليه الالبات لانه لو ترك تركه فربا كان بقاء المهر لا بعد الموت  
خلاف الظاهر اتم الزوج لان قوله المذكور بعد ثبوت النكاح المستقيم للمهر المستر  
وبعد الدخول كان على خلاف الأصل لانه لا شك في براءة الذمة بعد شغلها  
وعدم اتمام الزوج لا تعقل الا باءاء منه او ابراء منها فتقول الزوج ترجع لا  
احضره الا من قطعها او مدعها اذا صرح باحد ما قلنا فيا هو مبعوث ولا محتمل  
سواء و ايضا الزوج اذا طابت به مهرها واكره لم تكلف باراد على اثبات النكاح  
المشتمل على المهر فلهذا الحكم من قام مقامها ولو جاز في بقاء على مقدمه مهرها وهو المهر المستر  
لكون اقامة البينة من وظائفه هو الذي يكون غرض الاشهاد له وتعود حكمته اليه ويكون  
امر الاشهاد في وسعه وقدرته ضرورة لانه التكليف بالاشهاد في مثل قوله تعالى  
واشهدوا اذا تباعدتم من فرج القدرة والوسع ولا قدرة لغير المعاملة في الاشهاد  
الا عند بدو المعاملة وحدها اذ بعد تحققها واستقرار شغل الذمة كان يخرج  
زام الاشهاد عنه بذي الحق ويتوقف على مساعدة الزوجين بالاقوال والاعمال في  
الذمة في سجنه انكار الحقوق الذي هو سبب شرع الاشهاد وكيف يعرفون بقاء  
امر الاشهاد يكون على ما هو في وسع صاحب الحق ان يجرى به والمعاملة حيث يسر له الاشهاد  
والتمثيل على الخصم ويتفرع على اصل المدعى ببيع بينة المعاملة ولم فصل بينها  
وبين الدعوى زمان يمكن فيه زوال الذمة فلم يخرج البينة بالشغل حين الدعوى اذ لو اصاب  
بطلت حكم الاشهاد وضيقا كحقوق ولا تخفى في الحكم بالساعة بيقضا وهو ما حيث كان  
احتمال البرائة ان هذا الاحتمال لا يكون بحديث شامة اخرى بعد الادلة امر بالاشهاد فيها كما لو  
كان امثل وانتم بطلت بها حكم الادلة وان كان العقور من جانب العبد فحكم الشرع  
بحج في ايضا تباركا بيمين المالك عند عدم البينة والحاصل ان اذا حدثت معاملة  
اشغلت ذمة احد المتعاملين كان غرض الاشهاد لا بد من شغل المدعى عند النزاع وعليه البينة  
ولم يشغل ذمة كل من المتعاملين كمن افاد كان غرض الاشهاد لكل منهما حج  
فكل مدع عند مطالبه بحقه البينة له على افر وبالعكس ثم يستمر الحق في له حيث  
معاملة اخرى بجره لانه ان غلام لا شك في هذه المعاملة المبررة كان ولا

اشد  
ما لم  
الادلة

في الاجتهاد لا يشهدوا احصاء ولم يفرض الاشهاد فيها يعود على ان غل فهو  
المدعى وعليه البينة عند النزاع ثم انه ان اكلها عليه بيا بينة اذ اراد المهر لم يكن  
ثم ادعى عليه ما كان عليه في الحق دس كان عليه اقامة البينة فيقيم بينة مدعيه  
الاولى بيمينه الحق فان قلت سماع بينة اصل المعاملة وبه دخل له من غير مستند  
المطلوب الحق ثبوت الحق وبقاء شغل الذمة حين الدعوى لا يحال تعقب الادعاء  
او ابراءه فلا يمكن الحكم باستيفان الذمة للشك في البقاء فلا تنقض حجة المدعى قلت  
لا شك في شغل الذمة اذا تحقق استمر له في ثبوت حادثة من قبل من جانب المدعى عليه  
لمصلحة من اداء ابراءه وهذا الحادث معاملة اخرى متعقبة لاشهاد فيها كالمعاملة  
الاولى لانها مبررة للذمة كانه لا يثبته لها ولا يشهد لها والاولى لمصلحة المدعى  
فما لم يطالب به وانه ان يثبت لمصلحة المدعى عليه فوالخطاب به وتبصر هو مدعيه  
لو نزع والمدعى مدعيه عليه لما عرفت من ان المدعى هو الذي يكون غرض الاشهاد  
له وفائدة تفرقة اليه فاذا اقام المدعى بينة على الحق فان كان بعد النكاح اصل  
الدين فخرجت عليه قطعا وان كان بعد انكاره شغل حال الدعوى الزم عليه كبراء  
بالحق الثالث عليه بالبينة فيلزم عليه الجواب اما بالادعاء او بالبراء او بالبراء  
فان كان على ثبت دية في ذلك فذاك والا كان له على المدعى البينين مكان ادعوى من ذلك  
هذا الادعاء ولم يكل بحري عليه حكم النكاح وبالجمل هو حاضر له من الجواب  
عن الحق الثالث ولا بد من ان يخرج عن عمدته وما ذكرنا مع انه الحكم المقرر في الدعوى  
يمكن استنباطه من رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام في الخبر  
مستند اليهم الاستظهار في اذا ادعى على الميت قال عليه السلام في الرواية فان كان  
المطلوب بالحق فقامت قيمته عليه البينة فعلى المدعى البينين باسرا الذي قاله  
الا انه قد مات فلان ولم يفرقه عليه فان حلف والا فلا حق له في الادعاء الذي قاله  
قوله فاه بينة لا تعلم موضعها او بغير بينة قبل الموت فمن ثم صارت عليه البين  
مع البينة اخبر وجه الادلة لانه البينة في الخبر منبر على ما هو الغالب فيها من كونها  
بينة اصل الدين لا بقاء شغل المدعى في حال الدعوى حج اذا قيمت بيمينها  
اصل الحق لا بقاء ذمة كان المدعى عليه كلام في البقاء من ادعاء الادعاء





ملكا مطلقا او ما يتكرس به لم يستع بنية المدعى عليه وهو صاحب اليد ولم كان  
لا يتكرس به سمعت بنية الداخر قال وهو الذي يقتضيه مذهبنا وقد ذكرناه في  
النهاية والمبسوط والكتب بين في الاخبار وقال احمد بن حنبل لا اسمع بنية  
صاحب اليد بما في اي مكان كان وقد روي ذلك صاحبنا قال وكيفية  
الاختلاف مع ابي حنيفة هل يستع بنية الداخر ام لا عندها وعندنا ان في الاستع  
وعنده لا يستع ثم قال اذا شهد البنية للداخر مضافا قبلها بلا خلاف  
بيننا وبين ابي حنيفة وقد حكينا له ولم كانت بالملك المطلق فانما لا نقبلها  
ولكن فخرية قولان احدهما قال في القديس مثل ما قلناه وقال في الجديد  
مسروعة وانما تنازع علينا لا يد للاحدهما عليه فاقام احدهما بين يدي والآخر  
اربعه فهو فالظاهر منه مذهب اصحابنا انه يرجح بكثرة السهو وكيفية الحكم  
بالحق وحكمنا لست وبنا في العدد وتفاضل في العدالة يرجح بالعدالة وهو اذا  
كانت احدهما اقوى عدالة وثان في القوة اذا تعادلت البينات على وجه  
لا ترجح لاحدهما على الاخرى ارفع منها فنخرج اسم حلف واعطى الحق  
هذا هو المحول عليه عند اصحابنا وقد روي انه يقسم بينهما نصفين وكذلك  
على قوله باجماع الفرق على استعنا في القرعة في كل امر معمول مثبتة وهذا داخل  
فيه وقد في المبسوط مذهبنا الذي يدل عليه اخبارنا ما ذكرناه في النهاية وهو انه  
اذا شهد بالملك المطلق ويد احدهما عليه حكم لليد وكذلك ان شهدا بالملك  
اليدين المقتيد لكل واحد منهما ويد احدهما عليها حكم لمن اقر به وقد روي انه حكم  
لليدين انما رجة فهو بينهما نصفين ولم كان ايد بها خارجة  
ارفع منها فنخرج اسم حكم له به مع يمينه لم كانت الشهادة بالملك مطلقا  
ولم كانت مقيدة قسم بينهما نصفين ولم كان لاحدهما بالملك المطلق ولا في  
بالملك المقتيد حكم للذي شهد اليه بالنقيد واذا ثبتت بنية الداخر استع اجماع  
فالكلام فيه كيف يستع بالبنية الخارج فاذا شهدت بالملك المطلق سمعت ولم تشهد  
بالملك المختص لا سببه اولى انه يقبل داما بنية الداخر فان كانت بالملك  
لا سببه قبله ولم كانت بالملك المطلق قال قوم لا سمعها وقال قوم سمعها

والاول من هذا لانه يجوز ان يكون شهدت بالملك لا جعل اليد اليد قد زالت بالبيع  
ثم ذكر العلماء قدس سره في المجلد الثاني من احوال العلماء ورجالهم انما عليه من  
الكيفية وعلى بن بابويه والصدوق وابن ابي عمير وابن ابي عمير وسكاه وآدم البراج  
وابن حمزة وابن ادريس قدس سره ورحمهم والمعتدلة نقول ان كان هناك  
يد منقضية واخرى خارجة وشهدت بنية المشتري بالسبب اطلقت الاخرى  
فان البنية بنية الداخل مع يمينه لانه رآه انما هو عن جابر لم يدخل احدا  
على رسول الله صلى الله عليه واله في دابة او غيره فقام كل واحد منها البنية انها  
نتجها فقطع بها رسول الله صلى الله عليه واله من يده وفي طريق الكاظمة رآه غياث بن  
ابراهيم عن الصادق ع ان امير المؤمنين ع اخضم اليه رجلا في دابة وكلاهما  
اقام البنية انه نتجها فقطع بها للذي مر به وقال لو لم تكن في يده جعلتها  
بينها نصفين وعن اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام ان رجلا اخضا  
على امير المؤمنين ع فحلف احدهما والآخر له كيف فقطع بها للمالك قيل  
له لو لم يكن في يده واحد منها فاقام البنية قال اخضاها فايها حلف وكل  
جعلها للمالك فان حلفا جميعا جعلتها بينهما نصفين قيل فان كانت في يده  
واحد منها فاقام جميعا البنية قال اتفق بها للمالك الذي مر به ولان  
جانب الداخل اقوى ولهذا قدمت يمينه على يمين المدعى فيكون بينة اقوى لان  
له بدا وسببا لكل فالأخرى ولا نه تعارض فيسلم اليد مع السبب وان كانتا  
مطلقتين او مقيدتين بالسبب فالبنية بنية الخارج لما رواه محمد بن حفص  
عن منصور عن الصادق عليه السلام قال قلت له رجل في يده شاة فجاء رجل فادعاها  
واقام البنية العدول انها ولدت عنده ولم يبيع ولم يهب وجاء الذي في يده  
بالبنية مثلهم عدول انها ولدت عنده لم يبيع ولم يهب قال ابو عبد الله عليه السلام  
حقها للمدعى ولا اقبل من الذي في يده بينة لان الله عز وجل انا امرنا بطلب  
البينة من المدعى فان كانت له بينة والا فيمين الذي هو في يده يمكننا ان نرأسه  
عز وجل وان كانت يدها عليها قسم بينهما نصفين لان كل واحد منهما خارج  
في النصف داخل في الآخر فنتسب بنية فيها هو خارج عنه ولان كانت يدها خارجا

[illegible][illegible]



حكم بترجيح احد البينيين في العادة والعدد فيبقى للاجح فان رايها  
 فالوجه في خلاف لمن خرج اسمه فان امتنع اطلق الا فذلك في  
 قسم منها بالسوية ولو كانت احد البينيين اقدم تاريخا شهدت بغير الملك  
 واثمارة لا حين الشهادة فمراول من المتأخرة ولو كان في التاريخ اذ كانا  
 مطلقين فيه اواحد مطلقا والاخرى مقيدة فعارضنا واجمع الشيخ على  
 قوله في خلاف بانقسم من الاخبار وبانها قد اعياد اقا ما بينة فلا ترجيح  
 ويبقى اليد مختصة باحد ما يترجح بها وهو حسن لكن حديث مصور يدل على  
 خلافه ولو لا نصرت لا قول الشيخ في خلاف لتعارض البينيين في  
 كون العين المتنازع فيها في اياها المسمى اربع صور كون بينة المشتبه شهدت  
 بالسبب واطلقت الاخرى كونها مطلقتين او مقيدتين بالسبب او عكس  
 والى اى اطلقت بينة المشتبه وتسببت الاخرى اختار العلامة في كل صورة  
 في الثالث ما فيه ترجيح بينة الخارج مستند بحديث منصور وفي الاول ترجيح  
 بينة المشتبه واستند لا اخبار الاول وفيه نظر في العمل بالخبر خير يقتضيه  
 طرح الاخبار الاول لانها تخالف في مورد واحد بحيث لا يجتمعان في شيء  
 واذا طرح الاخبار الاول في مورد ما يتاخر في الاستدلال بل انهم يابا لادوية  
 بيان ذلك في مورد الرداءات الاول في البينيين حيث حكم فيها بترجيح بينة  
 المشتبه لان الحكم بالترجيح عند رجحان بينة اولى وهذا هو مقصود العلامة في  
 في الاستدلال على الصورة الاولى بالخبر لانه كما يجوز ويرد عليه ما اوردنا في  
 المقيس عليه ابطال خبر منصور بطل قياسه لادوية لانه في شأن الخبرين  
 في كل الخبرين ورد في صورة في البينيين مع اختلاف حكمها حيث حكم في الاول  
 بترجيح بينة المشتبه وفي الثاني ببينة الخارج المسمى ان عليه لم نفي قول بينة  
 ذرا اليد على العموم بايراد البينة لكونه في سياق التفرقة لا بايقين العموم ايضا على  
 هذا الوجه الا في الاستدلال بالصورة الاولى كلها في خبر المنع لا سيما وكلها  
 لا سماع بينة المشتبه مثل قوله فيكون بينة اقوى وانها المسموعة في البينيين  
 الاخيرين لان كل ذلك فرع سماع بينة المشتبه والخبرين فيعموما هذا فان قلت

بترجيح بينة المشتبه في العادة والعدد فيبقى للاجح فان رايها  
 فالوجه في خلاف لمن خرج اسمه فان امتنع اطلق الا فذلك في  
 قسم منها بالسوية ولو كانت احد البينيين اقدم تاريخا شهدت بغير الملك  
 واثمارة لا حين الشهادة فمراول من المتأخرة ولو كان في التاريخ اذ كانا  
 مطلقين فيه اواحد مطلقا والاخرى مقيدة فعارضنا واجمع الشيخ على  
 قوله في خلاف بانقسم من الاخبار وبانها قد اعياد اقا ما بينة فلا ترجيح  
 ويبقى اليد مختصة باحد ما يترجح بها وهو حسن لكن حديث مصور يدل على  
 خلافه ولو لا نصرت لا قول الشيخ في خلاف لتعارض البينيين في  
 كون العين المتنازع فيها في اياها المسمى اربع صور كون بينة المشتبه شهدت  
 بالسبب واطلقت الاخرى كونها مطلقتين او مقيدتين بالسبب او عكس  
 والى اى اطلقت بينة المشتبه وتسببت الاخرى اختار العلامة في كل صورة  
 في الثالث ما فيه ترجيح بينة الخارج مستند بحديث منصور وفي الاول ترجيح  
 بينة المشتبه واستند لا اخبار الاول وفيه نظر في العمل بالخبر خير يقتضيه  
 طرح الاخبار الاول لانها تخالف في مورد واحد بحيث لا يجتمعان في شيء  
 واذا طرح الاخبار الاول في مورد ما يتاخر في الاستدلال بل انهم يابا لادوية  
 بيان ذلك في مورد الرداءات الاول في البينيين حيث حكم فيها بترجيح بينة  
 المشتبه لان الحكم بالترجيح عند رجحان بينة اولى وهذا هو مقصود العلامة في  
 في الاستدلال على الصورة الاولى بالخبر لانه كما يجوز ويرد عليه ما اوردنا في  
 المقيس عليه ابطال خبر منصور بطل قياسه لادوية لانه في شأن الخبرين  
 في كل الخبرين ورد في صورة في البينيين مع اختلاف حكمها حيث حكم في الاول  
 بترجيح بينة المشتبه وفي الثاني ببينة الخارج المسمى ان عليه لم نفي قول بينة  
 ذرا اليد على العموم بايراد البينة لكونه في سياق التفرقة لا بايقين العموم ايضا على  
 هذا الوجه الا في الاستدلال بالصورة الاولى كلها في خبر المنع لا سيما وكلها  
 لا سماع بينة المشتبه مثل قوله فيكون بينة اقوى وانها المسموعة في البينيين  
 الاخيرين لان كل ذلك فرع سماع بينة المشتبه والخبرين فيعموما هذا فان قلت

ما التوفيق ما ترجيح بين الخبرين قلت خبر عدم قول بينة المشتبه ولم وقع معقده  
 واذ كانت التراجع عند الاصولين لكنه ثبت العدد والسند والاعتبار العقلي  
 لا يقاوم خبر القبول لانه مقدر ومن جملة خبر اليمين في عدم من الصحاح دا  
 باعتبار العقل فهو من شهادة العدلين من الحجج الشرعية في العادة وفي غير ذلك  
 لا غير من الاعتبارات الشرعية او العقلية ربا في العقل والقطع ورجح البينيين وشمل  
 بهما ما تحقق في جانب بينة المشتبه دون الخارج تركها ترك البينيين ونسبت  
 بالنظم بل ترك البينيين ونسبت بالجلل لان البينيين بالشي لا يجتمع مع طرفيها  
 فاذا اتى المشتبه بعشرة عدول من الدابة نجاها فملكه ومزوده واتي بالخارج  
 من نجاها فملكه ومزوده مع فرض فائدة شهادة عشرة اقطع والبينيين فكل من ترك  
 البينيين والمصير لا شهادة العدلين مع احكام الاستبانه في مثل قد سمعنا بعض  
 الثقات قد شهد في مثل ذلك ثم رجع لما ظهر له انه قد وقع الاستبانه معقدا بان  
 هذا البينيين غير شرعي وذلك لظن بل اجهل من عرفنا به رجع فليل خبره في انه  
 مناف لما هو كالاتفاق من انه الحكم حكم بطل في حقوق الناس في غير مطالبه البينة ثم تباه  
 البينة شرعا في جانب المدعى البينيين في جانب المدعى عليه نظرا الى حكمه مقتضيه لانه قد  
 ذكرنا في المسالك من انه جانب المنكر اقوى لو افقت الظاهر والبينة اقوى في البينيين  
 براءتها غير تامة جلب المنفع ففعلت البينة على المدعى بغير قوة البينة ضعف الخبر هو  
 الكلام المدعى وقنع من المنكر بالحجج الضعيفة بقوة جنبه ولان له الاثبات من جانب منكر  
 من حيث انه منكر غير ممكن غالبا لا يقتضيه في نفسه عدم سماع بينة المدعى عليه لانه  
 انقضت له وتيسر له اقامتها حيث شهدت الواقعة والظن من عدم الامر بما دام  
 الشهادة لم يسلم في القبول فاذن هذا الخبر مع جهالة سنده لا ينفص حجة لاثبات  
 مستفهمه ودفع تلك المناقشات فان قلت تحمل الخبر على صورة في البينيين وعليل  
 كما كونه مشارة لادرج الترجيح لا مطلقا حتى يلزم المفسد ولان كان ظاهر القول لا يدفع  
 لتناقضه وبين خبر قبول سماع بينة المشتبه اذ مرده ايضا التساوي فان قلت بل لا يخبر  
 بين العمل بكلا الخبرين اذ في كل منهما جهة ترجح اما في المشتبه فاليد واما في الخارج  
 فتاوى اعتبار البينة في كونه العمل بكل من الخبرين اعتبار الكل من الخبرين

بترجيح بينة المشتبه في العادة والعدد فيبقى للاجح فان رايها  
 فالوجه في خلاف لمن خرج اسمه فان امتنع اطلق الا فذلك في  
 قسم منها بالسوية ولو كانت احد البينيين اقدم تاريخا شهدت بغير الملك  
 واثمارة لا حين الشهادة فمراول من المتأخرة ولو كان في التاريخ اذ كانا  
 مطلقين فيه اواحد مطلقا والاخرى مقيدة فعارضنا واجمع الشيخ على  
 قوله في خلاف بانقسم من الاخبار وبانها قد اعياد اقا ما بينة فلا ترجيح  
 ويبقى اليد مختصة باحد ما يترجح بها وهو حسن لكن حديث مصور يدل على  
 خلافه ولو لا نصرت لا قول الشيخ في خلاف لتعارض البينيين في  
 كون العين المتنازع فيها في اياها المسمى اربع صور كون بينة المشتبه شهدت  
 بالسبب واطلقت الاخرى كونها مطلقتين او مقيدتين بالسبب او عكس  
 والى اى اطلقت بينة المشتبه وتسببت الاخرى اختار العلامة في كل صورة  
 في الثالث ما فيه ترجيح بينة الخارج مستند بحديث منصور وفي الاول ترجيح  
 بينة المشتبه واستند لا اخبار الاول وفيه نظر في العمل بالخبر خير يقتضيه  
 طرح الاخبار الاول لانها تخالف في مورد واحد بحيث لا يجتمعان في شيء  
 واذا طرح الاخبار الاول في مورد ما يتاخر في الاستدلال بل انهم يابا لادوية  
 بيان ذلك في مورد الرداءات الاول في البينيين حيث حكم فيها بترجيح بينة  
 المشتبه لان الحكم بالترجيح عند رجحان بينة اولى وهذا هو مقصود العلامة في  
 في الاستدلال على الصورة الاولى بالخبر لانه كما يجوز ويرد عليه ما اوردنا في  
 المقيس عليه ابطال خبر منصور بطل قياسه لادوية لانه في شأن الخبرين  
 في كل الخبرين ورد في صورة في البينيين مع اختلاف حكمها حيث حكم في الاول  
 بترجيح بينة المشتبه وفي الثاني ببينة الخارج المسمى ان عليه لم نفي قول بينة  
 ذرا اليد على العموم بايراد البينة لكونه في سياق التفرقة لا بايقين العموم ايضا على  
 هذا الوجه الا في الاستدلال بالصورة الاولى كلها في خبر المنع لا سيما وكلها  
 لا سماع بينة المشتبه مثل قوله فيكون بينة اقوى وانها المسموعة في البينيين  
 الاخيرين لان كل ذلك فرع سماع بينة المشتبه والخبرين فيعموما هذا فان قلت





ما رجع بالبينة اقوى ما رجع بالبينة لان صاحب اليد مدعى عليه والمدعى من البينة  
 بتقديم الملك فكان اول الخبر وهذا يعطى جميع بينة الخراج بشهادته بالقدم وكذا  
 خارجا وقال في ف اذا كانت في يد حديث الملك فصاحب اليد اول وبتدليل  
 عليه باجماع الفرقة واجازهم وخبر جابر عن رسولنا سره لمن وجب له اخضا لاسر  
 اسره دابة او غير فاقام كل واحد منها البينة انها له فحققت بها رسولنا سره  
 لمن سره يده وروى غياث بن ابراهيم عن الصادق ع انه امر المؤمنين ان اخضع  
 اليه رجلا في دابة وكلاهما اقام البينة انها فحققت بها للتي مر في يده وقال  
 لو لم يكن في يده جعلتها بينهما فحققت والوجه ما قاله في ط لان قديم الملك لا يجرى  
 حديثه وبينة الخارج ايضا اولي فاذا اجمع وجهان فحققت لما نسب اليه لا يستقل  
 كل منهما بالقضاء فاجتباهما اولي دلالة في حكمه شين على خلاف قلنا لان  
 احدهما لم تشهد بالسبق بخاصة منه قال الشيخ في ط اذا ادعى دارا  
 في يد رجل فقال هذه الدار التي في يدك لي ملكي فانكر المدعى عليه فاقام المدعى  
 بينة انها كانت في يده اس او منذ سنة سواء قبل تسع هذه البينة ام لا قال  
 قوم هي غير مسموعة وقال افون مسموعة ويقضي بها المدعى ولا فصل بين لم تشهد  
 البينة له بالملك مس من لم تشهد له باليد مس والعصم عنه فانه في هذه الدار  
 غير مسموعة فمن قال مسموعة حكم بالدار المدعى ومن قال غير مسموعة ولا بينة مع  
 المدعى فيكون القول قول المدعى عليه مع يمينه وكذا قال في ف فانه قال اذا ادعى  
 دارا في يده في يد رجل فقال هذه الدار التي في يدك لي ملكي فانكر المدعى عليه فاقام  
 المدعى البينة انها كانت في يده اس او منذ سنة لم تسع هذه البينة وهو  
 احد قولنا في ف والثاني في ف انها تسع وبينة المدعى عليه عن الملك في حال البينة  
 تشهد له بالاس فقد شهدت له بغير ما يدعيه فلم يقبل فان قالوا انها شهدت  
 له بالملك مس والملك مستدام لانه يعلم بزمانه فلهذا لا تعلم له الملك ثبت بها  
 يكون مستداما على الزمان الاول موجود فلا يزال الثابت بما يحتمل ثم قال في ف  
 لو ادعى زيد عبدا في يد رجل فانكر المدعى عليه فاقام زيد البينة انه هذا السيد  
 في يده بالاس او كان ملكا له بالاس حكمت بهذه البينة ولت في غير طريق انما

قال ابو اسحق لا يقضي بها فلا واحد وقال ابو العباس على قولين احدهما يقضي له  
 بها والثاني لا يقضي دليلنا انما بينا ان البينة بتقديم الملك اولي من البينة بديث  
 الملك واذا ثبت ذلك فبينة تقديم الملك هو او شهدت بالملك او باليد  
 لان اليد تدل على الملك ثم خالف يمينه لا دليل في ط اذا ادعى زيد عبدا  
 في يد رجل فانكر المدعى عليه فاقام زيد البينة انه هذا السيد كان في يده بالاس  
 او كان ملكا له اس هل يقضي له بهذه البينة ام لا قال قوم لا يقضي بها وقال  
 قوم يقضي بها وهو الاقوى كما قلنا في تقديم الملك وادى قال ابن الجنيد لو كان  
 في يده رجل وادعاه اخرا فاقام البينة بان كان اس في يده لم يخرج من يده  
 من هو في يده ولم يحكم بملكها لمن لم يثبت في يده وقد ظهر من كلام الشيخ في الملك  
 الحكم بادوية قديم اليد في طرف العبد وعدمه في طرف الدار ولا يقضي للتفويض  
 وتيسر ايضا ما راد الشيخ اذ لا فرق بين التنازع في الدار والعبد وانما الحكم  
 فيها واحد لكنه اختلف قول الشيخ فتارة حكم بتقديم بينة من شهد سبق اليه  
 وتارة لم يحكم والوجه الاول لما لم يقر العبد الحكم سبق اليه مع الحكم سبق  
 الملك مما لا يمتنع والثاني في ثابت على ما تقدم فيسقط الاول وبيان انما  
 له اليد دليل على ملكه فاذا ثبت بالبينة او الاقرار سبقها فقد ثبت  
 دليل الملك ثبوت دليل الملك يقضي ثبوت مدلوله واللام يكنز دليل الخ  
 الشيخ بان اليد تنقسم الى ما يقضي التملك لا ما لا يقضي كالعارية والارباح  
 والعقبة غير ثبوت المطلق لا يستلزم ثبوتها خاصا لمعين واجوب الجني  
 من الاطلاق فان اليد مع عدم دليل ينافي الملكية ولعل على الملكية ولان  
 الانقسام ثابت ايضا في ذي اليد المستقرة فان نافي الملكية كان منافيا  
 هذا اليد المملوكة اذا لم تشهد القرائن على خلاف ظاهر الملك كان ظاهر  
 الملك بدليل عدم لزوم البحث والخصم خيرا كما هو مستفاد من الشرع ويتعارف  
 العرف والابنم الضيق واخرج العبد لمن يبيع الشربة السهم السهم ثم  
 الملك حقيقة في غير هذا المصالح الكامل المتصرف فيه بالاحتياط كله او حصة  
 نفسه ما من الاستمساك بنفسه والنقل بغيره بالاستقلال قيدا

يد  
 بملك المدعى

ما يجوز

لا ينفق جماعه بالكلية بالبحر عليه وبالاستقلال لا يجوز تصرفه لو قيل ما راجع ذلك  
 اجواز يتفرع على سبب يجوز ويتسبب به من حدث ذلك الملك من يده او  
 السبب م انتقل اليه غيره اليه بما لا يشر فيه قيل الملك على تحقق ذلك لا يماز  
 فلا ملكا فاعرفت ذلك فنقول اذا قلنا ظاهر اليد الملك او قلنا اليد  
 على الملك دليل فقد بدخل في الظاهر وقوع السبب الملك ومنه يتبعه قول من قال  
 لمن ادعى على ذي اليد فعليه اثبات عدوانه لا على المدعى عليه اثبات حقيقة  
 لانه لو لم يكن يده اذ احقية واقعة كما يتبادر فكان على المدعى اثبات خلافه الذي يدعيه  
 الكلام في اثبات الخلاف وطريقه وان لم يثبت وينتزع الملك من اليد  
 فنقول اذا ادعى رجل في يده زيدا حرا او عبدا او غيره ذلك متوقفا لسبق الملك  
 اذ اليد في طريقه والكره في مسندتي الشيخ المنقولتين الاولى ما  
 فيه من تعارض البينان في الملك كون المدعى في يد احد المتداعيين واختصت  
 بغيرها بزيادة التاريخ والمشهور انه سبق التاريخ وقدم الملك في المرحلات  
 المتعارض فخرج الشيخ في ذلك السابق معللا بان مدلول البينة والبينة اول  
 من اليد وحاصل هذا الوجه انه البينان تعارض في اثبات الملك في الحال  
 فتا قضا فيه ويقوم المدعى ببينة السابق بل معارض ومع الاخر البينة  
 اول من اليد وكذا اخرج بالبينة وبانه من جانب الخارج وانما خرج اولي  
 بترجيح بينة وفيه لب البينة التخصيص اذا سقطت بالتعارض فلا اعتبار بها  
 فلم يثبت بها شيء ولم احقق بها وعلى تسليم اعتبارها فيما احقق بها فلا تناقض  
 بين السابق المستفاد من البينة والى استبعاد اليد لولا كون الملك سابقا له  
 ولا حقا له في الدائم انما يترادف اذ لم يعارضه المزيل وهذا المزيل هو اليد  
 والوجه الاخر ايضا بدخول التخصيص في كماله البينان بالسبق كمال  
 بل تعارض ايضا في الحال وصورة او تتبع شهدت الاولى بالملك والثانية بالملك  
 او اليد واثنان شهدت الاولى باليد والثانية بالملك اليد والفرق بين المستقلين  
 في المسئلة كاوليين متولين مع الاشتراك في كون العين في يد المدعى عليه وتعرض بينة المدعى لقدم الملك  
 مع التماثل في التاريخ بالتقدم القديم فثبت ملكه في الحال في المسئلة الاولى دون الثانية والمشهور بانها لا تسع  
 وانما في التعارض في الملك  
 في الثاني المتعارض بين المتقدمين  
 باستمرار الملك لا جازا له  
 بالمدعى عليه

لا ينفق جماعه  
 بالكلية بالبحر عليه

ما لم ينفق له شهادتها قولها وهو ملكه في الحال او لا اعلم له من ذلك لو قال  
 زان ام لا لا تقبل اذا اطلاق الشهادة بالملك القديم لا بناء على كون العين ملكا  
 للمدعى عليه مع علمه ان يده ذلك فاذا لا تسع الشهادة المطلقة بالقدم في الحال م  
 كما لا يسع دعوى الملك السابق قطعا ويزق اخر في المسئلة الثانية لا تعرض وفيه كان م  
 فيها ان بينة المدعى عليه لتسليم المدعى له العين في يد المدعى عليه لكن الحكم نعم ما  
 اذا كان هناك بينة تشهد للمدعى عليه باليد او الملك في الحال في غير امر الملك  
 وما يتفرع عليه من المعاملات لما كان متبينا على الظاهر فالظن امر الشهادة بالملك  
 ايضا لك بالنسبة له بقائه في ملكه في الحال اذا الشهادة بسبب الملك امكن اجزم دان  
 فيه لكن بالبقاء فلما يتفق اجزم فيه بل قيل لا يمكن اجزم فيه لان من هب بالاول  
 ما يمكنه لم يقع ستر بحيث لا يطلع عليه من هو ملازم للمالك ليدونها واستراحت  
 فعلى هذا القول ان الشاهد هذا ملك زيد على ما علم من ظاهر الحال كلف في الشهادة وكذا  
 من على الحكم الحكم والا لصاح حقوق انك غالبا ومن ملك الظاهر استمرار اليد عليه  
 ومنها الاطلاع على ارادة المالك بخوض التصرفات الآتية في ملكه ومنها الاطلاع على  
 ملكه في الملك كخزانه من فروع ملكه من يده بخوض تصرفه وتعبه وكونه في صدوره الاحتمال  
 كاستمراره ما خرج من يده وشمل ذلك من الامور الموجبة لطلب ان الشاهد يكون ملكا  
 باقيا على ملكه فيمكنه الشهادة بالبقاء وباشا ذلك يمكنه ان يحصل له ان اجزم  
 بالبقاء وعدم وقوع المزيل ستر الا عرفت حال المالك في الظاهر ما في ضمير عاوجه  
 يتزعمه في حقه وتلقفه من خلقه ويؤيد ذلك ما ورد في بعض الاخبار السابقة  
 قولك بعد قوله انه ملكه لم يبيع ولم يهب حيث اتى في الشهادة بعد وقوع  
 المزيل من المالك بل لا يكره جانب الحكم فتدبر فاعلم من ذلك جواز وقوع الشهادة  
 بعدم المزيل وقبوله وبما ذكرنا يظهر من الشهادة بالبقاء لا يستلزم ان يكون مستندا  
 لا مجرد الاستصحاب فلتكلم في المستقلين بخوض التخصيص فنقول  
 في المسئلة الاولى قول احد البينتين انها ملكه منذ سنة وقول الاخرى انها  
 مستنتية لانه ارادته ابتداء زمان الملك كما هو قاعدة الفوعة من مدخل  
 منذ الزمان كله عتدا الى زمان التكلم كما هو اعميه وعلامة وضع ما بعد منذ















اذا لم يستم كن امر القويته بعبدة قاراج اذن السماع واسر حال علم بقاين احكام

56



57

58





احمد واصبوا وادعوا ربكم فستجبوا لهم جميعا  
 والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم فلهم اجرهم  
 لا ينقص مما اجرهم الذين آمنوا ولم يلبسوا  
 من امرهم من شيء ذلك اجرهم الذي كانوا  
 يعملون

ما اتها الذين آمنوا واتبعتهم اهليهم  
 فلهم اجرهم لا ينقص مما اجرهم الذين آمنوا  
 ولم يلبسوا من امرهم من شيء ذلك اجرهم  
 الذي كانوا يعملون

امارة

امارة وقد وافقه واغلبه بعضنا بها وكان لها زوج فطلقها ثمسا على غير السنة  
 وقد كره له ان يقدم على تزويجها حتى يستأمر كمن يكون استأمره فقال ابو عبد الله  
 عليه السلام هو الفرج وامر الفرج شديد ومنه يكون الولد ومنه تحسب طلائع جهاد في  
 الكفاية في حديث عبد الرحمن بن ابي حجاج عن ابي ابراهيم عليه السلام في تزويج المرأة في العدة  
 وساقه له قال عليه السلام احدي ابها لتيه ابون من الاخرى ابها لتيه بان استخرجتم  
 ذلك عليه وذلك بان لا يقدر على الا حياط معها في كفاية الا نوار عن عوالي اللؤلؤ  
 في احاديث رواها الشيخ شمس الدين محمد بن مكي قال البني صلى الله عليه واله دغ  
 ما يريكم لا ما لا يريكم واما صلى الله عليه واله من انقر البهات فقد استرا  
 له نية وقال الصادق عليه السلام ان تنظر الحزم وتأخذ الحانطة لم ينك تيب  
 عن ابن السدي عن صفوان عن عبد الرحمن بن ابي حجاج قال سالت ابا الحسن عليه السلام  
 عن رجلين احبا باصدا واما محرمان اخرا بينهما ام عاقل واحد منها جزاء فقال  
 لا بل عليهما جميعا فذكر كل واحد منهما الصيد فقلت ان بعض اصحابنا سألني عن  
 ذلك فلم ادر ما عليه فقال اذا اجتمع مثل هذا فليتركوا فليكن بالاحياط حتى  
 تسالوا عنه فقلوا اقول قد مر في باب اداب طلب العلم عن الصادق عليه السلام قال  
 العلما ما جهلت واياك ان تالم نقتا وتجربة واياك ان تعمل برايك شيئا  
 وخذ بالاحياط في جميع ما تجتهد اليه سبيلا واهرب من الفتيا هربك من الله ولا تجعل  
 رقبتهك جبهة للناس جبر الله كلام الجار وفي الوا في كفاية ما سادته عمر الى بصير قال  
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصلوة في الغراء فقال كان علي بن الحسين عليه السلام  
 رجلا صريحا لا يدق فراقا لاجاز لان دبا عنها بالقرط وكان يبعث الى العراق  
 فيؤتي حيا قبله بالفرد فيلبسه فاذا حضرت الصلوة القاه والقي القميص  
 الذي تحته الذي يليه فكان يسان عن ذلك فقال ان اهل العراق يستعملون كس  
 الجلود المنيمة ويزعمون ان دبا عنه ذكاته - الصدر البرد فارس موب والصد  
 ككتف الذي كبد البرد سريرا والذ نوا السخرة والحرارة والقرط عوكة ورق الس  
 يد يبع به الا ديم ولعل اجتنابه عليه السلام كان اجبا باو احياط لما ياتي من جواز الكفاية  
 بعد العلم كفاية ما سادته عمر ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن زرارة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام

ما يد

ما

بالحيطة



عن قبله المحقر فقال ليصل حيث يشاء كما روي ايضا انه يصل في اربعة جوابات يله  
وقد روي في من لا يهتدي القبلة في سفارة ان يصل في اربعة جوابات يسبحون  
عن اسمعيل عن فراس عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت جئت  
فذاك ثم اقول يا محمد لعين عليا يقولون اذا اطمعت عليا او اظلمت فلم تعرف  
السواء كذا وانتم سواء في الاجتهاد فقال ليس كما يقولون اذا كان ذلك فليصل  
لا ريب وجوه في هذا الاعتراض من المحدثين دلالة واضحة على عدم جواز الاجتهاد  
عند الامامية ولهم هذا كان امر معلوما عندهم مسلم من الطرفين وجوابه انه ليس  
اجتهاد في الحكم الشرعي وانما هو اجتهاد في ما يقع الحكم الشرعي وهو جائز عند الجميع  
لهم الامام عليه السلام عن هذا الجواب لا جواب اخر لمصلحة راناه ارشاد الاصحاب  
في الجهاد لانه بالاجتهاد حسن فقال انما لنضطر قط في الاجتهاد في امر لان لنا فيه نأخذ  
بالاجتهاد في كل ما اشبه حكمه علينا ولم يجز لنا الاجتهاد فيه اذا لم يكن حكمه شرعا  
وبهذا الجواب التوفيق بين الاخبار في هذا المقام وفي التمهيد بين حمل الاخبار على الاجتهاد  
على ما اذا لم يتيسر الصلوة لاربع جهات للامانة والقنوب ما قلناه انتم كل من التواضع  
قال في القاموس احاطا اخذ في الحكم والاسم الحوط والحيط وكسر في جمع البون وفي الحديث  
خذ بالحاظ لا تترك اي بالاجتهاد في امر الدين في احاط بالامر لنفسه اي اخذ بالمرحوظ  
حول ذلك الامراء دور وحاظ حوطا وحاظا اذا حفظه وحماة وذات عنه وتور على  
مصلحته ومنه الدعاء واجلته في حياضك وحياض الاسلام حفظه وحمايته انتم وقال  
بعض الفضلاء حفظه وحمايته من كل ناحية اقول اي مما يمكن كونه لم يزل في نظرنا اليه  
الفساد والنقص وذلك انما يحصل بعرفه مشعرا الاسلام والانتهاز والامر والانتهاز من الامية  
والاعتقال بعلم محاسنه والانتهاز من مساوئها والذب عن جنته عات والمخترعات فيه لبقاء الاسلام  
تغيره واخذركم بيقظوا دسستهم والاعلاء واخذركم واخذركم بجمع في اخذ حذره  
اذا يتقسط وتحفظ من الخوف كانه جعل حذره الله التي يحفظ بها نفسه وفيه عن البار  
عليه السلام خذوا اسلحتكم سموا حذرا لان بها يتفرق المخذرة وانتم وانتم خذوا اسلحتكم  
هذا التفسير وما قبله من الاخبار كلها ثبات جماعات متفرقة جمع ثبته جميعا مجتمعين  
ككتبة واحدة ولا تخاذلوا في عن البار عليه السلام البات السرايا والجمع العسكر ككتبة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

تغیر السات:

في تفسير الصلوة أقول انما ذكرنا الآية في باب الاحياء لما سبقت اخذنا من لاخذنا في  
في الدين بل لا يتاحدهما بناء على التأويل الذي ذكرنا الآية لان الاحياء على ما يظهر من  
اللغة والعرف والشرح يجري في الامور الدينية والاخرية كلها سبيها في المخاوف  
وحفظ النفس من المخاوف فالخوفية اولى واخرى من حفظها من المخاوف الدينية  
فاذا اخذنا حفظها من العذر ونوع من الاحياء قالوا به امر بالاحياء في الآية الثانية ورد  
في صلوة المخوف والصلوة التي يثبت الآية الشرعية على كيفية تسرعها الفقهاء بصلوة  
ذات الرقاع ثم تفسير الآية من حيث الدلالة على الصلوة ليس مقصودا في الباب وقد دللنا  
على وجه ذكرنا ايضا في الباب ونذكر من دلائلها دلائلنا فيقول ذلك الآية على انه المكلف  
ما ورد في التكليفات باخذ الاسباب الظاهرة المؤدية لا المكلف به وثمة الامور التي لا يتوقف  
في جميع الامور سبيها عند المخاوف لا ينافيه التوجه في تفصيل الاسباب الظاهرة واخذها والاهتمام  
فانظر كيف كثر اسما سبقت الاولين والآخرين في اعراض احوالهم ويبدو كونه في الاجرة  
في سبيل الله مع سبقتهم لا يبرر صلي الله عليه واله وفي افضل الاعمال به فيه اعني الصلوة ويحذف  
حالاتها اعني تحفظها باخذها كمنه والاحتياط فيها ولو كان لا يتوكل بل رعاية الاسباب الظاهرة  
محملة في الشرع لكان اولى محلهما فلا تغفل وذلك على احتمال الاحتمال لا السطح الماخوذ  
كاف في الامور وفي انهم ثبت انه فاحفظ ذلك فانه ينفك فيما سنده في مواضع الاحتمال  
ان شاء الله تعالى فليعلم في الاخبار فنقول التعارض في خبر زارة الطائفة الناقض صريحا  
او التزاما او القضاء لا التماثل بالعموم والخصوص في نقول طريق الجمع بين  
التعارضين في قولهم عليهم لم يمتنع فعل كذا فعليه كذا في خبر في آخر الاشياء عليه  
اولا يمس القول بالاستحباب ولا يجوز كذا ويجوز بالكرامة فان قلت اذا تعارض  
ثبت قطعا فنقول اصل الاباحة بل رجحان لاحد الطرفين فادوجه الاستحباب والكرامة  
قلت الوجه صرح الخبرين عن كونها لغويين باطلين معاذ الله الاول ورد على اصل الاحتمال  
واذا لم يكن الوجه والثاني البطل الاول معاذ الله لا مكان وفيها لغوي خبران معا  
ومثل ذلك غير جازم من العاقل فضلا عن العقل الكل فزعم طرحة الخبرين معالعدم  
جواز صدور مثل ذلك من الامام عليهم فلو في تعين توجيه الاستحباب والكرامة احتمال  
توجه الشبهة الاول على الوجه الباطل لو لم يرد توجه كذا في الثاني على المحتمل والاطال

اما في الجمله على التفسير او يطلق  
على الاول P

اکتفا سے سنانہ اور احیاء  
 نہ دیکھنے اتنے عجیب و غریب  
 بالقرین لا فرقین اور عاصیہ و  
 مصطفیٰ تم امر المصلیہ

و ما يدل على ان قباطا كانا في حفظ  
 و ذلك في الحقيقة من رسول الله صلى الله عليه و آله  
 و ذكره في قوله في سورة البقرة و قال  
 يا ايها الذين آمنوا انزلوا ما منكم من  
 الا ان امان الله و حفظ اياه  
 لا تفسدوا و حفظه الله  
 القول في  
 ان الله تعالى  
 احب حفظه و كماله  
 من غيره

توهمها فلا ينفك عن اجتهاد الاستنباطية والمرجعية المردية فلم يزل يعمد الى باحة الصلاة  
 وقتا والظرفين والجمع بين الجهرين بهذا الطريق صونا لها عن اللغو فالطرح من جهة  
 اخذ حياطة الدين بقدر الامكان لم يجوز ولا يجوز اذا وردت في غير العبادات كمثل  
 وجها آخر في الجمع منها ووجوه من الفعل وتأثير السبب اثره كما ورد في طلاق المقتضى  
 سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المريض يطلق امراته في تلك الحال قال لا وفي  
 خبر آخر عنه عليه السلام انه سئل عن الرجل يخبره الموت فيطلق امراته هل يجوز طلاقه  
 قال نعم يجمع بينهما بان المعنى انه يؤثر صيغة الطلاق اثره ولو لم كان الطلاق  
 في تلك الحال حراما على مقتضى الخبر الاول بناء على انه النهي في غير العبادات المستعينة  
 القسام ثم التعارض بالتقاضي مثل ما ورد في كفارة الاعتكاف بجاء المحل  
 له عليه ما على المظاهر وفي خبر آخر عليه ما على من افطره شهر رمضان وكفارة  
 الظهار من احد اخصال المثلث عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او إطعام  
 ستين مسكينا على الترتيب وكفارة الاقطار من احد ما يحجر او ما ورد في تفسير  
 القرء بالظهار وكفى وفي الرضاع المحرم بالرضعة والعشرة وفي تعارض السنين  
 بسماع بينة الداخل والخارج وفي سعيان انه لا يتم اداؤه بغير ضمة ما يعرض الشك  
 من التامة والقصمان لا غير ذلك ما لا يكاد يحصى فنقول امرة جزايرة بعد  
 سادة الخبرين في الشرة والسند في وفاق العامة ودخلها باخذ حياطة الدين  
 في المتعارفين حيث قال عليه السلام اذن فخذ حياطة كما نطقت له نيكس وارتكها خالف  
 الاحياط والظن كما نطقت مصدرها حياطة ولذا وقعت بدلها في بعض ما ذكرناه من  
 من الاخبار وقسرت بالاحياط كما مر في الجمع والمعنى فخذ في اجمل المتعارفين الاحياط  
 له نيكس اي ما فيه الاحياط من المتعارفين وارتكها خالف الاحياط منها وما سجد  
 لم يكون الاصل بانية فقط بانه فلم النسخ وكما لم يكون المعنى اصنع واعمل في  
 المتعارض الاحياط وارتك خلافة اي الابهان في ناطقة السياق المناسب كلام الراوي  
 فيها بعد هذا المعنى الاول وليس كان محصل المعنيين واحدا اذ الامر باخذ ما فيه الاحياط  
 هو الامر باخذ الاحياط في الحقيقة وذلك الاحياط مثل اخذ كفارة الظهار للمعتكف  
 لو جامع في اعتكافه اذ باخذ ما يحصل رعاية الترتيب الذي يربى به اجبر بما جاز كفارة

عبارة

الاول

الاقطار فلم يفت شئ لعله معتبرة ككارة الاعتكاف فيحصل به الاحياط في الدين  
 ومثل اخذ القرء بمعنى الظهار بالنسبة لا يرجع الزوج والمعنى الحيض بالنسبة لا تزوج  
 المرأة فكلها في ذلك ما اخذ بافيه الاحياط لدينه ثم معناه كما نطقت والاحياط  
 للدين على ما ظهر من اللغة او اخذ الحزم واكتفى بالحجاسة والحجاسة من كل ناحية له وحيث  
 في كل امر ديني من الامور الدينية او الاخرى اذ الدين مجموع القواعد الدينية والاخرى  
 اذ لا يخرج المعنى الديني من الوسيلة لتحصيل الاخرة فلا نظامها دخل عظيم لا نظام  
 الاخرة كما ورد في الدنيا من العون على ان قوة رعاية الاحياط في امورنا مطلوب  
 رعاية الامور الاخرى وعلى اداء الكليات يدل قوله عليه السلام وخذا الاحياط في جميع ما كنتم  
 اليه سبيلا كما مر ثم هذا الامر بالاحياط يقع بجميع المكلفين المجتهدين وغيره لكنه يخص  
 المجتهد بان يرتج بالاحياط بعض الاجر على بعض الاحكام على بعض فاحذر من جعل  
 به وليس من الادلة الشرعية لكنه من جملة المرجحات كسيرة اخبر وعادلة الراوي فله دخل  
 في حصول العلم الشرعي لم يزلت الادلة الشرعية ثم الاحياط على ما يستفاد من  
 الاخبار ان اللغة قد تقع على وجه ان يقاب كما يظهر من فعل سيد الساجد عليه السلام  
 من القاء ما يلبس في غير حالة الصلوة في حالها من الغناء اذ الظاهر ذلك الغرض  
 ما كان العلم لم يكن حاز الصلوة كان لبس حراما مطلقا ولم يلبس المعصوم عليه السلام  
 ذلك من الالتقاء احتياط استجابا وقد يكون واجبا كما دل عليه قول ابن ابي عمير عليه السلام  
 في خبر ابنه الحجاج اذ اصبح مثل هذا فلم يزل يراعي في الاحياط حتى تلت الحائض  
 فتعلم اذ الظاهر الاحياط في اجبر بمعنى اخبر عن الامانة من غير علم بالحكم وهو  
 امر واجب قطعا ويحتمل ان يكون جمع الاحياط في جميع ما اشق الاحكامات  
 حتى يدرك العالم فيعلم الحكم اليقيني فكذا على هذا المعنى ايضا يدل الخبر على الوجوب بظاهر  
 قوله عليه السلام فليكن من الاحياط في خبر شبيب فاعلم انه الاخبار اختلفت في المطلق فليكن من  
 فخر فيها وتوقع الى واحدة من الطلقات لا غير ذلك فاعلم ان الطلاق بها فاختارها اختلف  
 الصحابة في بيان كراهة الاول وطائفة لا ان في وتظهر من الشريعة قدس اسرارها وحياتها من جهة  
 النزاع ما اذا قال برطانيك ذلك وانما قال برطانيك برطانيك فلهذا في وقوع الواحدة وفي  
 بعض اخبارنا بطلان تقييد راوي الطلاق بكلمة واحدة ورواية الامامية بان يرد تطليقه

الاحياط في

والعمل بقضاها

منه عليه السلام

لما اضطره العمل في الرقعة

والعمل



فوقع عليه بطلان الخطا على وجهه من المصلحة لا يبرأ من المصلحة ويرد الى المصلحة الثالثة انه وانما قد  
ورد في بعض الاخبار تقترح بالفرق بين الصورتين وانما بوقوع الواحدة في الصورة  
لكنه في الحكم بوقوع مجموع الثلاث في الصورة الاولى والا حجاج على المحلل وحكمه في اجزاء  
على التيقية او على ما اذا كان المطلق مخالفا لمصلحة عدد والا حجاج الكثرة بانه الزوابع  
من ذلك ما ازره انفسهم قالوا لمحقق طاب ثراه في بيع ولو كان المطلق مخالفا لمصلحة  
الثلاث لزمه وقال الشافعي في اخر شرح هذا الكلام وظاهر الاصحاب الاتفاق على حكم  
في بعض اجزاء البطلان بوقوعه على غير طرأه اعرفت ذلك فتقول خبر شبيب ثم عمل  
على ظاهره سنداً لمذهب البطلان او على صفة اختلاف البعض الشرائط يدل على انه لا حياط  
فيه على وجه الوجوب والآن قد قول عليه السلام وخذ بالاحياط في جميع ما تجد اليه سبيلاً كانت  
لدرجته المطلق الذي يشمل الوجوب والاستحباب في مواقعهما وفي خبر زرارة انما انما للوجوب  
فيدل على وجوب الاخذ بالاحياط في المتعارفين واخذ الاحياط في حديث ذات السجدة  
بكمال الوجوب والاستحباب فيظهر من الاخبار انه لا حياط في الدين من المطلوب الشرع المبين  
ولا ريب فيه وانه قد يكون واجبا واعلم انه قد يقع الاوطاف فيه وهو الواسع وقد يقع  
التضييق فيه وهو الضيق بالدين اعاذنا الله من ذلك واسترعا منها ولنقتصر فيه بعض التفصيل  
فتقول قد يتعلق الاحياط بالحكم اما بان يتوكل الحكم والافاء ووجوب اذا لم يظهر بافاه  
الشرع او يكمل بافيه الاحياط الذي يترتب تعارضه للدين المتكافئين له وجهه وهو ايضا  
على وجه الوجوب بمقتضى خبر زرارة كما مراد يكمل بالمرجوح ثم الدينين عند تعارضه بالآخر  
منه اذا كان في الضعيف احياط دون القوي منه باب الدولة وتعتبر عنه بالاحوط الى  
الاول من جهة الاحياط الذي فيه دلالة جازية لا فائدة بالاقوى لقوته وقد يقع القوة والاحياط  
معا في طرفين الاقوى والاحوط كذا وقد يقع الاختلاف في هذه الاحكام لكان اختلاف  
الاراء في قوة دليل وضعفه وقوت والمستعار ضمين وعدمه قوت دليل كان قويا  
عند بعض ضعيفا عند اخر فادرجه الاحياط فيه يقول الاول الاقوى والاحوط فلا يجوز  
تفضيله وانما يقول الاحوط مع تميز تفضيله اذا كان في دليل قوة قال المحقق قد استمررت  
في بيع ولو ترك سجدتين ولم يدر ايا من ركعة ام ركعتين وتحتا حاشا الاحياط يعني بطلان الصورة  
لا احتمال كونها من ركعة فلا يحصل يمين البراءة بدون العادة وكما في الصورة لعدم تحقق المطلق

بعد فقه المرجحات  
المستندة عليه

042

ولأن نسيان الجهرتين من ركعة واحدة خلاف الظاهر فإن تحتها الآية سؤال الأخير  
قوة فالاحتياط من باب الأدوية والآ فحق الوجوب وهذا هو الظاهر كلامه قدس سره  
وإنه المصلحة وشروطه يجب التسليم على اجراء القولين عندنا واحوطها عندنا وفي الشرح  
ولو كان له مال آخر لا خمس فيه فخر اخذ المونة منه أو من الكسب ومنها بالنسبة اوجب  
وفي الاول الاحتياط وفي الأخير عدل وفي الاوسط قوة وقد يتصل في توافيق الحكم وهو  
فعل وترك في موقع الاشتباه والاحتمال لا يلزم على المكلف شيء يحتمل ان يكون عليه خلافه  
من عدم براءة الذمة أو كون الاثم أو عدم الاثبات بالصحيح كالجميع بين صلواتي القصر  
والاثام عند الشك في جواز السفر وعدم كسايح جائز لا يتبعه في جوره حيث يشك  
لن العلم بمرطوق التبعية او التبعية في اجرة أو يكفي كونه مصداقا للحج ايرام لا  
او عند الشك في سفره بل هو موجب للقصر ام لا كالتأني عن اربعة فرائض في غير  
يعوم الذناب اذا لم يقع منه ما يوجب السفر ولا ترجيح في اختلافه فان براءة الذمة  
في الفرض توقف على الاثبات بالصلواتين فالاحتياط بالجميع واجب لتعصيل يقين البراءة بعد  
تحقق الشك ان اليقين انما يزول باليقين فان قلت الاشتباه ناشئ من تعارض الدليلين ونشأ  
فقد المرجح اصلا قد وزد التخيير في العمل بالاشتباه وهذا الموضوع منه انك فلم تلتزم بيقين الاثبات  
بالصلواتين قلت فرق بين ما نحن فيه وبين موضع ورود التخيير فيه فان الدليلين فيما  
فيه قطعان في موقعها والشك في لزم المكلف بل لا يدخل تحت هذا اذا كان بخلاف موضع  
ورود التخيير فانما يجوز بان يفسد مدلول احد الخبرين المتعارضين لكنه لم يعلم عينه ففقد  
العجز عما راينا من التخيير في موضع فليس هذا من ذلك بل ما نحن فيه من قبل اشتباه القبلة  
الذي ورد فيه تعدد الصلوة الواحدة بحسب جهات الاشتباه فربما ان حكمه من اول من وجب  
حكم التخيير قال الشبهة الثاني قدس سره قد ورد في شرح المعنى ولو فقدت التعلية صلا على اربع جهات  
مع الايمان فان محز اكثر المكنة واحكم بالادب مع مشهور مستند ضعيف واعتبار  
حسن كاستواء المطلوب وبما اذا بدع الصلوة الواحدة واجبا منه بابا المقدمة  
لتوقف الصلوة على القبلة او ما في حكمها عليه كوجوب الصلوة الواحدة في القبلة  
المستعدة المشتبهة بالخس يحصل الصلوة في واحد ظاهر ومثل هذا تحت دل النص  
فيكون النص له شاهد اوله كان مسلما وذو السبيل رضي الدين بن طاهر ومحمدا بن

والضرر

CH

ج  
مفتی

14

1992

10

7107

1



مجلد اول از اسناد و خط استعلا القبله  
الشريفه و ملا صاحبه عین الحجاب  
المنيرة اوقات ۴۰

ووجه الاول في انهم قد اوردوا في كلامهم القليلة  
بما يحجب بغير جميع احتمالات وجدان  
في نفس الامور لا يثبت عليه احتمال  
مستبعد من وجود الخطأ

هذا النسب القبراني اشارة الى  
ذلك الطريق مما تم فيه  
الاجماع بين الفضلاء  
الحق في هذا المسألة

العقد

والله

حل



حرمه الجميع وذلك لخرجه في الحديث الاول وفروجه عن الخبر الاخير بسبب العلم بوجوب  
 الاحرام فيها صرح به ولم يعلم عينه فيجب ان لا يتجوز عن الجميع لما كان ذلك العلم وقله  
 ما لا يعطى احكاما كسائر علم له احكاما فوجوب الاحكام عن الجميع بخلاف ما لا يعطى  
 اعطاه كسائر علم له احكاما وحلال ولم يعلم انه الكلي المعطى من احكام بعينه  
 فان لا يجب الاحكام ولما احتمل انه من الفرد الاحكام ولو وجب الاحكام في الاحكام  
 عن مثله لم يكن كغير الناس واسترعا هو الهادي لا طريق النجاة ولا يخرج  
 اعلم انه الاحتياط اصل من اصول المذهب فيعمل على بغيره الفقهاء وغير  
 الفقهاء في مواقع الاشتباه والاحتمال والخوف كالتقية في خصوص الخوف والذات  
 احصى منه كما يشترط اليه وليس باصل على من اصول الفقه بتميزه الفقهاء  
 في المسائل الفقهية ولذا لم يذكر في اصول الفقه ومن جعلها مع كون الكتب الفقهية  
 مشحونة بذكر الاجتياح في المسائل الفقهية لانه ليس اصلي يستنبط منه العلم بل قد يرجع  
 بعض الادلة على بعض عند التفاضل في المسائل في الاجتياح في العلم كما هو في بعض  
 به فروجا عن الخلاف او تخلصا عن التميز او تفصيلا لبراءة الذمة والعلامة في احتمال  
 الاجتياح في المسائل الفقهية فمقتضى ذلك خلافه في قوة ترجيح المسائل والجموع فيه  
 والضعف في ذلك يظهر ذلك لمن راجع مواقع الاجتياح في كتبهم مثلا يقول بعض  
 بحسب اليتيم عند ضيق الوقت عن احتمال الماء ثم إعادة الصلوة احتياطا لفضل  
 لا احتمال وجوب الغسل عند التكلم منه وعدم جواز التيمم ولو كان في ضيق الوقت  
 وخوف من خروج وقت الصلوة فيشرع في الغسل بغير الصلوة اذ لا يتردد  
 والافتقار فمن لم يعقد بهذا الاحتمال القوة دليل التيمم لم يقل بالاحتياط هنا  
 ومثل الاجتياح في المسح لا اصل السابق لا وجب من خلاف من اوجب المسح كذلك  
 فمن رجع احد الامرين من المسح لا قبلة القدم او اصل السابق وثبت في عمل مقتضا  
 ومن خيرة الامرين كان تخلصه عنه بالاحتياط لا اصل السابق وامثال ذلك اكثر  
 من ان تحصى واسترعا هو الهادي لا الصواب واليه المرجع والمآب  
 باسنادها عن مسعدة بن صدقة عن ابن عبد الله بن عيسى قال سمعت يقول كل شيء هو كحل حلال

حتى تعلم انه وام بعينه فتدعه من قبل نفسك وذلك مثل ثوب يكون عليك قد شترته  
 وهو سرقة او المملوك عندك ولعله قد باع نفسه او ضيع او فتر او امرأة منك و  
 اخذك او رضيعتك او اشياء كلها على هذا حتى يستبين لك غير ذلك او تقوم  
 به اليقينة كما نهى السكوني عن ابن عبد الله بن عيسى قال ان رجل امير المؤمنين عليه السلام فقال  
 اني اكتسبت مالا اغضت في مطالبه طلالا واما وقد اردت التوبة ولا اوري المالك  
 منه واهرام وقد اخلط على فدا لا امير المؤمنين صلوات الله عليه تصدق بخمس لك  
 فان استرجع اتمه رضى من الاشياء بالحق سائر المال لك حلال قد منع جيرانه ان في  
 هذا المعصية كمن بالركة اغضت في مطالبات اوت هلت في تحصيله لم احتسب من اوام  
 البشاهات واقصاه عن اغراض العين واصرف هذا الحسن الفقه او المساكين دون بني ثمن  
 كما زعمه طائفة وقد مضى تحقيقه كاي صا الصغار ان كتب الى ابو محمد عليه السلام رجل  
 من رجل ضيعة او خادما بال اخذ من قطع الطريق او من سرقة هل يكل له ما يدخل عليه من  
 ثمة هذه الضيعة او يكل له من ثمة هذا الفرج الذي اشتراه من السرقة او من قطع الطريق  
 فوقع عليه السلم لا خيرة في شئ اصله حرام ولا يكل له من ثمة ابن محبوب عن محمد بن  
 عيسى عن ابن المغيرة عن السكوني عن جعفر بن ابي عمير عن ابيه عليه السلام قال لو ان رجلا سرق  
 العذراء ثم فاشى بها جارية او احدتها امرأة فان الفرج له حلال وعليه ثمة المال  
 محمد بن احمد بن العباس بن مودود عن العقبول بن موسى بن عيسى عن محمد بن عيسى عن ابي الحسن  
 السكوني عن ابن عبد الله بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام انما اذا اشترا  
 في الذمة ثم دفع هذا المال في ثمنها والاولى ما اذا اشترا ما يصير في ثمنها باسنادها  
 عن سامة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اصاب ماله من عمل بني امية وهو يتيقن  
 منه ويصل منه فزانية ويحسبها سرقة ما اكتسب من ثمنها او يقول له الحسنات بذهبن البيئات فقال  
 ابو عبد الله عليه السلام لا تخطئ لانه لا تخطئ ولكن احسنه تخطئ لخطئته ثم قال ان كان  
 خلط الحلال بالحرام فاختلط جميعا فلا يعرف الحلال من الحرام فلا بأس به باسناده  
 عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل نظر في راع نرى على شاة قال ان عرفها وبعها وادعها وان  
 لم يعرفها قسمها نصفين ابد الفصح السهم بها فتدفع وتخرق وقد ثبت سائر ما  
 عن ابن عبد الله بن عيسى انه سئل عن رجل كانت له غنم وبعها وكان يدرك الذكوى منها

غنم غناب الحلال  
 علم ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام







في خبر سماعه المنقول عما روينا ان كان غلط الكلام بالاحكام فاحطوا جميعا بظهور ان الكلام  
في الاحكام فلا بأس بذكر على المحلة وباراها اخبارا او نقل على المنع في علم وجود الاحكام  
عنه على اختلاف في حكم حيث حكم في بعض منها باخراج الخمس وحلية الباقى وفي بعض منها  
بالتعريف لكن في خصوصية كون الاحكام واحدا مشتبهها بالمتعدد وكون في الاحكام حكم مخصوص  
بما لا يجرى والحق في ذلك كما في خبر نزول الاعمال في شق اشتباهها وفي بعض منها خبر  
بخطا الميتة والذكر ببعضه من يستعمل الميتة وحل الفرج وفي بعض منها مخصوص بل علم اصابه اقل  
قرينة بالاختيار بالتأويل في الانقباض والابتناء وفي بعض منها مخصوص بوجوه في بعض  
فيها لم يجرى بعض وجوب لم يعلم كونهما في ستم او حجب بتقويم ما فيها من علل جلية على الوجه المذكور  
بانه في ستم خبر يعلم في حصول الذي يقتضيه الجمع بين الاخبار لانه نقول الحكم في الصور الخمسة  
المذكورة فاذا ذكر فيها وفي غيرها اما لا يشبهه فيه حيث كونه حلالا او حراما فهو معلوم الحكم في  
فيه اشتباهه فمناجاة البيان وقاعدة في الشرح فالظن قوله عليه السلام كل شيء فيه  
حلال او حرام فذلك حلال وقوله عليه السلام في خبره كل شيء هو كحل حلال مقيد او كحلها بقوله حتى تعلم  
واحتال في معرفة او تعرف احكام بعينه فتدبره واراد ان في صور ظهور شبهة في فهم المكلف في الشئ المورود  
الحكم في صورة كون ذنبه خاليا من ذلك من كل وجه اذ لا يخفى ظهور حكم احلال الظاهر في خبره  
حكم الاجتزاء في الاحكام بحسب الشرح فخطا في الظاهر فنقول البشعة المأخوذة  
في ابتداء تفصيل الشئ فلا حوط الاجتناب في هذا اذا اخرج سيرة الشوب او حرمية البعد  
او كون المرأة اختا لم يرد نكاحها ولم وقت بعد تحقق الملك والطلاق استعمل في  
يحصل العلم ولا يبعد حمل الاجتزاء على الشق الاخير وخبر ترك البشعات على الشق الاول  
اذ ان ثبت بقاء الشئ لا يزول الا بقاء من الشئ وجبه البشعة لعله محمول على ما  
ما اذا طرأت في الاتباء وتحقيق القول في اجتزاء الموضوع في قوله عليه السلام كل شيء لا يمكن له  
معلوم الحرمية وادراكها ولا معلوم الحلية بالعلم المستقر ليقين لان اليقين هو الاعتقاد والاشتباه  
المطابق للواقع وسلك لا يمكن له في خبر الحرمية في تعيين كونه محمول الحرمية عند المكلف جهلا  
يكنه لانه يزول عن المكلف عنه بالعلم بالحرمية فلازم هذه القيد المستفادة من اجتزاء قطعانه بكون الحرمية  
المجهولة في الشئ فلا يمكن له ان يكون الشئ الموضوع الحكم عليه اجتزاء ما لم يرد في حكمه دليل شرعي  
فيخرج مثل ذلك لانه يكون مورد حكم اجتزاء اجهل بالشئ مستلزم لعدم العلم به وجودا وعدوا فلا يجمع

مشتبه بكونه ذكرا  
ام يتام

الشئ

بلا فخر  
واحد

المكروه عليه

المشرب بها في اجزاء  
يقدر على شربها  
تفعل احكام بعينه فتدبره

في العلم بضده

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY  
PRINCETON, NEW JERSEY 08540

END

Arabic Manuscript volume no. N.S. 1314  
from the New Series of Arabic Manuscripts in the  
Princeton University Library.

Microfilm completed: CML, 6/13/'81



